

شرح
عمدة الفقه
كتاب الصيام
الشيخ محمد بن محمد المختار الشنقيطي

النسخة الإلكترونية الأولى

الشيخ لم يراجع التفريغ

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ:

كتاب الصيام

يجب صيام رمضان على كل: مسلم، بالغ، عاقل، قادر على الصوم.
ويؤمر به الصبي إذا أطاقه.

ويجب بأحد ثلاثة أشياء: كمال شعبان، ورؤية هلال رمضان، ووجود غيم أو قتر ليلة الثلاثين يحول دونه.

وإذا رأى الهلال وحده صام، فإن كان عدلاً صام الناس بقوله، ولا يفطرون إلا بشهادة عدلين، ولا يفطر إذا رآه وحده، وإن صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً أفطروا، وإن كان بغيم أو قول واحد لم يفطروا إلا أن يروه أو يكملوا العدة.

وإذا اشتبهت الأشهر على الأسير تحرى وصام، فإن وافق الشهر أو ما بعده أجزاءه، وإن وافق قبله لم يجزه.

[الشرح]

بسم الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على خير خلق الله أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن سار على سبيله ونهجه واستنَّ بسنته إلى يوم الدين؛ أما بعد:
يقول المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (كتاب الصيام) الصَّيَامُ في لغة العرب: الإمساكُ، يقولون: صامَ النَّهَارُ، إذا أمسكت الشمسُ عن مسيرها في منتصفه.

ويقولون: صامت الخيلُ إذا أمسكت عن صياحها وصهيلها، كما قال الشاعرُ:

خيْلٌ صِيَامٌ وخيْلٌ غير صائِمَةٍ تحت العجاج وأخرى تَعْلُكُ اللَّجْمَا

وأما في الشريعة، فالصَّيَامُ هو إمساكٌ مخصوصٌ من شخصٍ مخصوصٍ، وهذا الإمساكُ له زمانٌ مخصوصٌ.

ولذلك ضبطه العلماء -في التعريف الاصطلاحي- بالأصلين: إمساكٌ مخصوص في زمانٍ مخصوص، وبعضهم يضيف قيداً ثالثاً وهو قولهم: من شخصٍ مخصوص.

فأما بالنسبة لقولهم: إمساكٌ مخصوص فإن حقيقة الصيام: الإمساك عن شهوتي البطن والفرج، فشهوة البطن تكون بالأكل والشرب، وما يجري مجرى الأكل والشرب، ويأخذ حكمهما إذا وصل الشئ إلى الجوف والبطن بغض النظر عن كونه من الفم أو كونه من الأنف ما دام أنه قد وصل من منفذ، كما قرره جمهور العلماء رحمهم الله.

وعلى هذا فإن الصَّيَامَ الشرعي يستلزم من المسلم أن يُمسك عن الطعام، وأن يمسك عن الشراب، وكذلك أن يمسك عن شهوة فرجه من الجماع والإنزال.

أمَّا الدليل على هذا التعريف الشرعي فما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ في «الصَّحِيحِينَ»

أن الله تعالى يقول: «كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ، الْحَسَنَةُ بَعَثَرُ أَمْثَالِهَا إِلَّا الصَّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدَعُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِي»، فلما قال سبحانه في هذا الحديث القدسي: «يدع طعامه وشرابه وشهوته»، صار أصلاً عند العلماء أن حقيقة الإمساك في الصَّوم لا بد فيها من الامتناع عن الأكل والشُّرب وشهوة الفرج.

ولما قال: «شهوته» شَمِلَ الشَّهْوَةَ التَّامَةَ بِالْجَمَاعِ وَالشَّهْوَةَ الْقَاصِرَةَ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْإِنْزَالُ كَالِاسْتِمْنَاءِ، وَلِذَلِكَ جَمَّهَرُوا الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَعْتَبِرُونَ الْإِسْتِمْنَاءَ مُؤَثَّرًا فِي الصَّوْمِ وَمَوْجِبًا لِلْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي الْحَدِيثِ الْقَدْسِيِّ: «يَدَعُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ» وَالْإِنْزَالُ شَهْوَةٌ، وَلِذَلِكَ يَحْبَسُ الْإِنْسَانُ عَنِ الزَّانَا حَتَّى أَنْ مِنْ قَالَ بِجَوَازِهِ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الزَّانَا، بَعْضُهُمْ يَقُولُ: عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَطْلُقُ؛ لَكِنِ الشَّاهِدُ أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ شَهْوَةٌ، فَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ الصَّيَامُ بِهَذَا الْإِمْسَاكِ عَنِ شَهْوَةِ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ.

وَأَمَّا الزَّمَانُ الْمَخْصُوصُ فَهُوَ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ:
 أَمَّا طُلُوعُ الْفَجْرِ فَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فَبَيَّنَ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ زَمَانَ الصَّوْمِ، وَهُوَ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْفَجْرُ، وَعَلَى هَذَا إِذَا طَلَعَ وَتَبَيَّنَ حَرَمُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.
 وَمِنْ هُنَا كَانَ عِنْدَ الصَّحَابَةِ -حَتَّى فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ- إِمْسَاكُ جِزَاءٍ يَسِيرٍ قَبْلَ بَزْوِغِ الْفَجْرِ حَتَّى يَكُونَ النَّهَارُ تَامًا، فَإِذَا بَزَغَ الْفَجْرُ -عِنْدَ بَزْوِغِهِ- يَمْسِكُ إِمْسَاكًا تَامًا حَتَّى يَسْتَتِمَّ صَوْمَهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: أَصْبَحْتُ، أَصْبَحْتُ. فَإِنَّهُ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ كَمَا قَالَ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَلَغَ الْيَوْمَ بَلِيلٌ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» وَكَانَ لَا يُؤْذَنُ حَتَّى يَقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتُ، أَصْبَحْتُ، أَي: وَيَحْكُ كِدَتْ أَنْ تَصْبِحَ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ لِلشَّخْصِ: احْتَرَقَتْ احْتَرَقَتْ، سَقَطَتْ، مِتْ، هَلَكْتَ، لَيْسَ مَرَادُهُمْ أَنَّهُ مَاتَ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا مَرَادُهُمْ أَشْفَى عَلَى الْهَلَاكِ، وَأَشْفَى عَلَى الْمَوْتِ، وَأَشْفَى عَلَى الْحَرِيقِ، وَمِنْ هُنَا (أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ) أَي: كَدَتْ أَنْ تَصْبِحَ، وَالْعَبْدُ مَأْمُورًا بِإِمْسَاكِ النَّهَارِ تَامًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِمْسَاكُ الْعِزَّةِ الْيَسِيرِ.

وَكَذَلِكَ غُرُوبُ الشَّمْسِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ فَلَمَّا قَالَ: ﴿إِلَى اللَّيْلِ﴾ فَسَّرَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ «إِلَى»: مَعَ، أَي مَعَ اللَّيْلِ بِإِمْسَاكِ جِزَاءٍ يَسِيرٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَالْأَصْلُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ وَتَحَقَّقَ مَغِيبُهَا، فَقَدْ انْتَهَى النَّهَارُ قَطْعًا، فَالْعَلَامَةُ وَاضِحَةٌ بَيِّنَةٌ فِي هَذَا.

وَالصَّيَامُ يَعْتَبَرُ مِنَ الشَّرَائِعِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَهْدُبُ بِهَا النُّفُوسَ وَتَقُومُ بِهَا الْأَخْلَاقُ، وَقَدْ أَشَارَ اللَّهُ ﷻ إِلَى حِكْمَتِهِ الْعَظِيمَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فِيهِ خِصَالُ التَّقْوَى، وَلِذَلِكَ يُضَيِّقُ مَجَارِي الشَّيْطَانِ مِنْ ابْنِ آدَمَ، وَمِنْ هُنَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ لِلشَّابِّ حَتَّى لَا يَقَعَ فِي الزَّانَا، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مِنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ

فليتزوَّج، فإنه أغضُّ للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصَّوم فإنه له وجاء» فإنه يضيق مجاري الشَّيطان للإنسان، وهو يذكّر النفوس بالأخلاق الفاضلة والآداب الكاملة، ولذلك يحمل الغني على الإحسان إلى الفقير، ويذكّره ألم الجوع وشدة الجوع ووطأة الجوع فيعطف على الضَّعفاء ويعطف على البؤساء، وإضافةً إلى ما فيه تربية معاني العِفَّة؛ لأن الذي يمتنع من وطء زوجته وهي حلال له بأمر الله ﷺ خليقٌ أن يمتنع عن ما حرّم الله عليه وطأه، والذي يمتنع من الأكل والشرب مع أنّه حلال فإنه يمتنع عن الأكل ما حرّم الله ﷺ عليه من المحرمات، فهذا تهذيب للنفوس وتعويدٌ للنفس للاستجابة لأمر الله ﷺ، فهو شعيرةٌ عظيمة.

وقوله ﷺ: (كتاب الصيام) أي في هذا الموضوع سأذكر لك جملةً من الأحكام التي تتعلق بعبادة الصيام.

يقول ﷺ: (يجبُ صيام رمضان على كلِّ مسلم) في هذه العبارة دليلٌ على مسألتين:

المسألة الأولى: تتعلق بحكم الصيام.

والمسألة الثانية: تتعلق بمن يُحكم عليه بوجوب الصوم.

أما بالنسبة لوجوب الصيام فإنه فريضة واجبة، وهذا قوله ﷺ: (يجبُ صيام) فالأصل في الصوم أنّه واجب، ودليل وجوبه متّنعٌ من دليل الكتاب والسنة والإجماع:

أمّا الكتاب فقوله ﷺ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] وكُتِبَ بمعنى فُرض، وعلى هذا فمعنى الآية فرض عليه الصيام.

ثم قال سبحانه أيضاً: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وهذا أمر ثانٍ يدلُّ على وجوب الصوم.

وبهذا دلّت آية البقرة من وجهين في قوله ﷺ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٨٣) أيّاماً معدوداتٍ ﴿ثم قوله سبحانه: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، فقوله: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ أمرٌ و﴿فَمَنْ شَهِدَ﴾ المراد به الحاضر المقيم، وخرج بمفهوم الآية المسافر ﴿شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ أمرٌ، والأمر للوجوب.

وأما دليل السنة فإن النبي ﷺ قال: «بُني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان» فجعله ركناً من أركان الإسلام.

وكذلك أيضاً لما سأله الأعرابي عن فرائض الإسلام قال: «أن تشهد أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان تحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً».

فهذا يدلُّ على وجوب رمضان وفرضيته.

والأحاديث في هذا كثيرة «فإن شهد عدلان فصوموا»، وقوله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» كلّها أحاديث في «الصّحيحين» وغيرها صحيحةٌ ثابتةٌ عن رسول الله ﷺ.

ونظراً لوجود هذا الدليل من الكتاب والسنة أجمع العلماء على فرضية الصوم ولزومه.

لكن اختلفوا هل هو أفضل أو الصلاة؟ على قولين مشهورين:
قال بعض العلماء: أفضل شرائع الإسلام بعد التوحيد: الصلاة.
ومن أهل العلم من قال: إنَّ هذا الفرض والرُّكن الواجب أفضل من الصلاة وهو أفضل الأعمال بعد الشَّهادتين.

فالذين يقولون: إنَّ الصلاة أفضل قالوا: إن النبي ﷺ صرح بهذا كما في الحديث الصحيح في السنن وغيرها أن النبي ﷺ قال: «استقيموا ولن تحصوا واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة» هذا نص صريح في الدلالة أن أفضل الأعمال وأحبها إلى الله ﷻ هي الصلاة. وقالوا: إن الله سمَّاها إيماناً.. وإلى غير ذلك مما ذكروه.

وأما من قالوا: إنَّ الصَّوم أفضل قالوا: إن الحديث في «الصَّحيحين» يدل على تفضيل الصيام على الصلاة، قالوا: إن الله تعالى يقول: «كل عمل ابن آدم له، الحسنة بعشرة أمثالها إلا الصَّوم فإنه لي وأنا أجزي به» قالوا: زكَّى أهل الصوم بأنَّه خالص له؛ لأن المصلي قد يرائي؛ فإنَّ الصَّائم لا يمكن أن يرائي بكل بساطة يستطيع أن يتوارى عن أنظار الناس ثم يفطر.

ومن هنا قال تعالى في الحديث القدسي: «إلا الصَّوم فإنه لي» قالوا: لما كانت قاعدة الأعمال التي يدور عليها التفضيل هي التوحيد والإخلاص، فإنَّ أصدق ما يكون التوحيد والإخلاص حينما تكون العبادة مجردة لله ﷻ، وهذه هي حقبة الصوم، ومن هنا قال: «إلا الصوم فإنه لي» وبهذا فضله.

والصَّحيح أنَّ الصلاة أفضل من الصوم، ويؤكد ذلك أنها أول ما يحاسب عنه العبد، وهي ركن الإسلام الأعظم بعد الشهادتين، وكون الصَّوم يخص ببعض الفضائل لا يستلزم تفضيله من كل وجه، وعلى هذا فأصحَّ القولين هو كون الصلاة أفضل وأعظم القربات.

وهذا الوجوب - وجوب الصوم - خففه على عباده فجعله أياماً معدودات من العام كلِّه، وجعل الصَّوم في النهار، وعلى أصل الوجوب كان إذا نام الرجل وجب عليه الإمساك حتى ينتهي النهار الثاني، فكان في أول شرع الصَّوم إذا أفطر بعد المغرب له أن يأكل ما لم ينم فإذا نام واستيقظ ولو حتى وقتاً يسيراً، إذا نام وغفت عيناه فيجب عليه الإمساك إلى أن تغيب الشمس من اليوم الثاني، فخفف الله ﷻ ويسر لعباده، كما بين تعالى أن هذه العبادة يراد منها الخير الكثير للمكلفين، وهي واجبة على سبيل التيسير والتخفيف مع ما فيها من مصلحة البدن، فقد أجمع الأطباء والحكماء على أن فيها مصالح عظيمة للمكلف إذا حافظ عليها.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (على كلِّ مسلم) يجب الصَّوم على كل مسلم، فلا يجب على الكافر؛ بمعنى أنه لا يصح منه الصوم ولا يخاطب إلا بعد تحقيق التَّوحيد، ومن هنا لا يجب عليه قضاء صيام الرضانات التي أفطرها أيام كفره.

وهذه مسألة راجعة إلى أن الكفار ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة.
(على كلِّ مسلم) هذا أصلٌ يشمل الذكور والإناث، وقد تقدَّم الدليل على ذلك من الكتاب

والسنة وإجماع العلماء رحمهم الله على وجوبه على المسلمين، فخرج الكافر.
 بقي الإشكال في الكافر المرتد، إذا كان الشخص مسلماً، ثم والعياذ بالله سبَّ الدين أو سبَّ الله ﷻ
 المهم أنه ارتكب ما يوجب الردَّة فارتد، ثم بعد خمس سنوات رجع عن رده وأسلم، هل يجب عليه
 قضاء الخمس سنوات ورمضانات التي مرت عليه في أيام رده؟ وجهان للعلماء رحمهم الله:
 منهم من قال: إنه عالم بالوجوب، ولذلك يوجبون عليه قضاء الرمضانات التي مضت عليه.
 والصحيح مذهب الجمهور أنه ارتد فلا يجب عليه قضاء رمضان الذي أفطره أيام رده.
 قال رَحِمَهُ اللهُ: (بالغ) على كلِّ مسلم بالغ، والبلوغ في لغة العرب والوصول.
 أما في الاصطلاح فهو انتقال الإنسان من طور الصَّبِي إلى طور الحُلْم.
 فإذا انتقل من طور الصَّبِي - وهو الصغرى - إلى طور الحُلْم - وهو العقل والنضج -، فإنه في هذه الحالة
 يحكم ببلوغه.

والأصل في ذلك قوله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «رفع القلم عن ثلاثة» وذكر منهم «الصَّبِي حتى
 يحتلم» فدل على أن الصَّبِي غير مكلف حتى يبلغ الحلم، وجماهير العلماء والأئمة على أن الصغير لا
 يجب عليه الصوم؛ لأنَّ السُّنَّة صريحة في عدم تكليف الصبيان، وعدم تكليف من هو غير بالغ؛ لكن إذا
 كان الصبي قادراً على الصوم بعد سنِّ قيل: بعد السابعة يبدأ يطيقه وقيل بعد العاشرة، ومن أهل العلم
 من قال: أن هذا يختلف بحسب اختلاف الصبيان؛ ولكن الضبط بالسابعة والعاشرة مبني على السُّنَّة
 ومبني على الغالب.

فقالوا: إذا أطاق الصوم فمذهبان:

منهم من قال: إنه يؤمر به ويضرب عليه أشبه بالمكلفين.

ومنهم من قال: إنه يُرَغَّب فيه ولا يلزم، وهذا هو مذهب الجمهور.

والأول رواية عند الحنابلة وقول لبعض السلف. والصحيح أنه لا يلزم؛ لكن كونه يأمره أمر تعليل
 ويرغبه ويحبه فيه، فهذا أفضل، أما أن يضربه عليه، فمن أهل العلم من قاسه على الصلاة، قال: يأمره
 لسبع سنوات بالإمسك ويضربه لعشر، على الصوم. وهذا ضعيفٌ لاختلاف الصَّوم عن الصَّلَاة.
 والمشكل أنَّ الصَّبِي إذا ضرب وأكره على الصوم وأكره على الأعمال الصالحة ورثه ذلك بغضا
 ونشأ على البغض والنفور من الطاعة والخير، وقد رأينا ذلك في بعض من كان آباؤهم يعاملونهم بقسوة
 دون نظر إلى أحوال الصَّغار والتلطف والحكمة في أمرهم وتحبيهم بالخير لما نشؤوا نشؤوا كارهين -
 والعياذ بالله - لهذه الأعمال الصالحة.

فحينئذٍ بدل أن يتحقق مقصود الشرع إذا به يقع الضد، ومن هنا ينبغي التوسط في هذا والاعتدال، إذا
 كان الصبي أو الصبية عندها رغبة وفيها استجابة وحبها والدها وحببتها والدتها وحبته ولده وحبها
 والدته في الصوم ويعطيه شيء ينشغل به كما جاء في حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ يعطونهم العهن
 يلعبون به حتى ينشغلون عن الطعام ترويضاً لهم عن الصَّوم.

ولكن لا ينبغي القسوة لأن شأن الصلاة ليس كشأن الصوم، ومن هنا ينبغي التفريق والنظر في أحوال الصبيان والحذر في التعامل معهم إلى درجة قد تنفّرهم من هذا الخير وتعليمهم على الخير. الأصل يقتضي أنه لا يجب عليهم، والرواية عند الحنابلة بالوجوب ضعيفة، لأنها مصادمة للنص، النص صريح «رفع القلم عن ثلاثة» وذكر منهم «الصبي حتى يحتلم» حديث عائشة وعلي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - عن الجميع - حديث صحيح، وبهذا لا يجب الصوم على من كان دون البلوغ. قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (عاقِل) خرج المجنون، والعقل نور من الله ﷻ وهبه لابن آدم وجعله له يميز به بين الخير والشر والحق والباطل، ولذلك لما وصف الله ﷻ هداية الشريعة وبصيرة العقل قال تعالى: ﴿تُورِ عَلَى نُورٍ﴾ [النور: ٣٥]، فمن رُزِقَ العقل ورُزِقَ الاستجابة للشرع أعطي النورين، نور في داخله وهو العقل، ونور من خارجه وهو الوحي.

وإذا فقد نور العقل لم يميز بين الأشياء، فالمجنون لا يجب عليه الصوم، وسمي العقل عقلا لأنه لا يعقل صاحبه عما لا ينبغي، فإذا كان مجنونا فإنه يسقط عليه الصوم ولا يجب. واختلف العلماء رحمهم الله لو كان جنونه متقطعا، بحيث يصيبه مثلا شهرا ثم يكون بقية الأشهر معتادا، فهل يجب عليه القضاء إذا أفاق؟ جمهور العلماء - رحمهم الله - على أن المجنون إذا أفاق لا يطالب بالقضاء، وهذا هو الصحيح لأنه لم يتوفر فيه سبب الوجوب بخلاف الحائض والنفساء، ومن هنا لا يلزمه أن يقضي ما مضى من الأيام، والسنة دالة على هذا؛ لأن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ» وذكر منهم «المجنون حتى يفيق»، فبهذا يتبين أنه لا وجه لإلزام المجنون بالقضاء بعد إفاقته إذا كان الجنون متقطعا.

قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (قادر على الصوم) هذا الشرط الرابع، والقدرة على الصيام شرط بالحكم بوجوب الصوم على المكلف لأن البلوغ والعقل شرط التكليف وأهلية التكليف تتحقق بالبلوغ والعقل، قد يكون أهلا للتكليف لكنه عاجز، وعلى هذا لا تلزم بالصيام من كان عاجزا عنه لكبر، فإن الشيخ الكبير الهرم يسقط عنه الصوم ويجب عليه الإطعام، وهكذا المريض الذي لا يرجى برؤه فإنه ينتقل من الصيام إلى الإطعام وأشار إلى هذا قوله ﷺ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فبين ﷺ أن الواجب على الذين يطيقون أو يطوقون، أو يطيقون الصوم ويجدون المشقة والعناء فلا يقدر، أن الواجب عليهم الإطعام.

ومن هنا لا يكلف الإنسان إلا ما يطيق، إذا كان الإنسان لا يطيقه لكبر - كالشيخ الهرم - ولمرض - كأن يكون فشلا مستمرا في الكلى ولا يرجى برؤه ولا يمكنه أن يصوم، أو يكون له مرض في قلبه لا يمكن علاجه ولا يرجى برؤه -، فإنه ينتقل من الصيام إلى الإطعام وفرضه الإطعام.

قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (ويؤمر به الصبي إذا أطاقه) كما ذكرنا تعويذا له على الخير، وهو أمر استحباب لا أمر حتم وإيجاب، فإننا نأمر الصبي تحبيبا له على الخير وترويضاً له على الطاعة لا على سبيل الإلزام والوجوب.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(ويجب بأحد ثلاثة أشياء)** بعد أن بيّن لنا من الذي يجب عليه الصوم، وردَّ السُّؤال متى يجب الصوم؟

فرض الله علينا صيام شهر رمضان، وهذا الشهر خاصُّ اختاره الله من بين الشهور لكي يؤدّي العبد فيه هذه الفريضة، ولكن الحُكم بدخول رمضان ووجوب صومه يفتقر إلى ضوابط شرعية، ومن هنا شرع رَحِمَهُ اللهُ في بيانه فإذا توفّر أي واحد من هذه الثلاث على ما اختاره المصنّف رَحِمَهُ اللهُ، فإننا نأمر بالصيام ونقول بوجوبه على من تقدم، ولذلك بعد أن بيّننا على من وجب عليه الصيام نبين متى يكون الصَّوم؟ فقال رَحِمَهُ اللهُ: **(ويجب بأحد ثلاثة أشياء)**.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(كمال شعبان)** دخول شهر رمضان يحكم به إذا تمت عدّة شعبان تمّت ثلاثين يوماً، فإذا أكمل النَّاسُ عدة شعبان حكمنا بدخول رمضان، لقوله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وإن غم عليكم فأكلموا عدة شعبان ثلاثين يوماً» ومعنى ذلك أننا إذا أكملنا عدة شعبان ثلاثين يوماً فقد دخلنا في رمضان، لأنَّ الشَّهر إذا استتم ثلاثين يوماً فبالإجماع أنّه تام كامل؛ لأنَّ النبي ﷺ كما في الصحيحين قال: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا» وعدّ ثلاثين ثلاث مرات يشير بيده «وهكذا» عدّ تسعة وعشرين فخنس الإبهام في آخر الأعداد الثلاثة في عدده الثاني؛ أي أنه يكون تسعا وعشرين ويكون ثلاثين يوماً، فالتمام ثلاثين يوماً، فإذا استتم ثلاثين يوماً فإنه بالإجماع قد تمت عدة شعبان، وإذا تمت عدة شعبان فكلُّ العلماء متفقون على أن الناس لو أتموا عدة شهر شعبان ثلاثين يوماً أنه يحكم بدخول رمضان، هذا لا خلاف فيه عند أهل العلم بصريح السُّنة بذلك.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(ورؤية هلال رمضان)** هذا الأمر الثاني **(رؤية هلال رمضان)**، وهذان الأمران متفق عليهما إذا ثبت دخول رمضان برؤية الهلال حكمنا بوجوب الصَّوم، وإذا تمت عدة شعبان ثلاثين يوماً ما رأينا الهلال في ليلة الثلاثين، إذا تراءينا ورأينا الهلال ليلة الثلاثين من شعبان فحينئذ حكمنا أنها الليلة الأولى من رمضان، وعلى هذا يحكم بوجوب الصوم، فكل العلماء متفقون مجمعون على أنه إذا ثبتت الرؤية أو تراءى الناس فرأوه، أو رآه من تقبل شهادته وشهد به فإنه يحكم بدخول شهر رمضان؛ وذلك لأنَّ النبي ﷺ قال: «صوموا لرؤيته» وهذا صريح أنه إذا رأينا الهلال أن الصوم واجب، وعلى هذا بيّن المصنّف أمرين مجمع عليهما:

كمال عدة شعبان ثلاثين يوماً.

والأمر الثاني أن يروا الهلال ليلة الثلاثين، فتكون الليلة لما يستقبل وهي من شهر رمضان فيصام يوم الثلاثين؛ لأنه قد ثبت دخول شهر رمضان.

هذان الأمران محلُّ إجماع.

بقي الأمر الثالث هو محل خلاف بين العلماء رحمهم الله، وهي مسألة خلافية، فالحنبلة رحمهم الله -والمصنّف مشى على المذهب- يختارون فيها أنه يحكم بوجوب رمضان فقال رَحِمَهُ اللهُ في بيان الأمر الثالث: **(ووجود غيم أو قتر ليلة الثلاثين)** إذا كانت ليلة الثلاثين من شعبان تُسمّى عند العلماء ليلة

الشك، ويُسمَّى يومها يوم الشك، وهو الذي عناه النبي ﷺ بحديث ابن عمر في «الصَّحَّاحِينَ»: «لا تقدّموا رمضان بصوم يوم أو يومين».

وقال الصَّحابي: من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ. هذا يسمَّى يوم الشك وليلته ليلة الشك، لماذا سمي ليلة الشك؟ الشك هو استواء الاحتمالين، فليلة الثلاثين من كل شهر: يحتمل أن الشهر قد انتهى، فيرى الهلال، فهي ليلة للشهر من الشهر الداخل. ويحتمل أنها باقية على الأصل وأن الشهر لم يكمل وأنها ستكمل العدة إلى الثلاثين. فنظرًا لوجود الاحتمالين لا يفصل في هذا الاحتمال إلا الرؤية، فإذا رئي الهلال ثبت أنها للشهر الداخل، إذا لم ير الهلال فإنه حينئذ ثبت أنها على الأصل من كونها تبعًا للشهر الماضي. إذن الكلام على هذه الحالة الثالثة محلّه إذا وجد ما يمنع الرؤية، أما إذا كانت السماء صحواً ولم يكن هناك غيم ولا قتر، فكلهم متفقون على أن العدة تكمل ثلاثين يوماً، كلهم متفقون على أننا لا نحكم بدخول رمضان.

وعلى هذا ليلة الثلاثين لكي تتضح الحالة الثالثة لها صورتان: الصورة الأولى: أن تكون صحواً، ليس فيها غيم ولا قتر، ولا فيها أي شيء يحول دون الرؤية. والصورة الثانية: أن يكون هناك غيم أو قتر أو ما يمنع رؤيتها الهلال. فإذا كانت صحواً قلنا لا إشكال على وجوب إتمام العدة. بقي السؤال: إذا وجد الغيم والقتر هل يحكم بوجوب البقاء على شعبان؛ لأن أصل العدة ثلاثين يوماً، أم أننا نحكم بدخول شهر رمضان؟ قولان للعلماء. ويستوي في هذا أن يكون في هذا غيم أو يكون هنا قتر أو غبار أو مثلاً حصل حريق ومنع الدخان رؤية الهلال، فعندهم أنه إذا حصل الحائل بأي صورة كان: فالجمهور على أنه يجب إكمال عدّة شعبان ثلاثين يوماً، ولا يُحکم بدخول شهر رمضان، هذا مذهب الجمهور: الحنفية، المالكية، والشافعية، وبعض الحنابلة، وهو مذهب أهل الحديث، وحتى بعض أصحاب الظاهر رحمة الله على الجميع.

القول الثاني أنه يحكم بدخول شهر رمضان، ويجب صوم اليوم الذي يشك فيه، استدل أصحاب القول الأول بأن النبي ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يوماً»، وفي بعض الروايات «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً»، هذا الحديث صريح في الدلالة على أنه يجب إكمال عدة شهر شعبان ثلاثين، فقال: «إن غمّ» فردنا إلى الأصل، ثانياً أن النبي ﷺ قال: «إن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا» فأثبت أن الشهر ثلاثين، ويكون تسعاً وعشرين، فالأصل أن الشهر يكون كاملاً بالثلاثين، والنقص خلاف الأصل لأنه لا يثبت إلا بالرؤية، وحينئذ إذا لم توجد رؤية رجعنا إلى الأصل، وإذا شكنا لوجود الغيم فإننا نحكم أن اليوم من شعبان، هذا بالنسبة لدليل الجمهور.

الحنابلة ومن وافقهم -رحمة الله عليهم- قالوا: إنه يحكم بدخول رمضان لقول النبي ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فاقدروا له»، فقالوا: «أقدروا» من القدر وهو التضييق، ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]، يعني يبسط ويضيّق، فالقدر هو التضييق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِي السَّيِّدِ﴾ [سبا: ١١]، المراد به تضييق الحلق، فهذا المعنى موجود في هذه الكلمة «فاقدروا له»، قالوا: فالمراد بقوله: «فاقدروا له» بمعنى ضيّقوا عدة شعبان واحكموا بدخول شهر رمضان، فالقدر عندهم التضييق، وحينئذ لما كانت هذه الليلة بين السّعة أن نقول: ثلاثين، وبين التضييق أن نقول: الشهر تسع وعشرين، وجب المصير المقدر المضيق وهو التسع والعشرون، فقالوا: يجب صيام رمضان.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور:

أولاً: لصراحة الرواية التي ذكروها.

وثانياً: لأن الأصل تمام العدة.

وثالثاً أن القاعدة في الأصول أن النص في الكتاب والسنة إذا تردّد بين معنيين احتمل معنيين، ودل على أحد المعنيين نص آخر أو رواية أخرى وجب المصير إلى المفسّر المبين، فلما كان القدر يطلق بمعنى التقدير ويطلق بمعنى إتمام العدة، تقول: أعطيت فلانا قدره؛ يعني أعطيته حقه كاملاً، فيكون معنى «فاقدروا له» يعني أعطوا شعبان حقه وقدره، وجاءت الرواية الأخرى «فأكملوا عدة شعبان»، صار هذا موجبا لرجحان القول: أنه لا يجوز الصّوم، وأنه ينبغي إتمام العدة، خاصة وأن النبي ﷺ نهى عن صوم اليوم الذي يشك فيه، فإذا كان قد وجد الغيم فلا زال محلاً للشك فهو باق على الأصل الموجب للمنع.

وعلى هذا يترجّح قول الجمهور، ولهذا نقول: يجب بأحد أمرين: تمام العدة لشعبان ثلاثين يوماً، أو الرؤية إذا كانت صحيحة ثابتة.

قال رحمه الله: (يحول دونه) يعني دون رؤية الهلال، فإذا وجد غيم لا يحول دون رؤية الهلال؛ لأن الهلال له مواضع معينة يرى فيها وهذا راجع إلى حسب فصول الصيف والشتاء، وهذا يعرفه أهل الخبرة.

ولذلك يعرف إذا كان القاضي عنده خبرة لا يقبل أي شهادة، وإذا قال: إنّه رآه يسأله، حتى بعض الأحيان إذا شك أراد أن يتحرى في الجهة والمكان.

هنا في المدينة أذكر بعض علمائها رحمهم الله جاءه رجل وقال: إن قريبا له رأى الهلال، وأنهم يردون أن يوصموا رمضان فكان إماما لمسجد قباء رحمهم الله رحمة الواسعة، وكان خبيرا بالفلك، خبيرا بمنازل القمر، فسأل الرائي أين رأيت؟ وكان هذا بعد صلاة العشاء بوقت لأنهم كانوا في ظاهر المدينة ودخلوا المدينة فتأخروا في إخباره فأيقظوه قرب منتصف الليل، وسأله: في أي جهة، فحدد له الجهة قال: هذا ليس بصحيح، لم تر الهلال، وتردد الرجل، وصار بعض الكلام.

ثم لما كان من الغد تحدث برؤيته، وأن الشيخ رد شهادته، فما كان من الشيخ إلا أن دعاه، ابن عمه

وقريبه غضب أنه رد شهادته وطعن في شهادة قريبه فصار يحدث الناس رأيي الهلال والشيخ ما رضي وهذا طبع العامة، صار الناس في الظهر وهم في شك ولبس، كثر الحديث فاستدعى هذا الشيخ الرجل، كان رجلاً فاضلاً لكن الإنسان قد تحصل منه العجلة في بعض الأمور فناشده الله أن يأتي بابن عمه الذي يقول إنه رأى الهلال، فجاءه فقال: أسألك بالله أن تكون صادقاً فيما تقول، هل رأيت الهلال أو لم تره، قال: لم أر الهلال. وصدقت فراسة الشيخ؛ لأنهم يعرفون بتقدير المنازل وتقدير الفلك، وهذا ليس بالحساب إنما بالخبرة قد يغيب في موضع على حسب درجات الهلال، ثم يستطيع أن يعرف ويحدد المكان، وهذا الذي يسهل لمن له خبرة في ترائي الهلال.

فالشاهد من هذا أنه لو كان الغيم في الجهة غير الجهة التي يُرى فيها الهلال، فإن هذا لا يقدر، فحينئذ قال المصنّف (دونه) يمنع من رؤية الهلال في المكان الذي فيه أو يغلب على الظن رؤية الهلال فيه.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وإذا رأى الهلال وحده صام) مثل أن يكون مسافراً، فيرى الهلال في السفر، فإنه حينئذ قد تبين دخول شهر رمضان فيجب عليه الصوم، وثبت ثبوت شهر رمضان بشهادة الواحد العدل؛ لأن النبي ﷺ قبل شهادة ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في قصة (تراء الناس الهلال فرأيته وأخبرت النبي ﷺ وأمر الناس أن يصوموا)، وهذا أصح قولي العلماء أن الدخول أسهل من الخروج بعد ثبوته؛ لأن الخروج قد ثبت رمضان والأصل وجوب الصوم، ومن هنا لا يحكم بالخروج إلا بشهادة عدلين، وقد جاء في السنة ما يدل على التسامح في الدخول.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (فإن كان عدلاً صام الناس بقوله) العدل هو الوسط في لغة العرب، والشيء العدل الوسط الخيار، ولذلك فسّر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، قالوا: عدولاً، ولذلك تشهد هذه الأمة للأنبياء ممن قبلهم أنهم بلغوا، والعدل في اصطلاح العلماء هو الذي يجتنب الكبائر ويتقي في أغلب أحواله الصغائر:

عدل الرواية الذي قد أوجبوا وهو الذي من بعده هذا يُجلب
العدل من يجتنب الكبائر ويتقّى في الأغلب الصغائر

فيتقي الصغار ويتعد عنها في غالب أمره؛ ولكن الكبائر لا يتلبس بها ولا يفعلها، والعدالة شرط لقبول الشهادة، ولذلك الفاسق لا تقبل شهادته، ومن هنا قال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٥٦]، فلم يقبل خبر الفاسق، وأمرنا بالتبين والتبين نوع من الرد؛ لأنه لم يقبل خبره مجرداً، فدل على ضعف شهادة الفاسق، سواء كان فسقه في الأقوال أو في الأعمال أو في الاعتقاد، فإن هذا يقدر، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فبين أن الشهادة لا يكون فيها إلا المرضين ومن هنا لا يقبل في دخول شهر رمضان إلا شهادة العدل، فالفاسق متهتك جريء على حدود الله، قد يكره الصوم فيشهد أن رمضان قد انتهى؛ لأنه -والعياذ بالله- عنده جرأة، ومن هنا لو فتح لقبول شهادة الفاسق فإن هذا يضر؛ لكن إذا كثر

الفسق وانتشر بين الناس وأصبح ندره وجود العدول، فإنه يُقبل خبر أمثل الفساق، فإن الرجل قد يكون فاسقا يشرب الخمر ولكنه لا يكذب، وقد يكون فاسقا في شيء لا يؤثر في خبره.
ومن هنا قرر المحققون من العلماء والأئمة أنه إذا انتشر الفسق قبلت شهادة أمثل الفساق، وهذا تكلم عليه الإمام ابن فرحون في «التبصرة»، وكذلك اختاره شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» وكذلك في «الفتاوى المصرية» أنه تقبل فتاوى أمثل الفساق، وارتضاه كثير من المتأخرين، وهو الصَّحيح إن شاء الله تعالى.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(ولا يُفطرون إلا بشهادة عدلين)** ولا يفطرون من رمضان إلا بشهادة عدلين لحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب رَحِمَهُ اللهُ أنه جالس عدداً من أصحاب رسول الله ﷺ وأنهم شهدوا أن النبي ﷺ قال: «إن شهد عدلان فصوموا وإن شهد عدلان فافطروا» وعموم الأوَّل مخصَّص ولم يأت مخصَّص لعمومه الثاني وهو الفطر، ومن هنا فرَّق المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ وهو اختيار المذهب بين الدخول وبين الخروج، وقد بيَّنَّا وجه ذلك، وقد جاءت السنة في حديث ابن عمر بالتخصيص، فعند الخروج لا يُقبل إلا شهادة عدلين، ولو رآه وحده -على الصحيح- لا يفطر؛ لأن النبي ﷺ قال: «فطركم يوم تفطرون» ولم يرد ما يخصص الفطر بخلاف الصوم من هنا يجب علينا أن نتقيد بجماعة المسلمين، ويشترط أن يشهد العدلان أنهما رأيا هلال شوال، فإذا شهدا بالرؤية حُكم بانتهاء رمضان وانقضاء الصوم.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(ولا يفطر إذا رآه وحده)** لما ذكرناه.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وإن صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوماً أفطروا)** المصنِّف يتكلم على خروج شهر رمضان، متى يحكم بخروجه؟

أولاً إذا شهد عدلان أنهما رأياه بالإجماع يحكم بانتهاء رمضان ووجوب الفطر، وأن العدة قد كملت، وقد قال رَحِمَهُ اللهُ كما في الصحيح: «شهرًا عيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة» فقوله: «شهرًا عيد لا ينقصان» يدلُّ من صام تسعة وعشرين يوماً كأنه صام الشهر كاملاً، وهذا من فضل الله على الأمة؛ لأنهم لو صاموا تسعاً وعشرين ورأوا الهلال وثبتت رؤية الهلال كُتب لهم أجر الشهر كاملاً؛ لأن النبي ﷺ صرح بهذا، فالأجر تام كامل كما اختاره طائفة من شراح الحديث.

الأمر الثاني إذا ثبت أنه بشهادة الاثنين يحكم بانتهاء عدة رمضان، يرد السؤال إذا شهد العدل قال: إذا شهد العدل لا يحكم بالفطر للجماعة، ولا يُحكم بالفطر للفرد؛ بعض العلماء أنه يرى أنه يفطر لأنه على يقين من أن الشهر تام، وقالوا: إنه يفطر سرا ولا يفطر جهراً؛ لأنه منهى عن صوم يوم الفطر وهو قد ثبت أنه يوم فطر، ويقينه لا يرفعه اجتهاد غيره أو غلبة الظن من الغير، والصحيح أنه يفطر مع الناس؛ لأن النبي ﷺ قال: «فطركم يوم تفطرون» فردّه إلى جماعة المسلمين، ومنه ما اختاره المصنِّف أنه لا يفطر وحده، وهذا هو قول طائفة من العلماء رحمهم الله.

وأما النهي عن صوم يوم الفطر فهذا النهي عارضه أصلٌ، ولذلك يبقى على هذا الأصل مقيداً بجماعة المسلمين، والأشبه فيه أنه لا يفطر إلا مع الجماعة.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وإن كان بغيم أو قول واحد لم يفطروا)** هذا يضعف مسألة الحنابلة بدخول الشهر بالغيم، وأتم العدة ثلاثين ولم يروا الهلال فإنهم لا يفطرون؛ لأنه تبيّن أن الهلال لم يظهر؛ لأنه لو تمت العدة لظهر الهلال لما يستقبل من الشهر الثاني، فلما لم يرتب الخطأ في الدخول، وحيث يُلزَمهم أن يصوموا وأن يكملوا العدة ثلاثين يوماً ويُسقطوا اليوم الأول، فهذا الوجه اختاروه وعلى هذا يقوى مذهب الجمهور أنه إذا حال غيم أو قتر لا يجب الصوم أن عليهم أن يُتمُّوا عدة شعبان ثلاثين يوماً.

وألحقوا بهذا مسألة شهادة العدل، فيها خلاف بين العلماء -رحمهم الله-؛ ولكن الأظهر أنه إذا أتموا العدة ثلاثين يوماً أنهم يُفطروا على الأصل.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(إلا أن يروه)** يروا الهلال، المفهوم أنه إذا لم يروا الهلال أكملوا العدة وأسقطوا اليوم الأول الذي صاموه وهو يوم الشك.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(أو يكملوا العدة)** معنى ذلك أنهم إذا أتموا عدة رمضان ثلاثين يوماً ولم يروه فإنهم في هذه الحالة يجب عليهم أن يصوموا ويتمُّوا العدة؛ لأنه تبيّن الخطأ في الحساب.

بعض العلماء في الشرح يشيرون أنه إذا لم يتموا فصاموا تسعة وعشرون أنه في الثلاثين يتعين لهم رؤية الهلال لما يستقبل؛ ولكن الصحيح ما ذكرناه، هم يرون أنه دخل الشهر في حال الشك إذا لم ير الهلال لوجود الغيم، وإذا أمضوا العدة ثلاثين يوماً صيماً ولم يروا هلال شوال بعد اليوم الثلاثين وهو ليلة الواحد بناء على ما قدره هم لم يروا الهلال تبيّن الخطأ.

وهذا مثل مسألة إذا شهد شاهد ثم تبيّن أنه زور شهادته أو كذب في شهادته، فإنهم يلزموا بعادة الثلاثين أو يروا الهلال، إذا لم يروا الهلال في ليلة الثلاثين من رمضان لزمهم العدة ثلاثين يوماً على الأصل؛ وهذا واضح لا إشكال أنهم يُتمُّون العدة ثلاثين يوماً.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وإذا اشتبهت الأشهر على الأسير تحرّى وصام)** بعد أن بين عند العلماء رحمهم الله الأصل والخارج عن الأصل، فبعد أن بين رَحِمَهُ اللهُ الأصل من دخول رمضان وخروجه في جماعة المسلمين شرع في بيان المسائل الخاصّة، والمسائل الخاصّة هي التي يتعدّر فيها على الإنسان أن يعلم بدخول رمضان وبخروجه، ومن الأمثلة المشهورة عن العلماء مسألة الأسير والمسجون في بئر أو في مكان لا يدري أين هو؟ لا يدري هل دخل رمضان عليه أو لم يدخل، أو دخل في مغارة وضاع فيها ومعه طعامه وشرابه، فهذا يتحرّى، والتحرّى هو الاجتهاد يقدر الأيام والشهور حتى إذا غلب على ظنه أنه دخل رمضان يصوم ثلاثين يوماً؛ لأن الأصل أن يصوم الشهر كاملاً.

فإذا صام ثلاثين يوماً لا يخلو من حالتين:

- إمّا أن يخرج ويتبيّن له الصواب.
- وإمّا أن يخرج ولا يتبيّن له صواب في الأمر.

فإن كان قد خرج وتبيّن له الصواب موافقاً لصومه فلا إشكال، أدخل في مغارة، ضاع في مغارة أو حبس في بئر أو سقط في بئر، أو تاه في مكان لا يرى فيه السماء ولا يستطيع أن يعلم فيه بدخول الشهر وخروجه،

فحسب أنه في ثمان وعشرين وأتم عدة ثلاثين ثم صام ثلاثين يوماً كاملاً، ثم خرج، فوجد الناس في يوم العيد فوافق اجتهاده الأصل بالإجماع صومه صحيح ولا إشكال، في شذوذٍ عند بعضهم يقول: من تردد وشك؛ ولكن هذا ضعيف ولذلك يستثنون من مسألة التقدير الشكّي هذه المسألة.

تقدير الشك يعني أن الإنسان ينوي متردداً، والتردد في النية مؤثر وهذه مسألتنا. ولذلك زوال الإشكال في مسألة التردد إن لم يوجد مسوّغ شرعي وهو الرخصة لأن التكليف قدر الإمكان وهذا ليس بيده أن يخرج من هذا التردد، ولذلك اغتفر في حقه، اغتفر في نيته وصحت عبادته. التردد مثلاً جاء يريد أن يكبر في صلاة الظهر لا يدري زالت الشمس أو لم تزل، قالوا: هذا تردد فلا تصح الصلاة وحتى لو تبين أنه صلى؛ لأنه صلى شاكاً.

فهذا ضعيف ولذلك نقول: الصحيح إنه أصاب صومه، صحيح. بقيت الحالة الثانية وهي أن يتبين له أنه أخطأ، فإذا تبين له أنه أخطأ إما أن يكون سبق رمضان فصام قبل دخول رمضان، وإما أن يكون تأخر فصام بعد رمضان: فإن كان قد تبين له أنه صام قبل رمضان ألغى الأيام التي صامها قبل رمضان، واحتسب الأيام التي وافقت رمضان.

فمثلاً لو أخطأ في عشرة أيام وأصاب في عشرين يوم لزمه القضاء لما أخطأ فيه، ويكون القضاء لازماً له بحسب الموضع الذي هو فيه، فإن كان الموضع الذي هو فيه صاموا تسعاً وعشرون يوماً فقضى تسعة أيام، وإن كان الموضع الذي هو فيه صاموا ثلاثين يوماً قضى العشرة كاملة، هذا إذا تقدم بصومه رمضان؛ لأنه إذا صام عشرة أيام قبل دخول رمضان فقد صام قبل الوجوب، فهذا يبطل الصيام ويصيره نافلة، كمن حج قبل زمان الحج فإن هذا يبطل الحج ويبطل العبادة، فالعبادة لها وقت لا يتقدم عليها، فإذا ثبت هذا فإننا نلغي إذا تقدم، سواء تقدم بالأيام كاملة يلزمه قضاء الشهر، أو تقدم ببعضها على التفصيل الذي ذكرناه.

أمّا إذا تأخر، فإنه إذا تأخر بحيث صام ثلاثين يوماً من شوال وذو القعدة فصومه صحيح وجهاً واحداً، فمثلاً تبين أنه صام في العاشر من شوال وعشرين يوماً من ذي القعدة صحّ صومه، وحينئذ صومه صوم قضاء وليس بصوم أداء، لأنه قد وجب عليه الصوم وقد صام بنية أن يؤدي ما فرض الله عليه من رمضان فاغتفر القضاء والأداء؛ لأنه مذهب بعض العلماء يغتفر وهي من المسائل التي تستثنى فيها نية القضاء والأداء.

ثانياً أن يكون التأخر فيه بعض الأيام من رمضان وبعض الأيام من شوال، فإذا كان فيه بعض الأيام رمضان وبعض من شوال فغالبا أنه سيصوم يوم العيد، وهو يوم الفطر، ومن هنا يقضي يوم الفطر، فلو خرج في ثلاثين من شوال وتبين له أنه صام خمسة عشر يوماً من رمضان وخمسة عشر من شوال، فمعنى ذلك أنه قد صام يوم العيد، ويوم العيد لا يجوز صيامه، ومن هنا لا يصحّ قضاءً لرمضان، وعليه يقولون: إنه يقضي يوم العيد.

ومن العلماء من يرى صحة صيامه لأن المحل أن يكون عالماً بأنه يوم العيد، وحينئذ صومه صحيح ويرون أن النهي لم يعد إلى ذات المنهي عنه، وإنما عاد إلى الزمان فيكون صومه صحيحاً؛ ولكن الأحوط

أن يقضي يوم العيد.

هذا حاصل ما تبين إما أن يصيب فلا إشكال، وإما أن يخطئ متقدمًا فيلزمه القضاء فيما تقدم، وإما أن يخطئ متأخرًا فحينئذ صومه صحيح إلا في مسألة أن يصوم يوم الفطر فيلزمه أو يحتاط بقضائه.

قال رَحْمَةُ اللهِ: **(فإن وافق الشهر أو ما بعده أجزاءه) كما ذكرنا.**

قال رَحْمَةُ اللهِ: **(وإن وافق قبله لم يجزه.)** لأن سبب الوجوب لم يقم.



قال المصنّف رَحِمَهُ اللهُ:

باب أحكام المفطرين في رمضان

ويباح الفطر في رمضان لأربعة أقسام:

أحدها: المريض الذي يتضرر به، والمسافر الذي له القصر، فالفطر لهما أفضل وعليهما القضاء، وإن صاماً أجزأهما.

الثاني: الحائض والنفساء تفطران وتقضيان، وإن صامتاً لم يجزئهما.

الثالث: الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أفطرتا وقضتا، وإن خافتا على ولديهما أفطرتا وقضتا وأطعمتا عن كل يوم مسكيناً.

الرابع: العاجز عن الصيام لكبر أو مرض لا يرجى برؤه فإنه يطعم عنه عن كل يوم مسكيناً.

وعلى سائر من أفطر القضاء لا غير، إلا من أفطر بجماع في الفرج فإنه يقضي ويعتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، فإن لم يجد سقطت عنه. فإن جامع ولم يكفر حتى جامع ثانية فكفارة واحدة، فإن كفر ثم جامع فكفارة ثانية، وكل من لزمه الإمساك في رمضان فجامع فعليه كفارة، ومن آخر القضاء لعذر حتى أدركه رمضان آخر فليس عليه غير القضاء، وإن فرط أطعم مع القضاء لكل يوم مسكيناً، وإن ترك القضاء حتى مات لعذر فلا شيء عليه، وإن كان لغير عذر أطعم عنه لكل يوم مسكيناً إلا أن يكون الصوم مندوراً فإنه يصام عنه، وكذلك كل نذر طاعة.

[الشرح]

ترجم الإمام المصنّف رَحِمَهُ اللهُ بهذه الترجمة والتي تتعلق بأهل الأعذار في رمضان، وهذا من الترتيب المنطقي، ومن تسلسل الأفكار الصحيح؛ لأنه بعد أن بيّن لنا من يجب عليه الصوم شرع في بيان المعذورين، وهؤلاء المعذورون نصّت النصوص في الكتاب والسنة على إباحة الفطر لهم فقال رَحِمَهُ اللهُ: (باب أحكام) الأحكام: جمع حكم، والحكم إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه.

وأما في اصطلاح العلماء: فهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين على جهة الاقتضاء أو التخيير أو الوضع. وهذا يشمل الأحكام بنوعيتها: الشرعية، والوضعية.

فأما بالنسبة لقولهم: على جهة الاقتضاء أو التخيير فشمّل خمسة أحكام: وهي الوجوب، والندب، والحرمة، والكرهية، وقولهم: أو التخيير المراد به الإباحة، فهذه خمسة أحكام؛ لأن الاقتضاء: إما اقتضاء فعل، أو اقتضاء ترك، والأول والثاني كلاهما إما أن يكونا على سبيل اللزوم أو على سبيل غير اللزوم.

فقولهم: أو الوضع هذا يشمل الصحة والفساد، ونحو ذلك: الشرط، والسبب، مما لا دخل للمكلف فيه، ووضع الشرع كعلامة وأمانة، ونصّب على ذلك.

فلما قال المصنّف: (باب أحكام): إذا كان هذا تعريف الحكم، فمعنى ذلك أنه سيتكلّم على وجوب الفطر، على من يجب عليه الفطر، وعلى من يندب له الفطر، وعلى من يحرم عليه الفطر، وعلى

من يُكره له الفطر، وعلى من يباح له الفطر.

والواقع أنه قد يخصّ بعض هذه الأحكام دون بعضها، ولذلك هناك من يجب عليه أن يفطر، فالمريض الذي إذا غلب على الظن أنه إذا صام يموت ويهلك كما إذا كان بعد عملية جراحية أو كان الإنسان في حالة وضع خطيرة لو صام هلك؛ يحرم عليه أن يصوم؛ لأنه في هذه الحالة يُلقى بنفسه إلى التهلكة، وكذلك يجب عليه الفطر، وحيث أن يكون حكم الفطر واجباً.

وقد يكون الفطر مستحباً في حق الإنسان وهو أفضل كما لو سافر فلحقته المشقة وبإمكانه أن يصوم، فإذا ضيق عليه السفر في صومه وأصبح في حرج وضيق وشدة وصبر على ذلك؛ صحّ صومه، ولكنه مع الكراهة، ولذلك قال ﷺ حينما صام حتى بلغ كراع الغميم وأفطر -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-، وهذا بعد صلاة العصر، فلما دعا باللبن وأفطر قيل له: إن بعض الصحابة لازال صائماً قال: «أولئك العصاة، أولئك العصاة» فحيث قالوا: إن هذا عصيان الأمر قيل: ليس المراد أنه واجب عليهم، لكنه يكره والأفضل له الفطر.

وكذلك أيضاً يكون هناك أحكام ذكرها المصنف في هذا الباب من حيث الصحة والفساد؛ فنظراً لاشتمال الباب على عدة أحكام متنوعة جمعها بقوله: (باب أحكام).

والمفطرون: جمع مفطر، والمراد بالفطر أنه ضد الصوم إذا كانت حقيقة الصوم الإمساك عن شهوتي البطن والفرج، فالفطر الإخلال بهذا الإمساك، إما أن يصيب شهوة البطن أو يصيب شهوة الفرج، فيحكم بفطره، فإذا أحلّ كان مفطراً.

(باب أحكام المفطرين في رمضان): وهذا هو الأصل وهو صيام الفرض، وينبغي على رمضان قضاء رمضان، وقد ينبغي على أحكام الفطر عموماً صيام النافلة والمباح. كأنه يقول ﷺ في هذا الموضوع سأذكر لك جملة من الأحكام والمسائل التي تتعلّق بالفطر في رمضان.

(ويباح الفطر في رمضان لأربعة أقسام)، (يباح): أي أنه للتخيير، وهذا أحد قولي العلماء في المسألة: من أهل العلم من قال: يجب على المسافر والمريض أن يفطر. وجمهور العلماء على أنه يباح ولا يجب.

وخالف في هذا الظاهرية وبعض السلف -رحمهم الله- ويقال عن بعض أهل الظاهر وليس كلهم قالوا بذلك، فالشاهد من هذا أن الفطر في السفر والمرض من العلماء من أوجب به المكلف، ومنهم من خيّر المكلف، فقال بإباحته، ومذهب الجمهور أن من سافر مخيّر، وأن من مرض مخيّر ما لم يصل به المرض إلى خوفه على نفسه؛ فحيث يتعيّن عليه الفطر؛ وقد قال ﷺ: «إن الله عن تعذيب هذا لنفسه لغني».

وإذا ثبت هذا فإن أصحّ قولي العلماء -رحمهم الله- الجواز والتخيير، ومن هنا عبّر المصنّف ﷺ بقوله: (يباح) ولم يقل: يجب الفطر، وإنما قال: (يباح) أي: أنك مخيّر، إنما يرد السؤال: هل الأفضل أن

أفطر أم الأفضل أن أصوم؟ وهذا ما سيذكره - إن شاء الله تعالى - بعد بيانه للفرق في السفر والمرض.
فقال **رَحِمَهُ اللهُ**: (ويباح الفطر في رمضان لأربعة) أصناف أو أنواع أو أشخاص المراد بهذا الإجمال قبل البيان والتفصيل، لأن الله أحلّ لهؤلاء الأربعة أن يفطروا، وهؤلاء الأربعة منهم: من يفطر ويلزمه القضاء ولا تلزمه كفارة.

ومنهم من يفطر ويلزمه القضاء مع التكفير، ثم يختلفون إلى نوعين: منهم من تجب عليه الكفارة المغلظة كمن أفطر بجماع. ومنهم من تجب عليه الكفارة مخففة كالحامل إذا أفطرت خوفا على ولدها فإنها تقضي وتكفر؛ لأن العذر ليس متصلاً بها، وإنما متعلق بمصاحب. فالكفارة تكون مغلظة، وتكون غير مغلظة. ومنهم من يفطر ولا يقضي وهو الشيخ الكبير والمريض الذي لا يرجى برؤه، فإنه يفطر ولا يلزمه القضاء.

فهذه أصناف المفطرين: فمنهم من أوجب الله عليه القضاء ولم يوجب عليه غير القضاء إلا إذا تأخر في القضاء إلى رمضان آخر دون عذر فجمهور العلماء - وهو محكي عن بعض الصحابة - يلزمونه عن كل يوم ربع صاع وهو المد النبوي، ومنهم من لا يوجب به العمل به أحوط وأسلم. هذا بالنسبة لمن يفطر ويقضي كالحائض والنفساء تفطر وتقضي، وكالمسافر يفطر ويقضي ولا يجب عليه كفارة.

والنوع الثاني يفطر ويقضي ويكفر، فهذا إن كان فطره بالمغلظ كالجماع في نهار رمضان، أفطر بجماعه ووجبت عليه الكفارة المغلظة، ووجب عليه قضاء اليوم الذي أفطر فيه. ومنهم من يفطر ويقضي ويكفر كفارة دون المغلظة وهي المخففة: أن يطعم عن كل يوم مدّاً أو نصفاً، ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وهي المرأة الحامل والمرأة المرضع إذا كان عذر الفطر متعلقاً بمصاحب لا بها، بأن خافت على ولدها الرضيع أو خافت على جنينها إذا كانت حاملاً، فإنها تفطر وتقضي وتكفر، فيلزمها القضاء للأصل وتلزمها الكفارة وهي إطعام المد لكون العذر تعلق بالغير لا بها محضاً.

ومنهم من يجب عليه التكفير ولا يجب عليه قضاء، وهو المريض الذي لا يرجى برؤ مرضه، والشيخ الهرم؛ لأن الله نقلهما إلى الإطعام. هذه أربعة أصناف للمفطرين في نهار رمضان. (أحدها: المريض الذي يتضرر به)، (أحدها: المريض): المرض ضد الصحة، والمرض هو خروج البدن عن حد الاعتدال، فإذا اعتدلت في الإنسان طباعه كان صحيحاً، وإذا غلبت إحدى الطبائع؛ فإنه ينتقل من حد الاعتدال إلى السقم والمرض.

والمرض ينقسم إلى أقسام، ومن هنا هو في الأصل إما أن يكون المرض يؤثر فيه الصوم، وإما أن يكون المرض لا يؤثر فيه الصوم، فمن جرح إصبعه بوصف بكونه مجروحاً ومريضاً حتى إن بعض

السلف كان يترخص به كما أثر عن ابن سيرين في قصته المشهورة رَحِمَهُ اللهُ، لكن هناك من هو مريض ويتأثر بمرضه إذا صام. فأما إذا كان المرض لا يتأثر بالصوم كالصداع الخفيف وألم البطن الخفيف المحتمل والجروح والقروح ونحو ذلك التي لا تتضرر بالصوم، فهذه جماهير السلف والخلف على أنه يجب عليه أن يصوم؛ لأن الأصل أنه مطالب بالصوم، ولذلك يجب عليه الصوم ولا يعتبر هذا عذرًا له.

أما إذا كان الصوم يؤثر في المرض، فإما أن يكون يفضي به إلى الهلاك وهو ما يعبر عنه بعض العلماء أن يتعدّر عليه الصوم بحال، بمعنى أنه لا يمكنه أن يصوم إلا إذا كان يريد أن يموت، فهذا وجهها واحدا عند العلماء -رحمهم الله- يفطر، ويتعيّن عليه الفطر لإنقاذ نفسه، ولا يجوز له أن يعذب نفسه ولا أن يلقي بنفسه إلى التهلكة، يدخل في حكم هذا بالتبع -الاستصحاب للعذر- أن يكون المرض يمكنه أن يصوم مع المرض لكن أعطي دواءً لهذا المرض يستوجب الفطر، وحينئذ يتعلّق بفطره يكون الفطر لإنقاذ نفسه من هذا المرض الذي قد يشفي به إلى الهلاك، فحينئذ يفطر فإذا كان المرض لا يمكن للإنسان أن يصوم معه بحال تعيّن عليه الفطر.

وأما إذا كان المرض لا يفضي به إلى الهلاك وإنما يفضي به إلى الحرج والمشقة والضيق؛ فإنه يخير بين الفطر وبين الصوم، ثم يكون الفطر أفضل له على حال، ويكون الصوم أفضل له في حال أخرى. أمّا الدليل على أنه يباح للمريض أن يفطر؛ فقولته ﷺ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله ﷺ: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فهاتان الآيتان نصّتا على العذر بالمرض، وهذا يدلّ على أن المريض معذور شرعًا.

وكذلك أيضا أجمع العلماء -رحمهم الله- على أن المرض يبيح الفطر، وعلى هذا اجتمع النص والإجماع، ولا خلاف بين أهل العلم في كون المرض عذرا، إنما الخلاف هل يجب عليه أن يفطر عموما أو يكون مخيرا على التفصيل الذي ذكرناه.

أما بالنسبة للمريض من حيث الأصل؛ فالمرض في الشرع عذر ورخصة وموجب للتخفيف، ولكنه في الصوم العلماء توسّعوا فيه أكثر من بقية العبادات؛ لأنه في الصوم يتصل بالدواء، ويتصل بالطعام والشراب، ومن هنا لا يشترط كون المرض قضية المرض ذاتها؛ بل إن استعمال الأدوية لعلاج المرض هذا أيضا مؤثر، ومن هنا نجد السلف الصالح يعبرون عن مسألة زيادة المرض، فإن الإنسان إذا كان مريضا وأمكناه أن يصبر ولكن صومه يزيد المرض ويؤخر البرء فمذهب طائفة من العلماء أن تأخير البرء عذر، وهذا حرّره غير واحد ومأثور عن بعض السلف الصالح -رحمهم الله- من الصحابة والتابعين وحتى عن بعض أئمة الاجتهاد كالإمام أبي حنيفة والإمام مالك والشافعي وأحمد -رحمة الله على الجميع-، وهو أيضا أصول الشريعة تقتضيه حتى وقد تكلم عليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في «المجموع»، وذكروا أنه عذر في التيمم في الغسل، كما لو كان مزكوما، فإن شدة الزكام محرّجة ومؤذية ومضرة، وقد تسترسل وتتأخر فتوقع الإنسان في الحرج، فحينئذ لو أعطي دواء لعلاجها ولا يمكن إلا بأن يفطر أثناء يومه رُخص له في هذا الدواء.

إذا الفطر ليست قضية أن يأكل ويشرب للبدن، بل قد يكون الفطر لاستعمال الأدوية، ونحو ذلك من العقاقير فإنه يستعملها؛ لأن موجب الرخصة وهو المرض بغض النظر عن كون الأذى موجودا في المرض نفسه أو كون يريد هذا الدواء فيفطر به من أجل أن لا يتأخر عليه البرء ونحو ذلك من الأسباب. قال رَحِمَهُ اللهُ: **(الذي يتضرر به)**: يعني الصوم، فالباء سببية. المريض الذي يتضرر بسبب الصوم يباح له أن يفطر، ومفهوم هذا - والمفاهيم معتبرة في المتون الفقهية - أنه إذا كان لا يتضرر بالصوم؛ فإنه يجب عليه أن يصوم، فلو كان عنده مرض لا يؤثر فيه الصوم نقول له: أنت باق على الأصل ويجب عليك أن تصوم، كما ذكرنا في الصداع الخفيف وألم الإصبع وألم الرجل الذي لا علاقة له بالأكل والشرب وليس له من دواء يؤخذ هذا يجب على صاحبه أن يصوم.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(والمسافر الذي له القصر)** المسافر يباح له الفطر؛ والأصل في ذلك الكتاب والسنة والإجماع: فإن الله تعالى قال: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقال في الآية الأخرى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وهذا يدل على أن السفر رخصة؛ لقوله بعد ذلك: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ﴿فجعل حكمه أن ينتقل للأيام الأخر إن أفطر.

والمسافر إما أن يكون سفره مأذونا به شرعا مثل أن يسافر لحج واجب، مثل أن يسافر لعمرة واجبة عليه، أو يسافر براً لوالديه، أو يسافر لأمر نذر لعمرة مندورة أو نحو ذلك من السفر الواجب، فإذا سافر لواجب أو سافر لمندوب كصلة رحم ونحو ذلك فلا خلاف بين العلماء أنه يرخص له.

وأما إذا سافر لمحرّم فمذهب طائفة من العلماء أنه لا يستبيح الرخصة؛ لأنه مأمور بالرجوع من هذا السفر، وحينئذ يبقى على الأصل إذ لا يعقل أن الشريعة تُقره على هذا المنكر وتعطيه الرخصة فتعيّنه على التقوي على الحرام، وهذا هو أعدل الأقوال أنه لا يرخّص له إلا إذا تضرر فيكون الرخصة من باب الضرر لا من باب المعونة على السفر المحرّم.

وأما بالنسبة للسفر المباح كأن يسافر للنزهة أو يسافر للصيد المباح؛ فللعلماء وجهان أصحهما أنه يرخّص له ولو كان سفره مباحا ما لم يقصد بهذا السفر المباح التذرع للتلاعب بصيام رمضان، فيعامل بنقيض قصده؛ لأن الأمور بمقاصدها وحينئذ يخرج عن حد الرخصة.

أما بالنسبة للأصل؛ فإنه يباح له؛ لأن الله أطلق السفر فلما قيّد بالحرام لورود النص بقي المباح على الأصل.

إذن المسافر إما أن يسافر سفرا مأذونا به شرعا فلا إشكال في ثبوت الرخصة في حقه؛ والدليل على ذلك أن النبي ﷺ سافر لعمرة وترخّص في هذا السفر، وإمّا أن يسافر سفرا غير مأذون به شرعا فالواجب عليه أن ينقطع عن هذا السفر وأن يرجع ولا يمكن للشرع أن يعينه على حرام؛ لأن هذا من التناقض، والشرع ينزه عن التناقض.

وثالثا: أن يسافر لأمر مباح فأصحّ قولي العلماء أنه يرخّص له ولا بأس له أن يفطر.

المسافر يستبيح الرخصة إذا كان على سفر؛ فقال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾

وجمهور السلف والأئمة -رحمهم الله- أنه لا يكون على سفر إلا إذا أسفر، وأسفر إذا بان، والمراد بذلك أن يخرج عن العمران، وهذا مما يستفاد من لفظ الآية الكريمة؛ لأن المكلف فيه نية وهو باطن وفيه ظاهر وهو فعل، فإذا كان قد خرج وفي نيته بهذا الخروج أن يسافر؛ فإننا نحكم بمجرد خروجه عن آخر العمران بأنه أسفر، وحينئذ تستباح رخص السفر من الصلاة قصر الرباعية إذا أذن عليه الأذان وهو خارج المدينة ووجبت عليه السَّفَرِيَّة، وكذلك الفطر يجوز له أن يفطر في سفره، لكن قبل ذلك لو نوى؛ فالنية وحدها ليست كافية؛ لأنَّ الله قال: ﴿عَلَى سَفَرٍ﴾ وهذا يشمل الظاهر والباطن وهذا مذهب الجمهور؛ ودليلنا أثر عن بعض الصحابة أنه إذا وضع الإنسان متاعه في رحله وعزم الذي هو أنس رضي الله عنه وغيره أيضا أجيب عن هذا كما حرره غير واحد ومنهم الإمام ابن قدامة وغيره بوجهين:

الوجه الأول: أن يقال: إنَّ الصحابي -وهذا ثابت كما جاء في قصة عدي- يجتهد في فهم السنة وقد ينسبها، لما قيل له: من السنة. قال: إنها سنة قال: نعم ورفعها ونسبها إلى السنة، قالوا: إنه إذا فهم النص على ظاهره نسبه للسنة؛ لأنه من اجتهاده في الفهم، فكان يفهم من قوله: ﴿عَلَى سَفَرٍ﴾ أنه بمجرد نيته أنه مسافر مع أننا وجدنا صريح السنة دالة على أن الرخص لا تستباح بالنية، ومن أقوى ما يدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في المدينة أربع ركعات في حجة الوداع، وصلاها بذى الحليفة ركعتين مع أنه بالإجماع أصبح ذلك اليوم وفي نيته أن يسافر بل قدم الناس من خارج المدينة وهم يريدون الحج، حتى قال جابر: امتلأت بهم سكك المدينة كلهم يريد أن يرى كيف يحج رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإذا لا إشكال في كونه ناويا للسفر ومع ذلك لم يستبح رخص السفر، وانتظر حتى أسفر عن المدينة ونزل بذى الحليفة فصلى العصر ركعتين، فجعل الرخصة بعد البروز والخروج، وهذا ما يقتضيه النظر الصحيح؛ وعلى هذا فإنه لا يستبيح الفطر إلا بعد خروجه من المدينة، وحينئذ يكون على سفر ظاهراً وباطناً، وأمَّا الاقتصار على الباطن فهذا اجتهاد؛ ولذلك عدي رضي الله عنه فسر الآية على غير ظاهرها وردَّ عليه النبي صلى الله عليه وسلم هذا التفسير، فعندنا إذا فسّر الصحابي نصاً وجاء من السنة ما يخالفه وجب الرجوع إلى تفسير السنة، فلما لم يعمل النبي صلى الله عليه وسلم النية وحدها واكتفى بالفعل والظاهر وجمع مع الباطن الظاهر ولم يكتف بالباطن وحده؛ دل على أن الرخص لا تستباح بمجرد نية السفر لا في الصلاة ولا في الصوم، ومن هنا نقول: إنه لا يستبيح الرخصة ويفطر إلا إذا أسفر وخرج.

المسافر يباح له الفطر في السفر، وعلى هذا إذا خرج من الليل ثم أصبح مسافراً فوجه واحد عند العلماء أنه يفطر.

ولو خرج أثناء النهار وكان قد نوى السفر طارئاً فمن أهل العلم من ألزمه بإتمام يومه، وظاهر النص أنه يباح له الفطر سواء خرج وفي نيته أن يصوم أو لم يخرج على تلك الصفة أنه يباح له أن يفطر، ومن هنا قالوا: إنه لو بات ليلته ينوي أن يفطر إذا كان عنده نية للسفر حتى يخرج من الخلاف، وعلى كل حال فإن النص ظاهر وواضح الدلالة على أنه يستبيح الرخصة مادام أنه على سفر.

الأصل يقتضي أنه يفطر مادام في السفر، فإذا قدم الحضر لزمه الإمساك، وهذا على ما ثبت في

الصحيح عن رسول الله ﷺ كما في حديث أنس رضي الله عنه أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ فمنهم الصائم ومنهم المفطر، فلم يزل النبي ﷺ ثم نزلوا إلى كراع الغميم وهو بطرف جدة فأفطر النبي ﷺ وأفطر الصحابة معه قال: «فلم يزل مفطرا حتى دخل مكة» وهذا يدل على أنه استباح الرخصة وهو على السفر أي على حالة السفر، فإذا قدم إلى الحضر فإنه في هذه الحالة يمسك إلا إذا وجد عنده عذر يبيح له الفطر فإنه يفطر، وهذا قول جمهور العلماء -رحمهم الله- أنه إذا نزل في الحضر فإنه يمسك ولا يفطر.

هناك وجه ثان أنه يباح له الفطر ولكن لا يفطر أمام الناس، ولا يفطر في عيون الناس، والأول أحوط. **(فالفطر لهما أفضل وعليهما القضاء):** فالفطر للمريض وللمسافر أفضل، قال بعض العلماء: الفطر واجب كما ذكرنا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فطائفة من أهل الظاهر والسلف الصالح فسروا الآية الكريمة بأن المسافر والمريض نقله الله من رمضان إلى عدة من أيام أخر، وحيث يجب عليه أن يفطر في رمضان إذا أصابه عذر المرض أو السفر، ولا يجوز للمسافر عندهم أن يصوم، وإذا صام لم يجزه صومه.

وذهب جمهور العلماء والأئمة إلى أنه يجوز له أن يفطر ويجوز له أن يصوم؛ لأن السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ ثابتة بذلك، فقد خرج -عليه الصلاة والسلام- في سفره ثم كان معه الصحابة منهم الصائم ومنهم المفطر. قال أنس رضي الله عنه: «فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم» أي ليس الصائم يعيب على المفطر، ويقول له مثلا: أنت أفطرت، ولا المفطر يعيب على الصائم فيقول له: أنا أخذت بالرخصة وأنت تشدد على نفسك، فكل منهم على حاله. قالوا: فهذا يدل على أنها رخصة تخييرية وليست إلزامية، وهذا القول هو أقوى الأقوال؛ لأن السنة واضحة في الدلالة على أنه يُباح للإنسان أن يفطر في السفر وليس بمتعين عليه، وقد ذكر الله المرض والسفر كعذرين وحكهما واحداً. ومن الأدلة أن النبي ﷺ لما سئل كما في «الصحيحين»، قال له أبو حمزة -رضي الله عنه وأرضاه- عمرو بن حمزة -رضي الله عنه وأرضاه- قال: يا رسول الله، إنني أطيق الصوم في السفر. فقال له النبي ﷺ: «إن شئت فصم وإن شئت فأفطر».

فخيره النبي ﷺ بين الصوم وبين الفطر. وقال بعض العلماء: إن هذا التخيير فيه تفصيل، فظاهر حديث عمرو وحديث النبي ﷺ أنه كان بهم الجلد والقوة، فقال: إنني أطيق الصوم في السفر، فخيره، فدل على أنه إذا كان لا يطيق الصوم في السفر ويصل به الأمر إلى الحرج؛ فالأفضل له الفطر، ويؤكد هذا أنه لما صام في شدة الحر عليه الصلاة والسلام -حتى بلغ كراع الغميم وسقط الناس أفطر- عليه الصلاة والسلام- فراعى الرخصة لوجود الحرج والضيق. فنقول المسافر له حالتان:

الحالة الأولى: أن يصل به الصوم إلى الحرج والمشقة والضيق، فالفطر في حقه أفضل. وأما إذا كان لا يصل به الأمر إلى الحرج والضيق ويمكنه أن يصوم؛ فللعلماء وجهان: منهم من قال: الفطر أفضل؛ لأنه أخذ بالرخصة، ويقولون: إن الأخذ بالرخصة جاءت به السنة:

«عليكم برخص الله الذي رخص لكم» وحديث: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه» ضعيف السند لكنه صحيح المتن، إذا ثبت هذا ولذلك قال: «عليكم برخص الله» وهذا فيه نوع من التشديد بالرخصة أن يقبلها العبد ويعمل بها.

وقال طائفة من العلماء: وخاصةً أن النبي ﷺ قال: «ليس من البر الصيام في السفر» فقوله: «ليس من البر» قالوا: الكامل والأفضل أن يصوم في السفر، ومن هنا قوّوا أن يكون مفطرًا لا صائمًا. وذهب طائفة من العلماء إلى أن الأفضل أن يصوم، وهذا هو الصحيح، والأقوى أنه إذا لم تلحقه المشقة الأفضل أن يصوم؛ لأنه يبرئ ذمته؛ ولأنه مسارعة للخير، ولأن الرخصة ليست إلزامية، فليس هناك دليل يدل على اللزوم؛ لأن النبي ﷺ صام في سفره، فكون النبي ﷺ يصوم مع وجود الرخصة دل على أن الأصل والأفضل أن الإنسان يراعي براءة الذمة، وأن هذا أولى وأحرى، فلما بلغ به الجهد ما بلغه -بأبي وأمي صلوات الله وسلامه عليه- أخذ برخصة الله، فقلنا بالتفصيل: إن كان في سفره مرتاحا وفي الطائرة أو نحو ذلك أو في السيارة أو به جلد وقوة وصبر أو تعود الصوم في السفر نقول له: الأفضل أن تصوم؛ لأن النبي ﷺ صام ما لا يقل عن سبعة أيام من عشرة أيام؛ لأنه صائم خلال ثمانية أيام أو تسعة أيام التي قبل وصوله إلى مكة كلها؛ لأن كراع الغميم فيها مرحلة واحدة باقية على مكة؛ لأنه بحذاء عسفان، وهذا يقوي أن الصوم هو الأفضل، ولأنه إبراء للذمة، والإنسان لا يضمن أن يتمكن من قضاء الصوم، أو لا يتمكن؛ فحيث نقول: الأفضل أن يبرئ ذمته.

بقيت مسألة أخيرة وهي: أن بعض الناس يقول: الآن نحن في طائرات وفي سيارات ومرفهون فلا رخصة في السفر، وهذا ليس بصحيح، ولذلك منع الناس من الفطر في السفر لوجود وسائل الترفيه مخالف لشرع الله؛ لأن الله اطرد هذا الوصف بغض النظر عن النادر، ومن هنا نقول: إن الرخص والأحكام الشرعية تتعلق بالغالب في الأوصاف لا بالنادر، فالغالب في السفر المشقة، فإن وجد نادر لم يلتفت إليه، كما أن الغالب في لمس المرأة الشهوة والخلوة بها فتنة والسفر معها بدون محرم فتنة، فلو أنها كانت عجوزا أو كبيرة أو غير مشتهاه والرجل صالح دين يغلب على الظن أنه لا يقع في الفتن لا نقول: يجوز لك؛ لأن الشرع وضع القاعدة للغالب، فالصور النادرة هذه لا عبرة بها، وهذه الصورة التي في عصرنا نادرة أربعة عشر قرناً ما وجدت فيها وسائل الترفيه هذه، فجاءت أحكام الشريعة على غالب الأسفار في سائر الأعصار ولم تلتفت إلى خصوص الحال، فيسقط هذا ولذلك الالتفات إلى الصور النادرة بين العلماء أنه ليس من الفقه وليس هو الذي تنضبط به أحكام الشريعة، ومن أنفس من تكلم على هذه المسألة الإمام العز بن عبد السلام في كتابه النفيس «قواعد الأحكام»، وعلى هذا نقول: ليس لك أن تتحدث برخصة الله ﷻ فتقيدها، والله أطلقها، فنحن نقول: الرخصة باقية لكل مسافر.

ثانياً: نقول لهم من قال لكم: إن المسافر مرتاح في وسائل الترفيه؛ هذا لأنهم ينظرون إلى ترفيهه ظاهراً ولا ينظرون إلى عذابه النفسي، فإن المسافر معذب نفسياً بفراقته لأهله، بل إن هذه الوسائل العصرية قد يكون فيها من الخوف من الضرر والبلاء أكثر من غيرها مما سبق، ومن هنا لا يقبل هذا

العذر.

ثالثاً: أن مسألة الرخصة يعني هم يقولون: إن هذا الترفيه يوجب البقاء على الأصل. نقول لهم: قد كان الصحابة - رضوان الله عليهم - في أزمتهم يوجد الترفيه وهناك الأغنياء والأثرياء والعظماء لم نجد من فقهاء الإسلام من فرقوا بين من يسافر مترفها ومن يسافر غير مترف، ولذلك هذا التفصيل والتفريق لا أصل له في الشرع، وإنما نبهنا عليه لأن بعض العوام ينكر على من يراه من طلبة العلم أو من يراه يأخذ برخصة الله، وهذا خلاف شرع الله أنه لا ينكر على من أخذ برخصة الله التي رخص له ولو كان على ترف أو على سفر لا مشقة فيه ولا عناء.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وإن صاماً أجزأهما)**: وإن صاماً أجزأهما إشارة إلى القول المخالف أنه إذا صام لم يجزه وأنه يتعين عليه الفطر، فالصحيح أنه مأذون له بالفطر، ولو صام أجزأه صومه؛ والدليل على ذلك السنة، فإن النبي ﷺ صام في سفره فدل على أنه يجزيه.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(الثاني: الحائض والنفساء تفتران وتقضيان)**: الحائض والنفساء أوجب الله عليهما الفطر ولا يجوز لهما أن يصوما، والحائض هي المرأة التي أصابها الحيض، والحيض دمٌ يرخيه رحم المرأة لغير فساد ولا نفاس.

فخرج بقولنا: (فساد) دم الاستحاضة و(النفاس) دم الولادة، وإذا حاضت المرأة وجب عليها أن تفتّر، فتفتّر أيام عاداتها وأيام حيضها وهذا بإجماع المسلمين، وإذا صامت لم يجزها الصوم، بل قال بعض العلماء وهو مذهب صحيح: إنها لو صامت وهي حائض تأثم شرعاً فلا يجوز لها أن تصوم حال حيضها بل يجب عليها الفطر، وهكذا النفساء؛ لأن حكم النفساء حكم الحائض وإجماع العلماء على أن النفساء لا تصوم، قالت عمرة بنت عبد الرحمن - رحمها الله - كما في «الصحيحين» لعائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: أحرورية أنت؟! قالت: لا. وإنما أسأل. قالت: "كنا على عهد رسول الله ﷺ يصيبنا الحيض، فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة". فدل على أن الحائض تؤمر بالقضاء، وتؤمر بالانتقال إلى العدة من أيام آخر، ولا يجزيها أن تصوم رمضان.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وإن صامتا لم يجزهما)**: وإن صامتا لم يجزهما الصوم كما ذكرنا، بعض العلماء يرى أنّهما تأثمان بذلك.

(الثالث: الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أفطرتا وقضتا، وإذا خافتا على والديهما أفطرتا وقضتا وأطعمتا عن كل يوم مسكينا): هذا النوع من أهل الرخص له صور:
الصورة الأولى: أن تكون المرأة الحامل والمرضع تخاف كل واحدة منهما على نفسها إن صامت.
الصورة الثانية: أن تخاف على الولد ولا تخاف على النفس، فهي حامل وصحتها طيبة قادرة على الصوم، ولكن تخاف أنها لو صامت يتضرر الجنين، أو أخبرها الطبيب أن الجنين في وضع معين وعليها أن تفتّر؛ لئلا يتضرر بصومها.

الصورة الثالثة: أن يجتمع العذران، فتخاف على نفسها وتخاف على ولدها، فهذه ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يكون الخوف على الجنين والرضيع، وهذا عذر منفصل لا متصل.

الصورة الثانية: أن يكون الخوف على النفس، وهذا متصل لا منفصل.

والثالثة: أن تجمع بين العذرين، فتخاف على نفسها وتخاف على ولدها.

فالحامل إذا كان في بطنها الجنين تخاف، هذا الخوف يثبت بقول الطبيب، ويثبت بغالب الظن أو بالمعرفة وبالخبرة، فإذا قال الطبيب أو قالت المرأة التي عندها معرفة وخبرة: إنها لا تصوم، وأنها لو صامت يتضرر الجنين الذي في بطنها، أو أثبت الطبيب أنها لو صامت يتضرر الجنين الذي في بطنها، ويكفي قول الطبيب العدل الواحد؛ فحينئذ يحكم بالرخصة إذا كان مأمونا فإنه يحكم بالرخصة فيجوز لها أن تفتط.

أما المرضع فعندها ولد ترضعه، والولد يحتاج إلى حليبها، فإذا صامت قل حليبها، وحينئذ يتضرر الولد، وصحتها طيبة لو صامت فعذرهما منفصل عنها فإذا كان العذر منفصلا في كلتا الحالتين تفتط كل واحدة منهما؛ مراعاة لهذا العذر، ويجب عليها أن تقضي؛ لأنها أفطرت، ويجب عليها أن تطعم لانفصال العذر عنها، هذا بالنسبة إذا كان العذر متعلقا بالجنين وبالولد الرضيع.

وأما إذا كان متعلقا بها نفسها؛ فهي لو صامت صحتها لا تساعدها بسبب الحمل، فالحمل أجهدا وأنهكها، فإذا صامت تضررت وخافت على نفسها أو كانت مرضعة وجسمها لا يساعدها على الصوم فلو صامت أثناء الإرضاع خافت على نفسها؛ فحينئذ يكون العذر متصلا بها لا منفصلا عنها. الجنين ليس به علاقة قد يكون الجنين يمكن أن يصبر ويمكن أن يتحمل ولا يضره الصوم ويقول: الطبيب لا يضره ولكن العذر متعلقا بها هي، في هذه الصورة إذا خافت على نفسها ولم تخف على جنينها أفطرت وقضت ولا يلزمها الكفارة؛ لأن العذر متصل بها فأشبهت المريض، وحينئذ تفتط كما لو أن الإنسان أصابه الجهد ولم يستطع أن يكمل صومه يجوز له أن يفطر، فلو أن شخصا مثلا نام البارحة ولم يتسحر نام عن سحوره وكان يظن أنه يتمكن من القيام للسحور ثم لما استيقظ النهار خاصة أيام الصيف التي يطول فيها النهار أجهد حتى سقط ولربما وصل الجهد الشدة فهذا يفطر، والعذر متعلق به، وجهد الحامل وجهد المرضع في حكم هذا، ولذلك يجب عليه القضاء عند الجميع ولا يجب عليه أن يكفر، فحكمه كحكم المريض إذا أصابه المرض أبيع له أن يفطر وعليه القضاء وليس عليه كفارة ولا إطعام، وعلى هذا نقول: الحامل والمرضع إذا خافتا على نفسيهما فإنه تفتط كل واحدة منهما ولا يجب عليها أن تكفر، لا يجب عليه إلا القضاء.

أما لو اجتمع العذر فيها وفي الولد فإنه في هذه الحالة ليس عليها إلا أن تفتط وتقضي فقط؛ لأن عذرها المتعلق بها موجود سواء تمحض أو اشترك، فأصبحت هذه الصور منحصرة على صورتين: صورة فيها القضاء دون التكفير، وصورة فيها التكفير مع القضاء.

فالصورة التي فيها القضاء دون تكفير فهي الصورة التي يكون فيها العذر في المرأة تخاف على نفسها

تمحّض العذر أو اشترك مع الخوف على الولد، فحينئذ ليس عليها إلا القضاء؛ لأن المهم أن يكون عندها عذر، فإذا كان عندها عذر أسقط الكفارة.

وأما بالنسبة إذا كان العذر الخوف على ولدها وانفصل عنها؛ فإنها حالة توجب القضاء مع الكفارة، فرجعت هذه الثلاث الصور إلى حكمين، بهذا قضى طائفة من أصحاب النبي ﷺ وفسر به ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا آية: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٤٨] وطردها في المرأة الحامل والمرضع.

قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وإن صامتاً أجزأهما): فلو أنّهما استمرتتا في الصوم فالحامل قالت: أريد أن أصوم، صامت؛ أجزأها، والمرضعة قالت: أريد أن أصوم، مع وجود هذه الأعذار وصامت؛ فإنه يجزيها؛ إعمالاً للأصل.

قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الرابع: العاجز عن الصيام لكبر)، النوع الرابع من المفطرين في رمضان (العاجز عن الصيام لكبر)، هذا النوع يجب عليه الإطعام ولا قضاء عليه؛ والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٤٨]، فبين ﷺ أن الذي يجد الطاقة والجهد والمشقة في الصوم أنه يباح له أن يفطر، وفي حكمه المريض الذي لا يرجى براء مرضه مثل من ابتلى بفشل كلوي وتعذر أو وصل إلى سن لا يمكن علاجه، أو كان معه مرض في القلب مزمن وليس له علاج ولا يرجى له براء لتأخر السن أو نحو ذلك؛ فهو لاء يعتبرون معذورين، كل منهم يجب عليه أن يطعم عن كل يوم مسكين، فإذا أطعم مسكيناً؛ فهذا هو الواجب في حقه سقط عنه الصوم؛ لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وفي بعض القراءات: يطيقونه يطيقونه ويَطَوُّقُونَهُ هذا كله ذكر أئمة التفسير -رحمهم الله- أن المراد به الجهد والمشقة على أن الآية محكمة وليست بمنسوخة ومأثور هذا عن بعض أصحاب النبي ﷺ في تفسيرها.

وعلى هذا نقول: إن الكبير والمريض الذي لا يرجى براءه من المرض يجب على كل واحد منهما أن يطعم عن كل يوم مسكيناً، هذا الإطعام يكون بعد الفطر إذا أفطر في اليوم أطعم، ولكن لا يسبق الصوم، فلو أن شخصاً جاء في بداية رمضان فأخرج إطعام الثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين يوماً فإنه لا يجزيه إلا بعد وجود سبب الوجوب، إذا وُجد الإخلال فحينئذ يكفر ويطعم بعد فطره، ولكن لو أنه أخرج الإطعام إلى آخر الشهر وأخرجه دفعة واحدة فهذا مأثور عن بعض أصحاب النبي ﷺ كأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا الإطعام يأتي على صورتين:

الصورة الأولى: أن يعطي المسكين، وهذا إعطاء التملك وهو معروف مطرد في الكفارات. والصورة الثانية: أن يهَيئ الطعام ويعدّ طعاماً ويدعو إليه المساكين، إذا أعطى المسكين المد أو نصف الصاع على القول الثاني؛ لأن الكفارات بعضهم يرى أنه يطعم مداً؛ لأن النبي ﷺ اعتبره في الكفارة، ولذلك في كفارة الجماع في نهار رمضان أعطي الرجل مكتلاً، وهذا المكتل عرق من التمر قال سعيد بن المسيب كان فيه خمسة عشر صاعاً والخمسة عشر صاعاً على ستين مسكين لكل مسكين ربع

صاع، والمراد بالصاع الذي هو صاع الفطر الذي يخرج في آخر رمضان يقسم على أربعة، إن قلنا لكل مسكين ربع صاع.

والوجه الثاني أن الإطعام يكون بنصف صاع؛ لأن النبي ﷺ اعتبره في فدية الأذى؛ والله تعالى يقول: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فجعلها بنصف صاع، قال - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - كما في «الصحيحين» لكعب بن عجرة: «أطعم فرقاً بين ستة مساكين» والثلاثة الأصغر بين ستة مساكين معناه لكل مسكين نصف صاع، فللعلماء هذان الوجهان: ربع صاع ونصف صاع.

والأفضل أن يطعم نصف صاع والأفضل أن يزيد؛ لأن الله يقول: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: ١٤٨]، فبيّن أن الزيادة في الإطعام أفضل، وإذا زاد في الإطعام هل يوصف كل بالوجوب أو قدر الأجزاء: وجهان حكاهما الإمام ابن رجب في «القواعد»، وإذا قلنا: يوصف الكل بالوجوب ينبغي أن يتوفر فيمن أخذ الزيادة شرط الحاجة والفاقة من فقر ومسكنة، وإذا قلنا: لا يوصف الكل بالوجوب سقط ذلك. هذا من فوائد الخلاف في هذه المسألة.

يطعم عن كل يوم مسكيناً إذا كان على التملك، إذا لم يكن على التملك يصنع طعاماً ويدعو عشرة مساكين أو ثلاثين مسكيناً في آخر الشهر، ويطعمهم وجبة كاملة في اليوم، قالوا هذا يجزيه وأثر عن أنس بن مالك رضي الله عنه والأول أحوط وهو الذي يقرره العلماء والجماهير، وهو أبرأ للذمة أن كل يوم يخرج عنه فيخرج عن هذا القدر المعتبر في الإطعام.

قال رحمته الله: (أو مرض لا يرجى برؤه): وهكذا إذا كان المرض لا يرجى برؤه مثل ما ذكرنا مثل الفشل الكلوي - أعادنا الله وإياكم - ونحو ذلك مما يتعذر معه الصوم، ويكون المرض لا يرجى برؤه؛ لأنه إذا كان المرض يرجى برؤه؛ فإنه حينئذ نقول له: أفطر وانتظر زوال المرض، واقض ما أوجب الله عليك من صوم، فمثلاً لو أن شخصاً عمل عملية جراحية عنده مرض وتعالج من هذا المرض وعملت له عملية جراحية فإنه يفطر في هذا رمضان، ثم بقي بعد هذه العملية خمسة أشهر أو ستة أشهر، فإنه إذا كان معه هذا المرض نقول له: أفطر ويلزمك القضاء؛ لأن مرضك يرجى برؤه، وحينئذ المريض له حالتان: الحالة الأولى: أن يكون مرضه مما لا يرجى برؤه، فإنه يطعم ولا يجب عليه القضاء.

وإما أن يكون مرضه يرجى برؤه؛ فإنه لا يطعم ويجب عليه القضاء على الأصل؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فإن كان مرضه يرجى برؤه انتقل إلى عدة من أيام آخر.

قال رحمته الله: (فإنه يطعم عن كل يوم مسكيناً): فإنه يطعم كل واحد منهم، المريض الذي لا يرجى برؤه والشيخ الكبير أو العاجز عن الصيام يطعم عن كل يوم مسكيناً.

قال رحمته الله: (وعلى سائر من أفطر القضاء لا غير)، (سائر): من ألفاظ العموم؛ يعني على جميع من أفطر القضاء لا غير، يعني من غير هؤلاء، فمن تعمد الفطر في نهار رمضان يجب عليه القضاء لدخوله تحت هذا العموم، وإذا قلنا بأنه يجب عليه القضاء يرُدُّ السؤال: هل قضاء رمضان يجب فيه التابع أو لا

يجب فيه التتابع؟

فعن بعض أصحاب النبي ﷺ أن من قضى رمضان يجب عليه أن يتابع، وأن يصوم كصيام رمضان، فإذا أفطر ثلاثة أيام متتابعة يقضيها متتابعة، وإذا أفطرها متفرقة قضاهها متفرقة، قالوا بوجوب التتابع إن حصل الفطر؛ واحتجوا ببعض الأحاديث الضعيفة عن رسول الله ﷺ بعضها مرسل وبعضها ضعيف الإسناد، حيث إن النبي ﷺ أمر بسررد الصوم وتتابعه في القضاء، ولكنه لم يصح إسنادا. وأيضا عن ابن عمر أنه أمر بالسررد في صيام القضاء.

وجماهير السلف والخلف على أنه لا يجب التتابع؛ وقد صحح عن أم المؤمنين عائشة كما روى الدارقطني في «سننه» وقال: إن إسناده صحيح أنه كان فيما أنزل: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ مُتَّبِعَاتٍ﴾ ثم قالت ﷺ: أسقطت (متتابعات). أي: أسقطت تلاوة وحكما، وحينئذ لا يجب التتابع، وهذا قول جماهير العلماء - رحمهم الله - و(عدة) نكرة، والنكرة تفيد العموم يعني سواء قضى متتابعاً أو متفرقاً، هذا من جهة النقل.

ومن الأدلة من جهة العقل أن النبي ﷺ نزل الحقوق الواجبة لله ﷻ منزلة حقوق الأدميين وقال: «أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيتيه؟» قالت: نعم. وهذا أيضا في القضاء فنزله منزلة القضاء الأدمي، ومن أخذ من رجل مالا كمائة وقضاها متفرقة لم يحرم عليه ذلك أو قضاها مجتمعة لم يحرم عليه ذلك، فهو مخير بين أن يقضي دفعة واحدة أو يقضي أقساطا فتبرأ ذمته في كلتا الحالتين، فإذا كان في حقوق الأدميين لا يشترط، وهذا قياس مأثور حتى عن بعض أصحاب النبي ﷺ قاسوه، وقالوا: أرأيت لو قضيت الدرهم والدرهمين أكان عليك شيء - يعني ما عليك شيء - وكذلك حق الله ﷻ وقد قال ﷺ: «دين الله أحق أن يقضى» وقاس حق الله على حق المخلوق في الإلزام وأنه أولى بالقضاء.

قال رحمه الله: (إلا من أفطر بجماع في الفرج فإنه يقضي ويعتق رقبة) أي: يلزمه القضاء مع الكفارة. (من) أي: الذي جامع، وهذا يقتضي وجود وصف مهم ومؤثر في الحكم وهو الجماع في نهار رمضان، وأن يكون صائماً؛ لأن سلمة بن صخر البياضي رحمه الله كما في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أتى النبي ﷺ وهو يقول: هلكت وأهلكت جامع أهلي في نهار رمضان وأنا صائم. أي: والحال أنني صائم، وهذا يدل على أنه لا بد من وجود الجماع في الفرج، وأن يكون صائماً، وفي نهار رمضان على تفصيل عند العلماء.

إن قلنا: (الجماع) يخرج من هذا أنه لو باشر المرأة ولم يحصل جماع أنه لا كفارة عليه، ولو باشرها وأنزل ولم يحصل جماع أنه لا كفارة عليه، وهذا لقوله: جامع، والأصل براءة الذمة حتى يدل الدليل على شغلها، فجاء الحكم بقوله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : «أتجد ما تعتق به رقبة؟» قال: لا، أتجد ما تعتق به رقبة جاء مركباً على قوله: جامع، وحينئذ ما دون الجماع فيه للعلماء وجهان:

إن باشر امرأته فأنزل أو تعاطى أسباب الإنزال كالاستمناء فمن أهل العلم من قال الاستمناء والمباشرة مع الإنزال موجبة للكفارة التفاتاً للمعنى، وهذا مذهب المالكية - رحمهم الله - والحنفية من

حيث الجملة قالوا: لأنه انتهك حرمة الشهر، والمراد أن يُفسد صومه، ويتفق الجمهور على أنه لو أنزل فسد صومه؛ لأنها اللذة الكبرى قالوا: استوى أن تكون بجماع وبدون جماع، والأقوى كما ذكرنا أن يكون الجماع الحقيقي؛ لقوله: جامع.

وقوله: **(في الفرج)**: خرج وطء البهيمة، فإنه لا يوجب؛ لأنه ليس بفرج، واختلف في وطء الميتة: هل يأخذ حكم الحيّة من كل وجه أو لا يأخذ؟ طبعاً من حيث الأصل هو فرج ويدخل في هذا العموم. فإذا حصل الوطء في الفرج ولا يكون الوطء في الفرج موجباً للكفارة إلا إذا حصل إدخالاً لرأس العضو، وهذا انفصل فيه لأن طلاب العلم في بعض الأحيان مع عدم ذكره وعدم بيانه قد يخطئون في بعض الفتاوى، حتى إن البعض قد يوجب بمجرد مماسة الفرج الفرج لا بد من وجود الإيلاج، وهو دخول رأس الذكر وهو الذي يترتب عليه الحكم بالزنا والحكم بالإحصان وثبوت المهر كاملاً وثبوت الكفارة في نهار رمضان إلى غير ذلك من الأحكام المعروفة، وعلى هذا لا بد من الإيلاج، إذا قيل: وطء أو جماع فعند العلماء ضابطه إيلاج الحشفة أو قدرها من المقطوع.

طبعاً من حيث الأصل في نهار رمضان يرد السؤال: قال سلمة بن صخر رضي الله عنه: جامع أهلي، فنقول: جامع أهلي وصف مؤثر، لكن لو زنا فجامع غير أهله - والعياذ بالله - نقول: من باب أولى وأحرى؛ لأن الله إذا أوجب عليه أن يكفر وامرأته حلال له أن يطأها في الأصل؛ فمن باب أولى إذا زنا، أو نقول بقياس المساواة إن المرأة حرمت عليه فصارت كالأجنبية أثناء الصوم، وهذا أصل عند العلماء - رحمهم الله - فإذا وطئها وجبت عليه الكفارة لهذا المعنى، وحينئذ إذا وطأ الأجنبية كان مثلها. ومن أهل العلم من قال: إذا زنا لا يجب عليه الكفارة، لكن هذا ضعيف، والصحيح قول الجماهير أنه يجب عليه أن يكفر.

(في نهار رمضان)، لو جامع في قضاء رمضان ولم يجامع في نهار رمضان، إن قلنا: الوصف مؤثر فحينئذ نقول: إنه لا يأخذ حكم نهار رمضان، فلو صام قضاء فثارت شهوته فوطئ زوجته قال المالكية وطائفة من الحنفية - رحمهم الله -: يجب عليه أن يكفر؛ لأن القضاء يأخذ حكم الأداء، والمراد أن يطأ ويجامع في صيام فرض واجب عليه، وهذا من جهة المعنى فيه قوة، ولكن القياس في الكفارات فيه ضعف من وجوه، وحينئذ يقوى القول أنه لا يأخذ حكم الكفارة، ولكن زجرًا للناس نخيفهم ونمنعهم من ذلك تحقيقاً لمقصد الشرع في صيانة الواجبات؛ لأنه إذا صام قضاء يجب عليه أن يتم صومه ولا عذر له؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المتطوع أمير نفسه» ولم يجعل الخيار لغير المتطوع.

(في فرج): يجب عليه أن يعتق، يكفر بالعتق، هذه تسمى عند العلماء الكفارة المغلظة، تكون في القتل قتل الخطأ، واختلف فيها في القتل العمد، وتكون أيضاً في الجماع في نهار رمضان وتكون في الظهار، لكن في قتل الخطأ لا يجب أن يطعم ستين مسكيناً، تختص بعتق الرقبة وصيام شهرين متتابعين، فإذا عجز عنهما سقطت عنه الكفارة، وأما في الجماع في نهار رمضان وفي الظهار فإنه يكون هناك بدل عن صيام شهرين متتابعين وهو إطعام ستين مسكيناً.

فقوله: **(عتق رقبة)**: أن يعتق الرقبة، والرقبة للعلماء فيها وجهان: منهم من قال: إنها تكون مؤمنة، ويشترط الإيمان في الرقبة في الكفارات. ومنهم من قال: يشمل المؤمنة وغير المؤمنة.

والصحيح أن العتق لا يكون إلا لمؤمنة؛ لأن النبي ﷺ لما جاءه الصحابي يريد أن يعتق مولاته وأمره أن يحضرها فقال لها: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فقال: «اعتقها فإنها مؤمنة» فلما قال: «فإنها مؤمنة» جملة تعليلية، أي: اعتقها لأجل أنها مؤمنة، وهذا من جهة النظر صحيح.

قلنا: إن اشتراط الإيمان أقوى، ويحمل المطلق على المقيد، وهذا معروف في كتاب الله وسنة النبي ﷺ، وقوت السنة ذلك في الحديث الذي ذكرناه، ثم من جهة النظر الصحيح أن نقول: إن سبب ضرب الرق على الأرقاء هو الكفر، ولذلك الرق لا يختص بلون ولا بجنس ولا بطائفة، وإنما هو بسبب الكفر، ولما الرق لا يضرب إلا في حال الجهاد الشرعي بصفاته وضوابطه بعد أن يأذن الإمام بالاسترقاق، فإذا وقف هذا الكافر في وجه الإسلام وقاتل المسلمين وأخذ أسيراً؛ فإنه حينئذ استحق العقوبة لأنه بكفره كما أخبر الله: ﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان]، فانحط من الآدمية إلى البهيمية، ثم لم يقف عند كفره؛ بل وقف في وجه الإسلام وقاتل، وحينئذ استحق أن يعاقب فإذا ضرب عليه الرق من أجل هذا السبب الباعث وهو الكفر لا يعقل أنه يعتق ويخرج وهو كافر، ما صار فيه معنى.

ومن هنا لا تعتق الرقبة إلا إذا كانت مسلمة، ولا يشترط فيها الكمال، فيجوز عتق الرقبة الصغيرة، ويجزي أن تكون ذكراً ويجزي أن تكون أنثى في الكفارات، ويجزي أن تكون كاملة الخلقة أو تكون ناقصة الخلقة معيبة للكرة التي تفيد العموم، ولم يرد ما يقيدها، وعلى هذا إلا إذا كان مشلولاً فمذهب الجمهور على أنه لا يجزي لتعطل المقصود ولوجود التهرب والتخلص منه من سيده فيعتقهم في عتقه هذا بالنسبة للرقبة.

يعتق رقبة: وإذا لم يجد الرقبة؟

(فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين): يصوم شهرين متتابعين؛ لأن النبي ﷺ قال لسلمة بن صخر البياضي: «أتجد ما تعتق به رقبة؟» قال: لا، وقال: «صم شهرين متتابعين»، فهذا يدل على أن البدل عن الرقبة صيام شهرين متتابعين. فقال: يا رسول الله، هل أوقعني فيما أنا فيه إلا الصوم؟ كان مبتلى بهذا لأنه لا يصبر على زوجته، فخفف النبي ﷺ عنه وانتقل إلى البدل وذلك بإطعام ستين مسكيناً، فقال: «أطعم ستين مسكيناً» وأشار المصنف رَحِمَهُ اللهُ إِلَى هَذَا بقوله: **(فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً)**: يجب عليه صوم شهرين متتابعين: إن بدأ من بداية الشهر كأن يبدأ من بداية محرم فإنه ينتهي بنهاية صفر كاملاً الشهران سواء كاملاً أو ناقصاً، فلو كان هلال صفر ظهر في يوم الشك فإنه سيصوم محرماً ناقصاً وصفر كاملاً فإذا صام الشهرين يصومهما كاملين أو ناقصين أو أحدهما كامل والآخر ناقص على حسب الرؤية الشرعية، وهذا الذي جعل العلماء يقول: إنه لا يجوز للمسلمين؛ لأنها من فروض

الكفريات إذا قام بها البعض سقط الإثم عن الباقيين أن يتركوا ترائي الهلال؛ لأنه تترتب عليه كثير من الأحكام الشرعية ومنها صيام الكفارة أن يعلم هل الشهر كامل أو ناقص، فالشاهد من هذا أنه إذا ابتدأ من بداية الشهر اعتد بهما كاملين أو ناقصين، وإن ابتدأ أثناء الشهر فإنه يصوم ستين يوماً متتابعة، وهذا على الأصل، إن حصل أن صام مثلاً شعبان، ثم دخل عليه رمضان فإن صوم رمضان لا يقطع التتابع ثم اختلف العلماء على وجهين: هل يفطر يوم العيد أو يصومه؟

منهم من قال بالفطر بناء على أمر النبي ﷺ بالفطر يوم العيد، وهو قوي من حيث النص كما في حديث عمر في «الصحيحين» في خطبته ﷺ وأرضاه.

ومنهم من قال: إنه لا يفطر يوم العيد؛ لأنه مأمور بصيام الشهرين المتتابعين للكفارة، وإنما نهي بسبب الإعراض عن ضيافة الله ﷻ، وهذا من جهة المعنى مع النص أقوى.

والأول من جهة النص واتقاء المنهي عنه أقوى، وإذا أفطر يتأول النص؛ فإن صومه صحيح، ولا يقطع التتابع فطره، وإذا صام فصومه صحيح ولا يلزم بقضاء يوم مكان يوم العيد؛ لأنه غير مأمور بصيامه.

يصوم الشهرين المتتابعين على هذا التفصيل الحائض، المرأة إذا حاضت لا يقطع الحيض الصوم، وإذا مرض مرضاً موجباً للفطر لم يقطع تتابعه، فيفطر لوجود العذر كما أن الحائض تفطر ولا يقطع التتابع، وإذا كان المرض مضراً به؛ فإنه يفطر ولا يقطع التتابع.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (فإن لم يجد سقطت عنه): يُطعم ستين مسكيناً لكل مسكين ربع صاع؛ لأن حديث الكفارة أتى النبي ﷺ بمكتل وهو العرق فيه خمسة عشر صاعاً كما أخبر في رواية مالك في الموطأ الخمسة عشر صاعاً على ستين مسكيناً، لكل مسكين ربع صاع، وعلى هذا تكون الكفارة المغلظة يطعم لكل مسكين ربع صاع خمسة عشر صاعاً من التمر من الحب كالبز والشعير ونحوه تجزيه وتكون لكل مسكيناً من تحقق فيه وصف المسكنة وهو الذي لا يجد كفاية القوت، قد يجد قوته لكنه لا يجد الكفاية قدر الكفاية، والفقير الذي لا يجد شيئاً من الكفاية.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (فإن لم يجد سقطت عنه): فإن لم يجد؛ ما وجد رقبة، ما عنده نقود يشتري بها رقبة، أو لا توجد الرقبة، ولا يستطيع أن يصوم شهرين متتابعين، كأن يكون كبيراً في السن، ولا يستطيع أن يطعم ستين مسكيناً للعجز والفاقة؛ سقطت عنه الكفارة.

اختلف العلماء: هل إذا اغتنى بعد ذلك يلزمه أن يقضي أو لا؟ على وجهين مشهورين عند العلماء رحمهم الله:

منهم من أسقطها، والعبرة بحال الوجوب وبحال الأمر، وهذا على أصل مطّرد عند العلماء - رحمهم الله - في مسائل عديدة من هذا النوع.

ومنهم من قال: إنه سقطت عنه عند العجز، وإذا اغتنى بعد ذلك لزمه أن يكفر.

(فإن جامع ولم يكفر حتى جامع ثانية فكفارة واحدة) إن جامع ولم يكفر حتى جامع ثانية في يوم

واحد فكفارة واحدة لكن إذا جامع في أيام متعددة لكل يوم كفارته.

(وإن كفر ثم جامع فكفارة ثانية) وإن كفر ثم جامع في نفس اليوم أو في الأيام المتعددة على القول بالتداخل؛ فإنه تلمزه كفارة ثانية.

الصحيح أنه إذا جامع في اليوم الواحد وجبت عليه كفارة واحدة ولو تعدد جماعه، وأنه إذا جامع في أيام متعددة فلكل يوم كفارته.

الذين يقولون: إنه إذا جامع في اليوم الواحد تجب عليه أكثر من كفارة قالوا: لأنه مأمور بالإمساك بعد جماعه الأول، فإذا جامع ثانية فقد أحل إخلالا ثانيًا، لكن هذا يضعف قوله: جامعت أهلي في نهار رمضان وأنا صائم، وأولئك يعتذرون بأنه في حكم الصائم؛ لأن النبي ﷺ أمر في يوم عاشوراء لما نزلت فرضيته أن يمسك بقية اليوم مع أنه مفطر حقيقة، ونزلهم في حكم الصائم وهذا معروف عند الجمهور في مسألة إلحاق المعذور أو المخل بالأصل.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وكل من لزمه الإمساك في رمضان فجامع؛ فعليه كفارة)**: هذا على الأصل الذي ذكرناه في حديث عاشوراء أن النبي ﷺ أمر بإمساك بقية اليوم، ومن قدم من السفر وهو مفطر في سفره ودخل إلى بيته يجب عليه أن يمسك بقية اليوم؛ لأن العذر قد زال، وهذا شيء تعبدي ولذلك أمر يوم عاشوراء نزلت فرضيته أثناء اليوم، فقال رَحِمَهُ اللهُ: «إن الله فرض عليكم صوم يومكم هذا في مقامي هذا، فمن أصبح منكم صائمًا؛ فليتم صومه، ومن أصبح منكم مفطرًا؛ فليمسك بقية يومه» فدل على وجوب الإلزام، وهذا واضح؛ يعني العلماء قرروه، وإن كان البعض يقول ما له دليل، وله دليل واضح من السنة وهو إمساك بقية اليوم مع وجود العذر في الأصل.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(وإن أقر القضاء لعذر حتى أدرك رمضان آخر فليس عليه غيره)**: إذا كان لعذر، وأما إذا لم يكن لعذر؛ فإنه يجب عليه أن يكفر فيما اختاره المصنّف والجمهور.

والأقوى أنه لا تجب عليه الكفارة لكن فيه قضاء عن الصحابة فيحتاط لكل يوم ربع صاع آخره من دون عذر.

(آخره لعذر): العبرة بشهر شعبان، فإن جاء شهر شعبان وعنده عذر سقطت عنه الكفارة كالمرأة يجب عليها أن تصوم أيام حيضها، ثم شاء الله في بداية شعبان أن تمرض حتى دخل رمضان الآخر فحينئذ أخرت لعذر فلا يجب عليها إلا القضاء وحده. أما إذا ماطلت وسوّفت وتأخرت بدون عذر فيجب عن كل يوم أن يطعم ربع صاع على الاحتياط لا على سبيل الإلزام.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(فإن فرط أطعم مع القضاء لكل يوم مسكينًا)**.

(وإن ترك القضاء حتى مات لعذر فلا شيء عليه)؛ لأنه إذا ترك القضاء حتى مات وكان تركه للقضاء لعذر سقط عنه القضاء؛ لأنه لم يحصل أياما يجب عليه أن يقضي؛ لأن الله قال: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] هذه العدة من أيام أخر لم تأت فأشبهه كما لو لم يدخل عليه رمضان ولم يجب عليه رمضان.

(وإن كان لغير عذر أطعم عنه لكل يوم مسكينا) فإن مات وأخر تفريطا وجاءته أيام يمكنه أن يصوم فيها أطعم عن كل يوم مسكينا، وهذا لمكان التأخير يقيسونه على مسألة رمضان الأصلية، وإن قلنا: إنه يصوم عن الميت يصير يصوم ويطعم عن كل يوم مسكينا لمكان التفريط إذا دخل عليه رمضان الآخر، وأما إذا مات فإنه الصحيح إذا مات وهو مفترط فإنه يجوز أن يصوم عنه وليه لعموم قوله: «من مات وعليه صوم صام عنه وليه» وإلا انتقل إلى الإطعام إذا كان عاجزا لكبر سن واستمر معه العجز أو أفطر لمرض لا يرجى برؤه واستمر حتى مات، فإنه حينئذ يجب أن يطعم عنه أولياؤه فقط.

(ومن ترك قضاء رمضان لعذر حتى مات فلا شيء عليه) أو لأ قضاء رمضان موسع وليس بمضيق، بمعنى أن المسلم لا يجب عليه بمجرد انتهاء رمضان أن يقضي الأيام التي عليه من شهر الصوم، وإنما يقال له: أنت في فسحة، ولك أن تؤخر القضاء ما لم تبق الأيام الواجبة عليك في شعبان؛ والأصل في هذا التأخير دليلان:

الأول قوله ﷺ: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فجعل الله القضاء عدّة من أيام أخر، وهذا عام يشمل جميع أيام السنة، ولم يحدد الله ﷻ شهرا من شهور السنة التي تلي رمضان، ولم يوجب عليه القضاء مباشرة فدل على أنه قضاء موسع.

ثانيا: إذا كان المكلف بإذن الشرع في الكتاب قد سُمح له بالتأخير فكذلك في السنة، فإن النبي ﷺ أكد هذا المعنى حينما أقرّ أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على تأخير قضاء رمضان إلى شعبان؛ ففي الحديث الصحيح عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: «إن كان يكون عليّ الصّوم من رمضان فلا أقضيه إلا في شعبان لمكان رسول الله ﷺ مني». فأخبرت أنها كانت تؤخر قضاء رمضان إلى شعبان، قيل: لأن النبي ﷺ في شعبان كان ينشغل بالصّوم وحينئذ تتمكن وكانت حب رسول الله ﷺ، وعلى هذا فإنه لو كان عليه عشرة أيام نقول له: أنت بالخيار أن تصومها من أي أيام السنة ما لم يبق من شعبان عشرة أيام من غير يوم الشك، وحينئذ من التاسع عشر يصوم العشرين ثم الواحد والعشرين حتى يتم العشر فنقول له: واجب موسع ما لم يبق من شعبان على قدر الأيام التي أفطرتها من رمضان.

هذا الأصل دلّت عليه النصوص في الكتاب والسنة، وهو قول أئمة العلم -رحمهم الله- والفتوى: أنّ قضاء رمضان موسع إذا ثبت أن النص قد أذن للمسلم أن يؤخر في قضاء رمضان؛ فإنه في هذه الحالة يجوز للإنسان أن يؤخر ما لم يصل إلى الحد الواجب عليه، فلو مات قبل أن يصوم فإنه حينئذ لم يفترط، وعلى هذا لا يجب عليه القضاء، ولا يجب على أهله أن يطعموا؛ لماذا؟ لأنه لم يصر واجبا مضيقا عليه إنما يصير واجبا مضيقا عليه إذا بقي قدر الأيام الواجب عليه من شعبان، وحينئذ يتعين عليه الصوم، ولذلك في القضاء في قضاء رمضان اجتمع مثال للواجب الموسع والواجب المضيق وهما نوعان من أنواع الواجب عند علماء الأصول.

ثانيا: قلنا إن أخر لعذر فالتأخير عذر شرعي وقد يكون عذرا لمرض، وقد يكون عذر لعدم استطاعته الصوم، فحينئذ نقول في جميع هذه الأحوال: العذر الشرعي والعذر الطبيعي المتعلق به في

نفسه وجسده كل ذلك موجب لسقوط المؤاخذة عنه.

(وإن كان لغير عذر أطعم عنه لكل يوم مسكيناً) إذا أصر رمضان حتى أصبح واجباً عليه ثم فرط فيه حتى دخل رمضان الثاني فإنه يطعم عن كل يوم مسكيناً، هذه تسمى فدية التأخير، وهذه الفدية محفوظة عن بعض أصحاب النبي ﷺ وعمل بها العلماء وجمهور الأئمة. قال يحيى بن أكثم: إنها حفظت عن أكثر من ست من أصحاب النبي ﷺ أنهم كانوا يفتون من أصر وليس عنده عذر حتى دخل رمضان الثاني أن عليه أن يطعم عن كل يوم مسكيناً، وهذا جبر للإخلال في الصيام؛ لأن محل الصوم ما بين الرمضانين، فلما فرط ألزم صار عنده حقان: حق التأخير والتفريط، وحق الصوم، فالصوم باقٍ باق ويلزمه أن يصوم بعد رمضان الثاني، ولكن يبقى الإشكال في عدم صومه مع عدم وجود العذر، فهذا جبر بإطعام مد لكل مسكين وهو ربع صاع، وعلى هذا لو أفطر أربعة أيام ثم لم يقضها حتى دخل رمضان الثاني فإنه يطعم صاعاً واحداً لكل مسكين ربع صاع؛ إن شاء أطعم في كل يوم أعطاه ربع صاع حتى يتم الصاع بعد أربعة أيام، وإن شاء أعطى الصاع مفرقاً بين أربعة مساكين.

قال ﷺ: (إلا أن يكون الصوم مندوراً فإنه يصام عنه): إذا توفي ومات وعليه صوم نذر؛ فللعلماء

وجهان:

الوجه الأول: أن صوم النذر يقضيه الحي عن الميت؛ والأصل في ذلك ما ثبت في الصحيح عن النبي -عليه الصلاة والسلام- أنه سأله امرأة -وفي بعض الروايات: رجل- أنها ماتت أمها وعليها صوم فقال: «أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيتيه؟» قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق أن يقضى».

فأخذ في بعض الروايات: «صوم نذر» فمن هنا قال بعض العلماء: إن صوم النذر يصام عن الميت؛ وذلك لأن صوم النذر ليس كالصوم المحدود وهو صوم رمضان الذي انضبط بضوابط الشريعة، فحينئذ لو مات قبل أن يقضى لعذر سقط عنه؛ لأنه لم يتعين ولم تشغل به ذمته، ولكن النذر تشغل به الذمة مباشرة، ومن هنا فرق بين النوعين وهذا اختيار الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله بالواسعة.

والأصل يقتضي أن العبادات البدنية لا يفعلها الحي عن الميت، والعبادات المشتركة بين البدن والمال كالحج؛ فإنه يفعلها الحي عن الميت كما في حديث الحج؛ خاصة في حال خاص وهو أن يموت الميت ولم يحج ولم يعتمر، وأما بالنسبة للعبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم؛ فالأصل الشرعي يقتضي أنها لا يفعلها الحي عن الميت، ومن هنا الإجماع قائم على أنه لا يصلي الحي عن ميت؛ إلا خلافاً شاذاً عن إسحاق بن راهويه، والصحيح أنه لا يصلي حي عن ميت، ولا يصوم حي عن ميت؛ لأنها عبادة بدنية فجاءت السنة واستثنت من هذا الأصل؛ فقال ﷺ: «أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيتيه؟» قالت: نعم. قال: «فدين الله أحق أن يقضى» وفي اللفظ الآخر: «من مات وعليه صوم؛ صام عنه وليه».

ومن هنا أخذ العلماء أن صوم النذر يصومه لو نذر أن يصوم لله ثلاثة أيام، أو نذر أن يصوم أسبوعاً،

فإذا أطلق فإنها تصح ثلاثة أيام متتابعة ومتفرقة، فلو توفي قبل أن يقوم بها قام وليه وقريبه فصام الثلاثة الأيام عنه، فمراد المصنّف أن صوم النذر يقضى ويقضيه الحي عن الميت.

(وكذلك كل نذر طاعة) لو أن الميت نذر نذرًا فإن الحي يقوم به عنه، ومن هنا إذا كان على الإنسان نذر يكتب في وصيته ذلك النذر؛ لأنه دين لله عليه فكما أن ديون الأدميين يجب حفظها كذلك دين الله يجب حفظه، وهذا هو الأصل في حديث الوصية ما حق امرئ مسلم كما في «الصحيحين» من حديث عمر: «ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين وعنده شيء إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه» وفي بعض الروايات: «وله شيء يريد أن يوصي به إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه» فإذا نذر طاعة فإن طائفة من العلماء وكما اختاره المصنّف رَحِمَهُ اللهُ يرون أن حديث الأمر بالصيام عن الميت بالنذر أنه أصل في الوفاء بالنذور عن الميت إذا مات ولم يؤد نذره؛ لأن هذا دين عليه، وقد أمر الحي أن يقضي دين الميت؛ لأن الميت مشغول الذمة بهذا فيشرع له أن يقضي دين ميته.



قول المصنّف رَحِمَهُ اللهُ:

باب ما يُفسد الصّوم

من أكل، أو شرب، أو استعطّ، أو وصل إلى جوفه شيء من أي موضع كان، أو استقاء فقاء، أو استمنى، أو قبل أو لمس فأمنى أو أمذى، أو كرر النّظر حتى أنزل، أو احتجم عامداً ذاكراً لصومه فسد.

[الشرح]

يقول المصنّف رَحِمَهُ اللهُ: (باب ما يفسد الصوم) الفساد ضدّ الصّحّة، والمراد بالفساد عدم ترتب الأثر الشرعي على العبادة أو المعاملة، فإذا قلنا: صلاة فاسدة فمعناه أنه لا يترتب الأثر الشرعي عليها، فكل من صلى إذا كانت صلواته صحيحة وحكمنا بصحتها؛ ترتب الأثر الشرعي، ما هو الأثر الشرعي؟
أولاً: الأجزاء، كونها مجزئة إذا وقعت بشروطها وأركانها تامة حكمنا بكونها مجزئة، وإذا قلت: إنها مجزئة فمعنى ذلك أنه برئت ذمته، وسقط عنه الإلزام بالقضاء، فهو إذا أدى العبادة على وجهها المعتبر؛ فإننا نحكم بخلوّ ذمته وبراءتها.

والفساد ضدّ هذا فإننا نقول: إنه يجب عليه أن يعيد الصلاة ويلزمه قضاؤها، وعلى هذا إذا قلنا: إن الصوم صحيح فمعناه أنه برئت ذمته، ولا يلزم بإعادته ثانية إذا أدها على الوجه المعتبر، هذا يستلزم أن نبين حقيقة الصّوم، وما يخل بهذه الحقيقة، ومن هنا لا يكون الفساد إلا بالإخلال بالضوابط الشرعية للعبادة أو المعاملة، فإذا أُخلّ بها حكم بالفساد.

ومن هنا يقول المصنّف رَحِمَهُ اللهُ: (باب ما يفسد الصوم) أي في هذا الموضع سأذكر لك جملة من الأحكام والمسائل التي تتعلق بمفاسدات الصيام.

(ومن أكل أو شرب): يقول رَحِمَهُ اللهُ: (ومن أكل أو شرب): حقيقة الصّوم الإمساك عن الأكل والشرب؛ ودلّ على ذلك دليل الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب؛ فقوله ﷺ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، فقوله ﷺ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ فيه دليل على أنّ الأكل والشرب مسموح به إلى غاية؛ ولذلك قال: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ﴾ والقاعدة في الأصول: أن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها في الحكم، فهنا قال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ﴾ فلما أراد أن يبين لنا بداية الصّوم منع من الأكل والشرب، فدلّ على أن حقيقة الصوم هي الإمساك عن الأكل والشرب، وأكد هذا حديث السنة عن رسول الله ﷺ في الصحيح في الحديث القدسي يقول الله تعالى: «يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلي» فقال: «يدع طعامه وشرابه».

وفي الحديث الصحيح عنه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- في «الصحيحين» أنه قال: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَدِّنُ بَلِيلَ - وهذا الأذان الأول - فكلوا واشربوا حتى يؤدّن ابن أم مكتوم». فقال: «كلوا واشربوا حتى يؤدّن ابن أم مكتوم» وكان ابن أم مكتوم لا يؤدّن إلا عند تبيين الصبح، وهذا يدل على اجتماع دليل الكتاب والسنة على تحريم الأكل والشرب عند التبين وأنه لا يجوز لأحد أن يأكل ويشرب بعد أن تبين الصبح إلا أن

المؤذن في بعض الأحيان يحتاط بالقدر اليسير؛ لأنها السنة وكان لا يؤذن حتى يقال له: (أصبحت أصبحت) أي ويحك كدت أن تصبح، ومن هنا حُمل حديث من أذن عليه الأذان والإناء في يده؛ فإنه لا يردّه حتى يُصيب حاجته منه؛ لأنّ الإناء للشرب والنهمة والحاجة تسع هذا القدر القليل الذي يحتاط به المؤذنون.

وقال بعض العلماء كما أشار الإمام النووي وغيره رَحِمَهُمُ اللهُ في تأويل هذا الحديث إن المراد به الأذان الأول؛ لأنه جاء بالنداء حتى يفرغ من حاجته فكان هناك النداء الأول، وهو نداء بلال، ثم بعد ذلك الأذان، فبين النبي ﷺ بهذا الحديث أنه لا يبين منه حتى يصيب نهمة منه فيما بين الأذنين وكان القدر اليسير وهو الذي عناه الراوي بقوله: «لم يكن بينهما إلا أن يصعد هذا ثم ينزل هذا».

والحقيقة التأويل الثاني أضعف من الأول، وأيا ما كان هذا الحديث لا يمكن أن تعارض به النصوص الصريحة في الكتاب والسنة، فإن النص الصريح في الكتاب والسنة يدل على حرمة الأكل والشرب بعد الأذان، وأنه إذا ابتدأ الأذان وجب الإمساك إلا إذا كنت على علم وبصيرة بالفجر كما يحدث في البوادي وفي الأماكن التي لا ضياء فيها تعرف تبين الفجر بنفسك، وتعلم قدر الاحتياط من المؤذن فتأكل في هذا القدر وأنت على بينة من أمرك فلا بأس.

أما ظاهر الكتاب والسنة ونصوصه؛ فإنه صريح في هذا، ولا يقاس على الشرب الأكل بإجماع العلماء -رحمهم الله- فلو كان يرفع اللقمة في فمه فلو قيل إن هذا خاص والآيات والأحاديث عامة نقول: إن هذا لا يقتضي القياس عليه، ولذلك لا يصح أن يقاس الطعام على الشراب في هذا، وأما الجماع فإنه إذا كان يجامع أهله فاستمر بالجماع بعد الأذان فإنه يعتبر مرتكباً للمحذور، ويجب عليه الكفارة إذا جامع بعد سماعه للأذان لزمته الكفارة، وقد قرر ذلك الأئمة وأشار إليه شيخ الإسلام في «الشرح» أنه وجه واحد عند العلماء أنه إذا استمر في جماعه بعد الأذان وأن الاستدامة تأخذ حكم الابتداء في هذا، وعليه أن ينزع ثم اختلف هل النزع جماع أو ليس بجماع فيه خلاف بين العلماء، والصحيح والأقوى أنه إذا نزع مباشرة أنه لا شيء عليه؛ لأن النزع ليس بجماع حقيقة، وهو ممثّل لأمر الله ﷻ كاف عما نهي عنه، وينبغي للمسلم أن يحتاط في هذا وأن يستبرئ لدينه وعرضه وأن يأخذ بالأصول الصحيحة الواضحة الثابتة في الكتاب والسنة والتي عليها الإجماع.

ثانياً: ما أثار عن الصحابة -رضوان الله عليهم- من بعض الصحابة لأنه كان يأكل بعد تبين الفجر فهذا -إن شاء الله- سنيته في مسألة الشك في طلوع الفجر.

أما من حيث الأصل وهذا النص أنه لا يجوز الأكل ولا يجوز الشرب بعد التبين، وإذا ثبت هذا فمن أكل أو شرب بعد التبين سواء بعد الأذان مباشرة أو في أثناء النهار؛ فإنه يُحكم بفطره، ويجب عليه القضاء.

الأكل والشرب معروف، ولا يشترط في هذا الأكل أن يكون كثيراً، ولا يشترط في المشروب أن يكون كثيراً، فلو أنه أكل اليسير؛ فقد أضر مادام أنه قد جاوز لهاته، ولا يصدق عليه أنه أكل إلا إذا ازدرد

الشيء وبلعه، والعبرة باللهاة وهي الفاصل بين داخل الجوف وخارج الجوف؛ ودليلنا أن المسلم إذا تمضمض لم ينتقض صومه؛ فدل على أن الفم من خارج البدن في الصوم وليس من داخله بدليل المضمضة والاستنشاق للصائم؛ فإن جاوز اللهاة - وهي اللحمة المدلاة في آخر الفم بداية الحلقوم-؛ فإنه يحكم بفطره، وحينئذ لا ينظر لا إلى كثير ولا إلى قليل، استثنى العلماء اليسير الممتزج في الأسنان بعد السحور، فإن الإنسان ربما أذن عليه الأذان وفي فمه بقايا الطعام اليسير قالوا: إنه ما استطاع أن يلفظه يلفظه وما كان فيه مشقة فهذا عفو؛ لأنه لا يمكن التحرز منه، ولذلك لا يبحث في هذا ولا يقال: إنّه مؤثر، ولكن إذا كان له جرم وأمكنه أن يتفله أو يخرج منه فإنه يلفظه، وأما بقايا اللبن ووبر اللبن على الأسنان ونحو ذلك؛ فإنها لا تؤثر.

(من أكل أو شرب) الأصل فيه أن يكون أكله وشربه اختياراً، وأمّا المكروه على الأكل والشرب والناسي؛ فسيبين المصنّف رَحِمَهُ اللهُ استثناءهما.

(أو استعط): السعوط يكون عن طريق الأنف، والأصل في كون دخول الشيء من الأنف موجبا للفطر حديث لقيط بن صبرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وأرضاه - وهذا الحديث في الحقيقة من أدق الأحاديث، وينبغي لطالب العلم أن يحسن النظر فيه؛ لأن جماهير السلف والخلف والأئمة الأربعة وأصحاب المذاهب فصلوا كثيراً من الأحكام على هذا الحديث، ومن دقتهم في التفصيل أنها خفي هذا التفصيل على الكثير حتى ظن أن هذه التفصيلات التي قالوها: لا دليل لها، والواقع أن هذا الحديث فيه دلالات عجيبة على أحكام الصوم والإخلال بالصوم، حاصل الأمر أن هذا الحديث قال فيه النبي ﷺ للقيط بن صبرة: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» «بالغ في الاستنشاق»: الاستنشاق: استفعال من النشق، والنشق والنشوق جذب الشيء إلى أعلى الخياشيم بالنفس، هذا يسمّى نشوقاً واستنشاقاً، وطرحه استنثار من النثر، وهو الطرح، فالاستنشاق السنة فيه أن يبالغ الإنسان مبالغة في التنظيف خاصة إذا كان مستيقظاً من نومه كما جرت بذلك السنة أن الشيطان يبيت على خياشيمه. في الصوم قال له: «إلا أن تكون صائماً» قالوا إن قوله: «إلا أن تكون صائماً» فيه دليل على أنه خاف عليه عند المبالغة أن ينفذ الماء إلى جوفه؛ لأنه إذا بالغ لم يأمن أن يدخل الماء إلى جوفه، وحينئذ يفطر في صومه؛ ولذلك قال: «إلا أن تكون صائماً» ومعناه أن صومك وإمساكك عن الطعام والشراب يقتضي امتناعك عن المبالغة؛ لأنه يخاف ولا يأمن أن يدخل شيء إلى جوفه.

طبعاً فيه فوائد:

منها أنه لا يجوز للمسلم أن يشتغل بالمسنون على وجه يضيع به الواجب والمفروض، لأن المبالغة في الاستنشاق سنة وحفظ الصوم فرض وركن من أركان الإسلام، فقدّم الركن على السنة. ولهذا الأصل الذي استنبط من هذا نظائر منها: أنه لا يقبل الحجر وعليه طيب، لأن الامتناع من الطيب واجب عليه، وتقبييل الحجر سنة، ونحو ذلك من المسائل.

الفائدة الثانية: أن النبي ﷺ اعتبر الأنف منفذاً للجوف، ومن هنا حكم بعدم جواز المبالغة في

الاستنشاق، فتفهم منه أن العبرة بوصول الطعام والشراب إلى الجوف بغض النظر عن المكان المعتاد، وهذا فقه المسألة أن النبي ﷺ لم يقيد الفطر بالفم، وحينئذ علينا أن ننظر في كل شيء يفضي إلى الجوف أنه مؤثر في الصوم؛ اتباعاً للسنة؛ لأن النبي ﷺ لم يقيدنا بالفم. هذا أول شيء.

وثانياً: أن دخول الماء عن طريق الأنف غير معتاد، بل فيه ضرر، ومع ذلك اعتبره مؤثراً في الصيام.

تفرّع عليه من هذا المعنى أن الدخول إلى الجوف لا يشترط فيه أن يكون من مكان معتاد.

ثالثاً: أن هذا الداخل عند الاستنشاق إذا تأملته تجده شيئاً من الرذاذ القليل جداً، وهذا رذاذ الماء القليل جداً الذي منع منها أثناء المبالغة ويؤثر في الصوم يدل دلالة واضحة على أن المراد اختراق الجوف لا الوصول إلى أصل الجوف؛ لأن هذه القطرات قطعاً كما يقرره العلماء وأشار إليه الإمام النووي والإمام ابن قدامة رَحِمَهُمُ اللهُ وشيخ الإسلام في «الشرح» الأصل أن الدخول إلى الجوف لا يشترط فيه الوصول إلى المعدة؛ لأن هذه القطرات ستستهلك عن طريق بمجرد وصوله إلى طرف الحلقوم أو إلى أول مجاري الأمعاء أنها ستنتهي، فلا تصل إلى الجوف قطعاً.

فأصبح الإخلال أن يكون إما أن تقول: العبرة بنافذ إلى الجوف، فكل ما نفذ - بغض النظر عن كونه وصل أو لم يصل -، ومن هنا لو أكل قطعة من الحلوى ثم بلعها ثم لفظها ولم تصل إلى جوفه أفطر إجماعاً، فدل على أن المسألة لا تقف على الوصول إلى المعدة، وهذا الذي جعل البعض يخلط في هذا الأمر ولا يرى الإنسان مفطراً إلا بإبرة تصل إلى جوفه ويتغذى بها جوفه، فالسنة تدل دلالة واضحة على أن المراد انتهاك الحرمة بالجوف بغض النظر عن الوصول أو عدمه، وعلينا أن ننظر في هذا كما نظر فيه جماهير العلماء والأئمة، ولذلك إذا نظرت في كتب الفقهاء وجدتهم يشددون في الجوف اتباعاً لهذه السنة، ويعتبرون أن العبرة هو الوصول إلى الجوف فإذا كانت العبرة بالوصول إلى الجوف نظروا إلى النافذ وغير النافذ، وهذا فقه المسألة؛ لأن الحديث جاء في نافذ إلى الجوف؛ لأن الأنف ينفذ إلى المعدة.

ومن هنا قالوا كل ما نفذ إلى المعدة بغض النظر عن كونه يصل أو لا يصل. هذا أول شيء.

وثانياً: عن كونه من أعلى أو أسفل مادام أنه نافذ، فمنهم من جعله للأعلى اعتباراً على الغالب المعتاد، ومنهم من نظر إلى العموم. الذين نظروا إلى العموم قالوا: كيف نقيّد بالمعتاد وقد وجدنا النبي ﷺ يلغى المدخل المعتاد؟ لأن الأنف مدخل غير معتاد، ومن هنا لا فرق عندنا بين الأعلى والأسفل.

تفرّعت على هذا مسائل، منها:

نقول: إن البخاخ الذي يبخ للربو، كل الأطباء متفقون على أنه يصل ويوسع مجاري النفس في الرئة، فالبعض يقول: إن هذا لا يفطر لأنه لا يصل إلى الجوف، ونحن نقول إن السنة لا تدل على الوصول إلى الجوف، فهذا البخاخ إذا أصبح الشخص يعني حتى الأطباء يتعجبون وقد رأيت أكثر من دكتور يقول: أتعجب كيف لا يفطر وهي مواد مركبة تدخل وتتفاعل في داخل الجسم وتفتح مناسم الجسم، والسبب في هذا أن البعض يظن أنه لا يفطر إلا بشيء ينفذ إلى المعدة، والواقع أن النفوذ إلى المعدة

ليس بأساس؛ لأن القطرة في الاستنشاق كما ذكرنا ليست نافذة للمعدة ولا يغتذي بها المعدة. كذلك لو وضع الدهان فوجد طعمه في حلقة؛ فإنه دخل إلى الجوف؟، وهذا سار إلى الجوف فالعبرة عند العلماء بوجود النفاذ إلى الجوف، وهذا مذهب الجمهور رحمهم الله. وقول البعض إنه لا دليل عليه استعجال في الحكم، علينا أن نرجع إلى ضوابط العلماء وشروح العلماء وقيود العلماء حتى نعلم ما هو وجه أقوالهم وما هو وجه تفرعاتهم، فقد كان القوم أروع وأتقى لله وأبعد أن يقولوا في دين الله من عند أنفسهم، ولذلك الأصل يقتضي أن كل ما نفذ إلى الجوف من أعلى أو أسفل أنه موجب للفطر.

ومسألة التفريق بين المغذي وغيره في الحقن ليس بوارد؛ لأن الشرع اعتبر الدخول إلى الجوف موجباً للفطر بغض النظر عن نوعية الداخل، فإذا حكمنا بأن إبرة التغذية إذا دخلت أثرت وأضررت فإما أن نقول لكونها مغذية ووجدنا أن الشرع لا يتقيد بالمغذي لكونها داخلة إلى داخل البدن فحينئذ يستوي أن تكون مغذية أو غير مغذية، هذا حاصل ما يقال في مسألة الأكل والشرب والاستعاظ أن النبي ﷺ بين في السنة في حديث لقيط بن صبرة أن العبرة بالوصول إلى الجوف.

ومن هنا نقول: إن هذه السنة مشى عليها جماهير العلماء في المذاهب الأربعة كلها لا الحنفية ولا المالكية ولا الشافعية ولا الحنابلة، وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ تَكَلَّمَ كَلَامًا جَيِّدًا فِي «شرح على عمدة الفقه»؛ لأنه في الشرح بين عبارات الإمام ابن قدامة وفصل تفصيلاً جيداً وبين تأثير الدخول إلى الجوف، وعلى هذا نقول من حيث الأصل أن العبرة بالوصول إلى الجوف وإن كان هو يرى رَحِمَهُ اللهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ كَمَا فِي حَقِيقَةِ الصَّوْمِ اسْتِثْنَاءَاتٍ مِنْ هَذَا لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ أَنَّ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ وَعُلَمَاءَ الْإِسْلَامِ فِي فَتَاوِيهِمْ قَرَّرُوا أَنَّ الْوَصُولَ إِلَى الْجَوْفِ مُؤَثِّرٌ، وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ نَتَّقِدَ بِهَذِهِ السَّنَةِ الْوَارِدَةِ، وَأَنْ يَحْفَظَ الْمُسْلِمُ صِيَامَهُ إِذَا كَانَ الْمُسْلِمَ مُضْطَرًّا لِهَذِهِ الْعِلَاجَاتِ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَتْرَكَهَا لِحَالٍ؛ فَقَدْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَلَيْهِ الْإِطْعَامُ وَإِنْ كَانَ مَرَضُهُ يَرْجَى بَرُؤُهُ؛ فَإِنَّهُ يَفْطُرُ فِي حَالِ الْاسْتِعْمَالِ لِهَذِهِ الْأَدْوِيَةِ ثُمَّ يَقْضِي إِذَا يَسَّرَ اللَّهُ لَهُ ذَلِكَ الْقَضَاءَ.

(أو وصل إلى جوفه شيء من أي موضع كان): هذا ما ذكرناه، ولذلك ذكره بعد الاستعاظ؛ لأنه إذا استعظ بني حكمه على حديث لقيط بن صبرة، وبنى في مسائل الاستعاظ بقية المسائل التي يعتبر فيها الوصول إلى الجوف.

(أو استقاء فقاء): أو استقاء فقاء: الاستقاء استفعال من القيء، واستقاء يعني استدعى القيء، وحينئذ إذا استدعاه بأصبعه؛ فإنه حينئذ مثلاً لو أنه استقاء فاستدعى القيء بأصبعه؛ فإنه يفطر بلا خلاف بين العلماء - رحمهم الله -، وذكر هذا غير واحد من العلماء - رحمهم الله - أنه إذا استقاء فقاء أنه يحكم بفطره، وللعلماء في مسألة الاستقاء وجهان في كونه يفطر، والعلّة في الفطر:

بعضهم يقول: ما من شخص بقيء إلا ويزدد يعني ما يمكن أن يقيء إلا ويبلغ شيئاً، وحينئذ صار الفطر من كونه بالعاء، وقيل: إنه من جهة الاستدعاء بالإخراج، وأن الإخراج عكس الإدخال، وعلى

هذا لو أدخل في جوفه شيء قبل الإمساك ثم أخرج بعد الإمساك؛ فإنه يحكم بالتأثير قياساً واطراداً لهذا الأصل هذه فائدة الخلاف في مسألة القيء كونه مؤثراً في الصوم.

فإن قلنا: إن العبرة بكونه يرد، فحيثُذ في المسألة الثانية لا نحكم بالفطر وإلا حكمنا بالفطر على الأصل من كونه خارجاً من البدن.

الاستقاء - أكرمكم الله - القيء اختلف العلماء فيه:

منهم من يقول: يشترط أن يملأ الفم.

ومنهم من يقول: إلى النصف.

ومنهم من يقول: القليل والكثير سواء، وهو أصح الأقوال أن العبرة بالاستقاء وإخراج القليل والكثير بغض النظر عن نوعية الخارج ماءً أو طعاماً أن هذا موجب للفطر، فإذا خرج منه القليل والكثير حكم بفطره.

في حكم الاستقاء مسألة استدعاء النخام من الصدر البلغم من الصدر، وقالوا: إذا قلنا: إن العبرة بالقدر يصبح لا يؤثر إلا إذا كان قدرها بقدر النصف كما يقول من يقول بذلك أو بقدر ملء الفم على القول الثاني، وعلى كل حال لا يستدعي ذلك لا يستدعي النخامة، وهي على وجهين: تارة تكون من الدماغ، وتارة تكون من الصدر.

طبعاً في حديث القيء الإجماع منعقد وليس هناك خلاف في مسألة القيء.

فقالوا: إنه إذا استدعى النخامة وكان لها جرم لا يجوز له أن يبلعها، فإذا بلعها بعد ذلك أفطر، بخلاف الريق، قالوا: لأن النخامة ليست من الفم والريق من الفم، ومن هنا شق التحرز عن الريق ولم يشق التحرز عن النخامة لا من الدماغ ولا من الصدر، وعلى هذا قالوا: إن الحكم يختلف بين الريق وغيره، فالريق لا يفطر ولو جمعه وازدرد فيه شبهة عند بعض العلماء والأصل يقتضي أنه لا يفطر.

(أو استمنى): استدعى المنى، والاستمناء فيه حركة وإثارة للشهوة ثم إنزال، فمجرد الاستمناء وهي الحركة تحريك الشهوة لا يقتضي الفطر إلا إذا أنزل، فإذا حصل الإنزال حكم بفساد صومه؛ والأصل في ذلك قوله تعالى في الحديث القدسي: «يدع طعامه وشرابه وشهوته» والاستمناء شهوة، ولذلك يُعتبر مؤثراً في الصوم، فإذا استمنى في قول جمهور العلماء - رحمهم الله - على أنه يفسد صومه ويجب عليه القضاء.

(أو قبّل أو لمس فأمنى أو أمذى) قبّل التقبيل جائز ومشروع وإذا قبّل الرجل امرأته وهو صائم مالئاً لإربه ولم يحدث منه إنزال فلا إشكال؛ لأن النبي ﷺ قبل عائشة وقالت ﷺ كما في الصحيح: «وكان أملككم لإربه» فإذا قبّل ولم يحصل شيء فصومه صحيح، وهكذا لو باشر إلا أن طائفة من السلف قال: إن المباشرة باليد أشد من القبلة وهو الجس باليد وإثارة الشهوة أشد من القبلة في التأثير في الصوم، ولذلك منع منها بعض العلماء، وقالوا: إنه لا يجوز للمسلم أن يثير شهوته؛ لأنه في الغالب لا يأمن فيها نفسه بخلاف التقبيل، ثم قالوا: إن الأصل المنع من الإثارة، وجاءت السنة في القبلة فنستثني ما استثناه

الشرع، وأما من حيث الأصل لو وقعت المباشرة دون إيلاج لأصبع ونحوه أو وقع التقييل دون إنزال ودون مني في الإثنين فإنَّ صومه صحيح، ويُجبر هذا النقص بصدقة الفطر، فصدقة الفطر قالوا: إنها تجبر النقص إذا حصل من الإنسان مثل هذا الشيء.

ومن أهل العلم من قال: بل إنه عفو، وليس بنقص؛ لأنَّ النبي ﷺ لا يفعل النقص في صومه لأنه قبل صلوات الله وسلامه عليه.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (أو كرّر النَّظر حتى أنزل): إذا لا بدَّ من الإيماء على قول الجمهور، أما الإمضاء؛ فإنه لا يفسد الصوم على الصحيح، والمصنّف يختار أنه يفسد، لو قبل فحصل المذي، المني هو الماء الأبيض الثخين الذي يخرج دفقا عند الشهوة الكبرى من الرجل، والأصفر الرقيق الذي يكون من المرأة أخف من الرجل، ويكون عند الشهوة الكبرى.

أما بالنسبة للمذي فهو الماء اللزج الذي يخرج قطرات، المني يخرج دفعة، والمذي يخرج قطرات عند الإنعاظ وهو انتشار الذكر وعند بداية الشهوة، فهذا لا يأخذ حكم المني بمعنى أنه لا يفسد الصوم، والصحيح أن الصوم صحيح؛ لأنَّه لا يؤثر؛ لأنه ليس بشهوة تامة.

(أو كرّر النظر حتى أنزل): طبعا نظر إلى شيء يثير شهوته فكرر النظر إلى امرأته وأثارت شهوته بالنظر إلى شيء منها ثم أنزل؛ فإنه إذا أنزل في هذه الحالة حكم بفساد صومه، أما لو نظر وثارت شهوته دون إنزال فإنَّ صومه صحيح.

(أو احتجم): أو احتجم.

(عامدا ذاكر الصومه فسد) عامداً ذاكر الصومه طبعا هذا في المسائل المتقدمة فخرج الناسي بناء على العذر بالنسيان.

إذا احتجم: الحجامة إخراج الدم من الأوعية الدموية، والفصد إخراج الدم من العروق. هناك حجامة، وهناك فصد، الحجامة تكون للأوعية وهي أشبه بالتنقية لدم الإنسان؛ وقد قال رَحِمَهُ اللهُ: «إن يكن الشفاء؛ ففي أربعة: ففي آية من كتاب، أو شربة من عسل، أو شرطة من محجم أو كية من نار، ولا أحب أن أكتوي».

وقد احتجم بأبي وأمي صلوات الله وسلامه عليه وأعطى الحجّام أجره، وأفضل ما تكون في السابع عشر والتاسع عشر والحادي والعشرين هذه هي السنة، وهي من الطب النبوي تكلم عليه العلماء، فهذه الحجامة يفطر فيها الحاجم والمحجوم على ظاهر الحديث، لقوله ﷺ في حديث أبي رافع وغيره - وعن الجميع - قال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

وهذا هو مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل وطائفة رحمة الله على الجميع.

والجمهور على أن الحجامة لا توجب الفطر؛ واحتجوا بما ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجّام أجره، واحتجم وهو صائم أيضا، وقد ذكر حتى شيخ الإسلام ابن تيمية أن حجامة - عليه الصلاة والسلام - وقعت في عام حجة الوداع ولذلك هذا الحديث متأخر،

وحديث «أفطر الحاجم والمحجوم» وقع يوم الفتح، ومن هنا اختلفت أجوبة العلماء عن هذا الحديث -حديث «أفطر الحاجم والمحجوم»- أعني الجمهور، فقيل: إنَّ المراد به «أفطر الحاجم والمحجوم» أي كادا أن يفطرا أو عرّضا أنفسهما للفطر، وفيه رواية عن أبي سعيد، ولكن سندها ضعيف، أنَّ المراد به أن الحاجم لا يأمن من دخول الدم والمحجوم لا يأمن أن يضعف، وهو من جهة النظر قوي يعني دلالة الحال دالة على هذا، فإن الحجامة تضعف الإنسان؛ لأنّها تأخذ من دمه وهو صائم، وأيضا الحاجم لا يأمن أن يزدرد الدم.

أما بالنسبة للجواب الثاني فهو النسخ، وقد أشار وهي رواية أنس في «البيهقي» وغيره وتكلم على بعض الروايات فيها كلام أيضا لكن الثابت أنها متأخرة أن حديث ابن عباس متأخر وحديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» متقدم، ومن هنا القول بالنسخ من أقوى الأقوال.

والقول الثالث أن المراد به أن النبي ﷺ مرَّ على الحاجم والمحجوم وسمعهما يغتابان الناس، فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم» وهذا من أضعف الأجوبة أن المراد به خاص؛ لأنه إذا قيل بذلك قيل: إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وأيا ما كان فحديث ابن عباس أصح إسنادا، وثبوته أقوى من ثبوت حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» وما ذكرناه من ورود التأخير خاصة وأنه يلاحظ أن أحاديث الحجامة من رواية أصاغر الصحابة، وأحاديث أفطر فيها عن أبي رافع وفيها عن غيره ومن هنا قالوا: إن روايات أصاغر الصحابة في التقدم والتأخر تقوى على رواية الأكابر، عندهم قاعدة بتقديم رواية الأكابر على رواية الأصاغر فيما فيه تفسير أو فيه يعني في معنى يحتمل التأويل، لكن بالنسبة لرواية الأصاغر في المتقدم والمتأخر تقدم رواية الأصاغر؛ لأنها لا تكون إلا في آخر حال النبي ﷺ، ومن هنا قوي حديث الجمهور وقوي قولهم: إن الحجامة لا تظفر.

ولكن مع هذا ينبغي للمسلم أن يحتاط كثيرا في هذا الأمر ولا يحتجم إلا عند وجود حاجة، ويغلب على ظنه أنه يقوى ويطبق الحجامة.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وإن فعله ناسيا أو مكرها لم يفسد صومه): الأصل في ذلك أن من أكل أو شرب أو استعط أو فعل هذه الأشياء ناسيا لصومه وهذا يقع غالبا في اليوم الأول من رمضان؛ لأن الإنسان ربما اعتاد شيئا من الأكل والشرب في وقت معين، فيحصل منه النسيان؛ ففي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «من أكل أو شرب في نهار رمضان وهو صائم فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه».

فقوله -عليه الصلاة والسلام-: «فإنما أطعمه الله وسقاه» يدل دلالة واضحة على أنه لا يطالب بالقضاء، وأن صومه صحيح؛ وعلى هذا فإن جمهور العلماء من: الحنفية، والشافعية، والحنابلة والظاهرية، وأهل الحديث على أن من أكل أو شرب ناسيا أن صومه صحيح.

وذهب المالكية إلى أنه يجب عليه القضاء، وأجابوا من وجهين:

من جهة النص قالوا: إن النبي ﷺ لم يتكلم عن القضاء وإنما قال: «إنما أطعمه الله وسقاه» لكي يخرج عن المتعمد، وحينئذ نحن نلزمه بضمنان هذا اليوم؛ لأننا وجدنا الشريعة تلزم بضمنان

الواجبات عند النسيان؛ لأنه حق لله ﷻ.

ثانيا: قالوا: إن ركن الصوم هو الإمساك، وقد عهدنا أيضا من الشريعة أن نسيان الأركان لا يسقط فعلها والمطالبة بها، كيف نسيان الأركان؟ لو أن شخصا سها فسلم من اثنتين في الظهر أو من ثلاث في العشاء؛ فإننا نقول: يجب عليه أن يأتي بالركعتين الأخيرين من الظهر، ويجب عليه أن يأتي بالركعة الأخيرة من العشاء، وكونه ناسيا يعذر حال النسيان، فما دام في مصلاه أو في المسجد يرجع ويتم ما بقي عليه، هذا يدل عليه أصل القاعدة: أن النسيان في الأركان لا يوجب الإسقاط، إنما يوجب سقوط الإثم ونحو ذلك.

الصحيح مذهب الجمهور:

أولا: لصحة دلالة السنة، وعندنا في الحديث ما يفيد أن النبي ﷺ قصد صحة الصوم؛ لقوله: «فليتم صومه» والإتمام لا يكون في فاسد، ووصفه بكونه صائما، وبكون الصوم يتم له إذا أمسك، فدل على أن تأويلهم ضعيف.

وثانيا: أن قولهم إن النسيان في الأركان لا يؤثر، نقول كما اختار بعض مشايخنا -رحمهم الله- هذه قاعدة واستثنت السنة منها هذا الأصل فنقول: لا تعارض، فلكل قاعدة مستثباتها، ومادام قد صح الدليل عن رسول الله ﷺ نستثني به ولا إشكال. هذا بالنسبة للناسي إذا نسي الأكل والشرب.

واختلف في الجماع هل ينسأه الإنسان وهل نسيانه مؤثر؟ والواقع أنه قد يقع منه النسيان كما في اليوم الأول إذا اعتاد إصابة أهله في وقت ونحو ذلك، المهم أنه إذا وجد النسيان فهو عذر، وإذا ثبت هذا فإن الصحيح مذهب الجمهور: أن النسيان لا يفسد إذا أكل أو شرب أو استعط ناسيا لصومه؛ فإنه لا شيء عليه ويتم صومه وهو صحيح.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وإن طار إلى حلقه ذباب): هذه مسألة تعرف يعني هي مسألة من مسائل الإكراه، بعد أن بين حكم الناسي شرع في حكم المكروه، ثم العلماء -رحمهم الله- يأتون بصور، قد يستغرب البعض منها لكن هم يريدون تقرير الأصل، فلو قال لك: ولو أكره على الفطر؛ صح صومه كفاه عن هذا كله، يعني: إنه شيء ليس باختياره، فالنائم إذا كان نائما ألحق بالمكروه، ولذلك النائم والناسي والمخطئ والمكروه باهم واحد، والعلماء اختلفوا في تكليف هؤلاء.

فالمراد هنا أن طالب العلم يُنبه على هذا في المتون الفقهية المراد بالأمثلة ضبط الأصل، ولذلك إذا تعود طالب العلم على أن يرتب الأفكار والأمثلة ويعرف ما هو المراد من هذا المثال، ولماذا ذكر هذه الصورة بعد هذه الصورة يستطيع أن يضبط المتون الفقهية، ويستطيع أن يرتب الأفكار في ذهنه، ويستطيع أن يستحضرها متى سئل واستفتي، بحيث إذا ذكر يعرف ما الذي يستثنى منه؟ وإذا ذكر الأصل عرف ما الذي يتفرع عليه؟

فالعلماء -رحمهم الله- يذكرون مسألة أن يكره على الفطر بعد أن ذكر أن يكون ناسيا، ومن فعل

ذلك ناسيا؛ فلا شيء عليه، شرع في مسألة الإكراه، طيب إذا جئت للإكراه ماذا تفعل؟ تنظر من الأفضل في التمثيل أن تأتي بغالب ما يقع للناس، وقد تأتي بالنادر إشارة إلى المذهب، ومن هنا لا يستغرب على بعض العلماء ذكر بعض الصور النادرة؛ لأنها هي التي كان يدور عليها الخلاف بين العلماء؛ إما في أصلها وإما في حقيقة الصورة.

فهنا في مسألة: (وإن طار إلى حلقه ذباب) يعني الواحد يستغرب كيف جاءوا بهذا الشيء لكن هم يريدون أن يذكروا لك مثالا عن الإكراه، هذه الأمثلة من أين يأخذونها يأخذون من أسئلة الناس وفتاويهم.

نحن في نعمة والناس يعيشون اليوم في نعمة عظيمة؛ لكن والله لو أن الإنسان يعلم مقدار ما هو فيه من النعم، كان الناس يأتي عليهم أيام في السنة خاصة في الفصول التي يتكاثر فيها الذباب لا يستطيع الإنسان أن يفتح فمه إلا دخلت فيه ذبابة.

نعم يا إخوان نحن في نعمة عظيمة، ومن ذهب إلى البلاد الفقيرة والبلاد التي لا تملك شيئا عرف مقدار ما هو فيه من النعم، ومن هنا قد تجد الإنسان ما يستطيع أن يفتح فمه إلا ودخل الذباب يقع هذا ويقع في بعض فصول السنة فصول تكاثر الذباب يقع هذا، فيطير في حلقه ذباب.

طيب إذا طار في حلقه ذباب فهو أجنبي داخل إلى الجوف، هل هذا يؤثر في الفطر؟

الجواب: لا؛ لأنه يشق التحرز عنه، ولا يمكنه لكن لو أمكن التحرز نعم، أما كلامنا يطير في حلقه ذباب بغير اختياره لا أحد يسمح للذباب أن يدخل في حلقه، ومن هنا تفهم أنها صورة إكراه، وهم يخاطبون من عنده إحساس، ولذلك لا يقال: طار إلى حلقه ذباب إنه فاتح فمه من أجل أن يدخل الذباب فيه، الذي هو الاختيار، فنفهم من هذا الاضطرار، وندرك بدهاءة أن مقصودهم صورة الاضطرار أكثر ما تقع في هذا إذا طار في حلقه ذباب.

(أو غبار): الغبار من حيث الأصل عند العلماء لا يجوز أكل التراب، دخول الشيء إلى الجوف كما قلنا: اختيارا واضطرارا في حال هبوب الغبار يشق التحرز عنه، ولا يمكن للإنسان غالبا إذا سافر في البر وسفت الريح أو تحركت الرياح ما يستطيع إلا أن يدخل في حلقه الغبار أو يطير إلى جوفه الغبار، هذا الغبار لو أكله اختيارا أفطر كما نبه عليه الإمام ابن قدامة وغيره من العلماء في المطولات؟ لو أكل الغبار، لو أكل الطين، هناك نوع من الطين يأكلونه ويقصدون به التداوي، لو أكله أفطر، ولو تعرض للغبار يريد الغبار أفطر.

ومن هنا مسألة الدخان البعض يقول لك: هذا الدخان ليس بدواء وليس من جنس ما يؤكل وما يشرب، تقول الغبار ليس بدواء وليس من جنس ما يؤكل ويشرب، ومع ذلك نص العلماء على كونه مفطرا.

صورة الإفطار بالدخان أن الدخان له مادة، وهذه المادة تتحلل عند استنشاق رائحة الدخان وتمتزج باللعباب، ولا يمكن غالبا إذا شرب الدخان أن يتقي هذه المادة، وغالبا أنه يزدرداها وحيث هو

مفطر.

أما المكابرة أن يقول الرجل: إنه ما يفطر ولا يدخل إلى جوفه إذا قلنا بالأصل إذا جئنا نخرج المسألة نقول: إن العلماء نصوا على أن الغبار لو دخل إلى جوفه فهو مفطر، والغبار له جرم معروف يكون له جرم؛ لكن الدخان له مادة موجودة وهي تنزل منزلة الجرم، ولذلك عندنا الفيكس وعندنا بخاخ الربو حكمنا لوجود المواد الكيماوية الموجودة فيه والتي تتحلل وتفعل في الجسم، وهذه مواد موجودة في الدخان هذه نافعة وهذه ضارة استوى دخول هذا كما أن الغبار ضارٌ وإذا دخل أثر، وغيره نافع إذا دخل أثر، إذا لا فرق بين العلماء مادام أنه أدخله باختياره بغض النظر عن كونه ضاراً أو نافعاً. وعليه نقول: الذي يقول: إن العلماء ما يفطرون بالدخان، هذا يكابر، المعروف أن أصول العلماء تقتضي أنه يفطر، والمادة موجودة وجرم المادة موجود، ولذلك يجد أنه بشربه للدخان يتغير طعم الريق، ويتغير طعم فمه، ومن هنا المادة موجودة، وبازداده ولا يمكن له إذا شرب الدخان أن يتقي ازداد هذه المادة فيحكم بفطره من هذا الوجه.

(أو تمضمض أو استنشق فوصل إلى حلقه ماء): تمضمض واستنشق على صورتين:

إمّا أن يتكلّف ويتعاطى أسباب الإهمال فيعاقب.

وإما أنه لا شعورياً حصل منه هذا فهو في حكم الخطأ بعض العلماء يغتفر ويقول: ولا شيء عليه وهو الذي درج عليه المصنف، ويكون في حكم ما ليس باختياره، هذا وجه دخول هذه الصور أنه إذا تمضمض مبالغاً في مضمضته واستنشاقه يؤاخذ، ولذلك لما قال: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» منع من تعاطي السبب في الإخلال.

والأصل في السنة أن من تعاطى السبب في الإخلال يلزم ويتحمّل في المأمورات وفي المنهيات؛ والدليل على ذلك أن النبي ﷺ لما رأى الصحابة أعقابهم تلوح قال: «ويل للأعقاب من النار» لا يوجد صحابي من هؤلاء لو كان يعلم أن عقبه لم تغسل لكان غسلها، فنحن لا نشك أنهم لا يعلمون بالعقب، قالوا: فلما قصر في التحري؛ لأنه كان المفروض أن يتحرى رجله لأنه مأمور بها واستيعابها، فلما قصر في التحري عوقب، وهنا لما هناك التقصير في التحري في فعل الواجب والتقصير في التحري في ترك المنهي؛ لأنه مأمور بترك الشرب، وإذا تمضمض مأمور بأن يحافظ حتى لا يشرب، وإذا استنشق مأمور أن يحافظ حتى لا يستنشق لا يستعط، فإذا قصر ألزم بتقصيره ومن هنا إذا بالغ حكم بفطره على ظاهر السنة؛ لأنه قال: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» فكلفه وألزمه وحمله المسؤولية عن نفسه قال: إلا أن تكون صائماً، معناه لا تبالع؛ لأن ما بعد إلا مخالف لما قبله في الحكم؛ لأنه لما قال: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» استثناء والاستثناء إخراج لبعض ما يتناوله اللفظ، أي: فإذا كنت صائماً لا تبالع، فلما نهى عن المبالغة معناه أنك إذا بالغت تحمّلت المسؤولية، ومن هنا لا يجوز للإنسان أن يتمضمض ويستنشق مبالغاً في مضمضته كأن يغرغر، وذكر العلماء هذا فإذا غرغر ودخل شيء إلى جوفه أفطر، وأما إذا تمضمض مضمضته المعتادة ولم يشعر إلا والماء أو طعم الماء في حلقه

فهذا لا يؤخذ في فعله وهكذا إذا استنشق.

(أو فكر فأنزل): أو فكر فأنزل: وهذا كما يقول العلماء هجم عليه التفكير، يعني جاءه شيء عارض وقيل أن يفكر المرة ولا يكرّر كما في تكرار النظر، قال: إذا كرر النظر فالشاهد من هذا أنه إذا فكر مسترسلاً وتعاطى السبب فأنزل؛ فإنه لا فرق بينه وبين من يستدعي وينزل، سواء بمباشرة أو بتقريب أو باستمناء؛ لأنه يتعاطى السبب، الأوّل سبب حسيّ، والثاني سبب معنويّ، ولا فرق بين الاثنين، أما إذا فكّر بأن كان في حالة ثم هجم عليه شيء ودّهل أثناء هذا الشيء وفتن به من شهوة زوجته أو نحو ذلك فانشغل به حتى أنزل ولم يشعر فهذا مستثنى يعني إذا كان غصبا عنه وليس باختياره، أما أن يأتي الشخص ويفكر في الأشياء التي تثير الشهوة ثم ينزل ثم يقول: من فكر فأنزل فلا شيء عليه، فلا؛ لأنه تعاطى السبب ويريد استثارة الشهوة بطريقة لم تكن حسيّة، صحيح أنها معنويّة متعلّقة بالفكر لكنها كالحسيّة كما لو استدعى المني بالاستمناء لا فرق بينهما.

(أو قطر في إحليله) الإحليل مجرى البول من الذكر، وهذا راجع إلى مسألة: هل الإحليل ينفذ إلى الجوف وهل المثانة جوف أو ليست بجوف؟ فالمصنّف يميل إلى أنها لا تأخذ حكم الجوف إذا قطر في الإحليل بناء على هذا القول إذا أجريت له العملية التي تعرف بتوسيع مجرى البول -أكرمكم الله- لا يحكم بفطره؛ لأنهم يرون أنه لا ينفذ، واختيار بعض العلماء أنّ المثانة نافذة من الحالب إلى الجوف، وهذا يؤثر في الصوم، وهو أقوى من حيث النظر، وأشار إليه الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ في «المجموع» وكذلك الماوردي في «الحاوي».

(أو احتلم) هذا شيء لا يملكه، طبعاً انتهى من المكروه ودخل في النائم، عندنا الناسي، وعندنا المكروه لم يأت بالإكراه أنّ شخصاً يهدده أو كذا لكن بغير اختياره، عندهم مكروه يكره على الشيء، وعندنا مكروه يعني ليس باختياره، والمراد هنا التجوز في الإكراه الذي ليس بالاختيار، وليس المراد أن يهدد حتى يطير في حلقه الذباب أو ما تقدم من المسائل، لا، إنما المراد بها نفي الاختيار الذي ينزل منزلة الإكراه.

هنا شرع في النائم، النائم إذا نام واحتلم وأنزل فصومه صحيح، فلو أنه نام ثم رأى في نومه ما يثير شهوته ثم نزل منه المني؛ فصومه صحيح، لوجود العذر ويتم صومه ولا يؤثر فيه؛ قال رَحِمَهُ اللهُ: «رفع القلم عن ثلاثة: وذكر منهم النائم حتى يستيقظ» وهو حديث عائشة وعلي رضي الله عن الجميع في السنن وهو صحيح.

(أو ذرعه القيء لم يفسد صومه): (أو ذرعه): يعني غلبه القيء (لم يفسد صومه): وهذا كما ذكرنا لأنها حالة اضطرار لا حالة اختيار.

(ومن أكل يظنه ليلاً فبان نهاراً أفطر) أمر الله المسلم أن يمسك عند تبيين الفجر الصادق من الفجر الكاذب، والنصوص كما قدمنا واضحة في الكتاب والسنة على هذا، وهو قول جماهير أهل العلم من الصحابة -رضوان الله عنهم- ومن بعدهم من السلف الصالح. وكان الصحابة في بداية الأمر يتأولون

الآيات كما في حديث عدي في الصحيح وأيضاً ثبت في الصحيح من حديث سهل رضي الله عنه أن الصحابة لما نزل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ أول ما نزل: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ قال رضي الله عنه كما في رواية في «الصحيحين»: كان الرجل إذا نام يربط خيطاً أبيض وخيطاً أسود؛ اتباعاً للوارد هذا ما هو استخفاف بهم رضي الله عنهم بل هو تجرد للكتاب والسنة كيف ما جاء يفعلون ما ورد، قال الخيط الأبيض من الخيط الأسود كان يضع عنده خيطين ومنهم من كان يربط الخيطين فينظر حتى يتبينهما، فنزل قول الله تعالى: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فعلموا أن الله يريد تبين النهار من الليل ومن هنا يعني تأويلات الصحابة في تفسير الآية ينبغي أن ترد إلى هذا الأصل.

وبيّن المصنف رحمته الله في هذه المسألة (من أكل يظنه ليلاً): هذه المسألة تعرف عند العلماء -رحمهم الله- بالشك، من مسائل الشك أن يكون الإنسان في الليل فيشك هل طلع عليه الفجر فيمسك أو لم يطلع الفجر فيأكل؟ وهناك مسألة تقابلها وهي أن يكون صائماً فيشك في غروب الشمس، هل غابت الشمس فيفطر أم لم تغب الشمس فيجب عليه أن يظل صائماً حتى يتحقق مغيبها؟ هذان الموضوعان من مواضع الشك في العبادة، والمراد به في التأقيت.

أما بالنسبة للمسألة الأولى: وهي أن يقوم الإنسان في الليل أو يكون جالساً في الليل ويشك هل أذن للفجر أو لم يؤذن؟ وهل دخل وقت الإمساك أو لم يدخل؟ فالأصل أنه في الليل، وحينئذ نقول له: إما أن يمكنه أن يتحرى، وإما أن لا يمكنه ذلك، فإذا أمكنه التحري كأن يكون داخل الغرفة ويمكنه أن يخرج ويسأل إخوانه أو الناس بخارجها، ويستطيع أن يتحقق أو يكون في برّ في غرفة، ويستطيع أن يخرج فينظر هل طلع الفجر أو لا، ويعرف أمارات الفجر؛ فحينئذ نقول: يجب عليه أن يتحقق قبل أن يأكل؛ إذا إذا شك هل طلع الفجر أو لم يطلع الفجر وبإمكانه أن يتوصل إلى اليقين؛ فإنه يجب عليه أن يتحرى، وأن يتحقق هل طلع الفجر أو لم يطلع الفجر، ولا يجوز له أن يعمل الشك؛ لأن القدرة على اليقين تمنع من الشك، وحينئذ لا اجتهاد مع القدرة على الوصول لليقين، فلو أن شخصاً كان في بلد ويمكنه أن يسأل عن جهة القبلة فجاء يجتهد لكي يصلح باجتهاده نقول له: لا اجتهاد؛ لأنه يمكنه أن يصل إلى اليقين بسؤال أهل الخبرة والمعرفة.

فإذا أمكنه التحري فنلزمه بالتحري، يكون التحري بسؤال الناس، يكون التحري بالنظر في ساعته، ومعرفة تقويم الفجر، يكون التحري بالخروج من الغرفة إذا كان في برّ؛ لأن المدن مع وجود الأضواء يصعب معها معرفة دخول الفجر، وتبين الفجر الصادق من الكاذب، وحينئذ إذا كان في برّ ويمكنه النظر والسماء صحواً نقول له: تحرّ.

أما إذا كان لا يمكنه التحري ولا يستطيع أن يصل إلى اليقين وقام؛ فحينئذ نقول له: يجوز لك أن تأكل، وهذا مذهب جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة -رحمهم الله- وشدد في هذا المالكية لكن الجمهور على أنه يجوز له الأكل، ثم إذا أكل فلا يخلو من حالتين، إذا قام وهو لا يدري هل طلع الفجر أو لم يطلع ثم أكل لا يخلو من حالتين:

إما أن يتبين له الأمر.

وإما أن يرجع وينام ولا يتبين له الأمر.

فإن تبين له الأمر -الذي هي الحالة الأولى- إما أن يتبين أنه مصيب أو يتبين أنه مخطئ، إذا قام فأكل بناء على أنه يظن أن الليل باقي ثم تبين له حقيقة الأمر؛ إما أن تتبين بصواب، وإما أن تتبين بخطأ، فإن تبينت بصواب؛ فلا إشكال في أنه لا شيء عليه؛ لأنه أكل في وقت يجوز فيه الأكل، ولا إشكال في هذه المسألة.

أما إذا تبين أنه أخطأ؛ فإنه يجب عليه القضاء، وهذا قول جماهير الأئمة -رحمهم الله- من السلف والخلف؛ لأنه يجب عليه أن يقضي؛ إذ الأصل أن يصوم يومه كاملاً، وقد اجتهد وظن وبان خطأ ظنه فوجب عليه ضمان حق الله ﷻ كما لو ظن إنسان أنه قضى دين المخلوق وتبين له أنه لم يقض؛ فإنه يجب عليه، معذور حال الظن وغير معذور بعد التبين، وهذا مبني على قواعد سنذكرها.

أما حكمنا بجواز الأكل له؛ فهذا مبني على القاعدة الشرعية: (الأصل بقاء ما كان على ما كان) فنقول له: إذا قمت أثناء الليل ولم تتبين الفجر فأنت في الليل حتى تتحقق من دخول الفجر؛ لأن الأصل بقاء الليل وليس هناك دليل على زواله فيجوز لك الأكل، هذا وجه قول الجمهور أنه يجوز له أن يأكل.

أما القضاء؛ فلأن القاعدة (لا عبرة بالظن البين خطؤه)، أي لا عبرة بالظن الذي بان خطؤه، فالشريعة تسقط الاعتداد به، لكن لا يلحقه إثم لمكان الخطأ، ويجب عليه ضمان حق الله ﷻ لمكان النقص، هذا إذا تبين له أنه أصاب أو تبين له أنه أخطأ.

أما لو أنه قام أثناء الليل فأكل أو قام أثناء نومه فأكل أو شرب ثم رجع ونام ثم استيقظ وإذا به بعد صلاة الفجر لا يدري هل أكله وقع في وقت الجواز فلا شيء عليه أم أن أكله وقع في وقت الإمساك والتحريم فيجب عليه الضمان؛ نقول له: اليقين أنك أكلت بالليل حتى تتأكد أنك أكلت بالنهار، وحينئذ هو معذور، وصومه صحيح.

إذا الخلاصة أن من قام أثناء الليل، ولا يدري هل طلع الفجر أو لم يطلع؛ نقول:

إما أن يمكنه أن يستبين فيجب عليه.

وإما أن لا يمكنه الاستبيان؛ فحينئذ إذا أكل أو شرب:

إما أن يتبين له الأمر.

وإما أن لا يتبين له الأمر.

فإن تبين له الأمر بصواب؛ فلا إشكال، وإن تبين بخطأ أي أنه أخطأ؛ فيجب عليه ضمان خطئه، ويسقط عنه الإثم للخطأ؛ وهذا معنى قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فالإثم يسقط بالخطأ والضمان واجب، ولذلك لو أخطأ إنسان في حق أخيه نقول: لا إثم عليك في الخطأ، ولكن تضمن حق أخيك، فلو كسر شيئاً لألزمناه بضمانه؛ والنبى ﷺ يقول: «فدين الله أحق أن يقضى» فإذا كانت حقوق المخلوقين تضمن بالخطأ فحق الله أولى أن يضمن بالخطأ، فالمؤاخذه ساقطة، ولكن

يجب عليه الضمان. قالوا: لأنه لا يقع في الخطأ إلا بنوع من الإهمال والتقصير، ولو تحرّى كما ينبغي أن يتحرّى لأدرك حقيقة الأمر، لهذا بالنسبة لمن استيقظ ولا يدري هل طلع الفجر أو لم يطلع.

وأما إذا استيقظ وأكل ثم نام ثم استيقظ بعد ذلك ولا يدري هل كان أكله أثناء نومه بعد طلوع الفجر فيجب عليه القضاء أم أنه وقع قبل طلوع الفجر فصومه صحيح؛ نقول: الأصل أنه أكل في الليل، والأصل (بقاء ما كان على ما كان)، والأصل أيضا (براءة ذمته من المطالبة بالقضاء حتى نتحقق أنه أخطأ)، وحينئذ لا يجب عليه شيء، وصومه صحيح ولا شيء عليه.

فلو سألك سائل وقال: قمت أثناء نومي وأكلت، ولا أدري هل وقع أكلي أثناء الليل أم وقع أكلي في وقت الحرمة، ثم إني إلى الآن لم يتبين لي صواب فعلي من خطئه؟ تقول له: صومك صحيح، ولا شيء عليك، وإن كان يمكنه التحري فإنه يأثم بترك التحري.

(ومن أكل يظنه ليلا فبان نهارا): فبان إذا معناه أنه شك وأخطأ في ظنه فقدّر أنه في الليل ثم تبين أنه أخطأ قلنا يجب عليه القضاء.

(ومن أكل شاكاً في طلوع الفجر لم يفسد صومه): هذا الذي لم يتبين له شيء، لكن الأول تبين له أنه أخطأ، فذكر لك المصنّف صورتين:

أن يتبين له أنه أخطأ؛ فحينئذ يجب عليه الضمان، وأن يشك فيأكل ولا يتبين له شيء؛ فالأصل بقاء الليل حتى يتأكد أنه أكل في وقت التحريم.

(ومن أكل شاكاً في غروب الشمس فسد صومه): هذه المسألة ضد المسألة الأولى، الأولى شك في دخول وقت التحريم، والأصل أن الأمر حلال؛ لأنه حينما يكون نائماً ويستيقظ الأصل أنه في الليل حتى يتحقق أنه دخل النهار، لكن هنا الأصل أنه في النهار وأن الواجب عليه أن يمسك، وشك هل غابت الشمس أو لم تغب؟ نفس الشيء تستصحب وتقول: الأصل بقاء النهار حتى يتحقق من غروب الشمس؛ إذا الأصل بقاء ما كان على ما كان، فلا يجوز له أن يفطر إلا بيقين أو غالب ظن.

اليقين أن يتأكد من أن الشمس قد غابت بأمانة ظاهرة يقينية. رأى الشمس تغيب ويعرف علامات مغيبها وجزم، وأقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا؛ وقد قال النبي ﷺ: «إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم» تأكد فلا إشكال، فالأصل عندنا أنه لا يفطر إلا بيقين، لكن لو شك هل غابت الشمس أو لم تغب، يقع هذا في الأماكن المظلمة: كالكهوف، والحجرات، والغرف، ويقع كذلك في حال الغيم إذا لم تكن هناك مواقيت أو آلات للحساب، وأصبحت السماء مغيبة؛ فإنه يصعب في بعض الأحوال أن يتأكد من مغيب الشمس، فنقول له: اصبر حتى تتحقق من مغيبها، أو يغلب على ظنك، فإما يقين وإما غلبة الظن، صبر وتحرّى نقول له: إذا لم يغلب على ظنك وأكلت؛ فأنت آثم، فلا يجوز له أن يأكل حتى يغلب على ظنه أن الشمس غابت. غلب على ظنه وأكل ثم طلعت الشمس أو تبين له أنه أخطأ؛ فحينئذ يجب عليه القضاء، وهذا قول جمهور العلماء -رحمهم الله- على أنه إذا تبين له أن الشمس لم تغب وكان قد أكل ظاناً مغيبها؛ فإنه يجب عليه القضاء، وفيه الأثر، وقد قال عروة:

ليس في القضاء شك. فقال عمر بن الخطاب: الخطب يسير، أي: أننا نقضي يوماً مكانه، والأصل أنه لا يفطر إلا ببينة، فلما قصر في التحري؛ ألزم بعاقبة تقصيره، وهذا أصل قررناه في شرح الدروس الماضية: أن الشريعة تلزم المخلّ إذا تساهل في التحري والضبط بإخلاله، ومن هنا قلنا حديث: «ويل للأعقاب من النار» لا يتصور أحد أن الصحابة -رضوان الله عليهم- يتركون أعقابهم تلوح وإنما غسلوا أرجلهم يظنون أنها مغسولة، ولكن النبي ﷺ توعدهم من فعل ذلك وقال: «ويل للأعقاب من النار» قالوا: لأنهم لو تحرّوا لما وقع هذا، وعلى هذا لو أنه تحرى واستبين وانتظر لتبين له خطأ ظنه، ومن هنا يلزمه القضاء.



باب صيام التطوع^(١)

أفضل الصيام صيام داود عليه السلام: كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، وأفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله الذي يدعونه المحرم، وما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من عشر ذي الحجة. ومن صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر كله، وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة، وصيام يوم عرفة كفارة سنتين، ولا يستحب لمن بعرفة أن يصومه.

ويستحب صيام أيام البيض، والاثنين والخميس، والصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر ولا قضاء عليه، وكذلك سائر التطوع إلا الحج والعمرة فإنه يجب إتمامهما، وقضاء ما أفسد منهما، ونهى رسول الله ﷺ عن صوم يومين: يوم الفطر، ويوم الأضحى، ونهى عن صوم أيام التشريق، إلا أنه رخص في صومها للمتمتع إذا لم يجد الهدي، وليلة القدر في الوتر في العشر الأواخر من رمضان.

[الشرح]

قال الإمام المصنف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (باب صيام التطوع): صيام التطوع: تفعل من الطاعة، وقد تقدم معنا في صلاة التطوع، فبعد أن بين أحكام صيام الفرض شرع في صيام التطوع وهو الذي ندب النبي ﷺ إليه وثبتت السنة بفضيلته.

وصيام التطوع من فضائله: عظم الثواب والأجر وحصول المغفرة، وكونه تكمل به الفريضة؛ لأن صيام النافلة يكمل صيام الفريضة عند النقص؛ ولذلك قال ﷺ: «يقول الله تعالى - في الصلاة إذا كانت ناقصة-: انظروا هل لعبدي من تطوع؟» قال ﷺ: «ثم تكمل به الفريضة ثم سائر عمله على ذلك» بمعنى سائر الأعمال كالصلاة فالزكاة والصوم والحج إذا سار فيه نقص في الفرض كمل بالنافلة والتطوع، فيكمل به نقصه هذا الكمال من فضائل صيام التطوع مع ما فيه من الأجر والمغفرة، ففي صيام مثلاً عاشوراء يكفر الله به السنة الماضية، وفي صيام عرفة يكفر الله به السنة الماضية والباقية، وهذا كله يدل على فضل صيام التطوع.

قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (أفضل الصيام صيام داود عليه السلام كان يصوم يوماً ويفطر يوماً) هذا هو الحديث الصحيح المرفوع عن النبي ﷺ كما في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص قال له: «صم يوماً وأفطر يوماً». قال: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: «لا أفضل من ذلك». وفي بعض الروايات: «وهو صيام أخي داود»، وأفضل الصيام صوم يوم وإفطار يوم، ولا يجوز أن يصوم الدهر سرداً قال ﷺ: «لا صام من صام الأبد» فلا يجوز للمسلم أن يسرد الصيام فيصوم الدهر، وإنما يصوم يوماً ويفطر يوماً، وهو الحد المعبر، وأفضل ما يكون عليه صوم النافلة.

قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وأفضل الصيام بعد رمضان شهر الله الذي يدعونه المحرم): ثم يلي ذلك بعد صيام يوم

(١) باب صوم التطوع وباب الاعتكاف لم أراجعهما من الأشرطة [موقع التفرغ]

وإفطار يوم أن يصوم الشهور المفضلة كشهر الله المحرم، بعد أن بين فضيلة الصيام في السنة كلها للأيام شرع في فضيلتها في الشهور، فأفضل الشهور في الصيام بعد رمضان من فرض الله ﷺ هو صوم شهر الله المحرم، فهو أول السنة أجمع العلماء على أنه أفضل؛ لنص النبي ﷺ على ذلك فقال: «أفضل الصيام صوم شهر الله المحرم».

يجوز له أن يصوم المحرم كاملاً ويجوز له أن يصوم منه يوماً ويفطر يوماً، ويجوز أن يصوم بعضه، وأفضل ما فيه يوم عاشوراء لثبوت السنة فيه، وأفضل ما يكون أن يصوم يوماً قبله مع عاشوراء هذا بالنسبة للأفضل في المحرم، وأما ما يفعله بعض المتأخرين من الإنكار على من يصوم شهر المحرم كاملاً فهذا أمر باطل؛ لأن النبي ﷺ رغب في صيامه، فمن صامه كاملاً لا ينكر عليه بل يؤجر وتشهد همته على ذلك ولا يثرب عليه فهو مأجور غير مأزور.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من عشر ذي الحجة): هذا من فقه المصنف رَحِمَهُ اللهُ وورعه جاء بالحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من عشر من ذي الحجة» وهذا إشارة إلى جواز صيام العشر من ذي الحجة لغير المحرم ماعدا يوم النحر وهو اليوم العاشر.

(ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله): هذا عام شامل للصوم وغيره، فلو صام تسعة الأيام غير الحاج شرع له ذلك؛ لأن النبي ﷺ لم يفرق بين الصوم وغيره، ولو صام وهو حاج الثمانية الأيام أو السبعة الأيام ثم أفطر يوم عرفه؛ تأسياً بالنبي ﷺ وأفطر يوم النحر لنهيهِ -عليه الصلاة والسلام- عن صوم يوم النحر.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (ومن صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر كله): «فمن صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال كان كمن صام الدهر» هذا هو حديث رسول الله ﷺ وأجمع العلماء على ثبوت هذا الخبر عن رسول الله ﷺ أن صيام الست من شوال مرغّب فيه خلافاً لمن كرهه من بعض السلف، واختلف في سبب الكراهة فجمهور العلماء على أنه يشرع أن يصوم ستاً من شوال ويستوي أن يكون متفرقة أو تكون متتابعة.

وكره بعض السلف صيام ست من شوال قيل: مطلقاً، وقيل: كره شيئاً معيناً وهو ما يفعله البعض بمجرد أن ينتهي يوم العيد يصوم اليوم الثاني والثالث والرابع حتى أصبح ذلك ديدن بعض الناس فخشي الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ أن تصبح سنة، وأن يصبح اعتقاد أنه لا بد من وصل الست برمضان فحملوا كراهية الإمام مالك على هذا المعنى؛ لأنه كان شديداً في البدع رَحِمَهُ اللهُ شأنه شأن أئمة السلف فخشي أن يأتي على الناس زمان يعتقدون هذا الشيء وحينئذ يصلون برمضان ما ليس منه.

وأياً ما كان فالسنة ثابتة مشروعية صيام ست من شوال وقوله -عليه الصلاة والسلام-: «من صام رمضان» خرج مخرج الغالب يستوي أن يصومه كله أو يكون عليه قضاء؛ لأن الله تعالى بين أن من عليه قضاء من رمضان فصام من غير رمضان كان كمن صام رمضان لقوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ

سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿٢٠٨﴾ وتوضيح ذلك أننا لو جمدنا على ظاهر الحديث لقوله عليه الصلاة والسلام: «من صام رمضان» أنه لا يصح أن يصوم الست إلا إذا كان صام رمضان فإنه لا تستطيع امرأة حائض ذلك أبداً لأن كل امرأة حائض تحيض في رمضان قطعاً وحينئذ لا تستطيع أن تصوم رمضان كاملاً ففهمنا من هذا أنه خرج مخرج الغالب، وإذا خرج مخرج الغالب فكل من عليه قضاء أصبح عليه عدة من أيام أخر فإذا صام العدة من أيام أخر في صفر أو رجب أو شعبان فإنه يصدق عليه أنه قد صام رمضان وصام ما يقوم مقام رمضان بالبدل ويتفرع على هذا جواز صيام الست من شوال قبل القضاء؛ لأن القضاء ينقسم في الشريعة إلى قسمين:

القسم الأول: أن يكون مضيقاً، وهو أن تضيق الأيام على المكلف فيجب عليه أن يبادر في العبادة الواجبة ولا يجوز له أن يتنفل وفي ذمته واجب.

أما إذا كانت العبادة موسعة ووقتها موسعاً فيه فإنه يجوز له أن يتنفل ولا بأس ولا حرج عليه في ذلك. وتوضيح ذلك لو أن رجلاً استيقظ قبل نهاية وقت الظهر بقدر ما يتوضأ ويصلي الظهر نقول له: لا يجوز لك أن تتنفل ولا أن تصلي الراتبة القبليّة بل يجب عليك أن تبدأ مباشرة بعد طهارتك بالصلاة؛ لأن هذا الوقت متعين لفعل الصلاة، وحينئذ لا يجوز له أن يشتغل بالنافلة على وجه يضع به الفريضة؛ لأن الوقت ضيق للفريضة، لكن إذا كان الشرع قد جعل الوقت موسعاً جاز له أن يتنفل وفي ذمته الفريضة ألا ترى أنه يؤذن عليه أذان الظهر فيصلّي راتبة الظهر وهو لم يصل الفرض بعد، ويتنفل قبل صلاة الظهر وهو لم يصل الفريضة بعد مع أنه مخاطب بفعل الفريضة، لكن خوطب بها في وقت واسع وعلى هذا فمن أفطر من رمضان فإن الله وسع عليه فقال: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ما حددها بأيام معينة من شهر معين، وجاءت السنة تؤكد ذلك بقول أم المؤمنين رضي الله عنها: «إن كان يكون علي الصوم من رمضان فلا أقضيه إلا في شعبان» فدل على أن القضاء موسع وإذا ثبت أنه موسع جاز له أن يتنفل قبل أن يقضي رمضان؛ لأن حاصل الأمر أن يصوم أيام رمضان من رمضان أو قضاء ثم يصوم الست حتى يصبح المجموع ستاً وثلاثين يوماً؛ لأن رمضان لا ينقص كما ثبت في الصحيح عن قوله عليه الصلاة والسلام: «شهر العيد لا ينقصان» فإذا صام تسعاً وعشرين كان كمن صام ثلاثين، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم هذه العلة فقال: «والحسنة بعشر أمثالها» فثلاثون يوماً بثلاثمائة وست من شوال بستين فيصبح ذلك بمجموع أيام السنة. بين في هذا الموضع أن من النوافل صيام ست من شوال فيحرص المسلم على أن يصوم ستاً من شوال بعد صيامه لرمضان.

قال رضي الله عنه: (وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة): كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويوم العاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم صامه عليه الصلاة والسلام حينما قدم المدينة فوجد اليهود يصومونه فسألهم عن ذلك فقال: هذا يوم نجى الله فيه موسى فنحن نصومه فقال عليه الصلاة والسلام: «نحن أولى بموسى منكم»، فصامه عليه الصلاة والسلام وأمر الصحابة بصيامه، ثم فرض على الصحابة صيام عاشوراء ثم نسخ ذلك برمضان، وبقيت الفضيلة لصيام عاشوراء ثابتة حتى كان آخر

حياته عليه الصلاة والسلام في آخر سنة من عمره الشريف عليه الصلاة والسلام قال: «لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع» فدل على أن الأفضل أن يضيف إليه يوماً وهو اليوم التاسع، ومن يقول: إنه لا يصوم إلا التاسع وحده فهذا ضعيف مخالف لقول جماهير السلف والأئمة، حيث قالوا: إن الصوم المراد به يوم عاشوراء قصداً، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لأصومن التاسع» سكت فيه عن العاشر لم أقل لا أصوم العاشر ولم يقل لأصومن التاسع وأترك العاشر إنما قال: «لأصومن التاسع» وسكت عن العاشر للعلم باستقراره والمداومة عليه والثابت ثابت حتى يأتي الدليل على نقله، ولم يأت من النبي ﷺ دليل يدل على إلغاء صيام عاشوراء.

فبعض المتأخرين يقولون: لا يصام العاشر؛ لأن النبي ﷺ قال: «لأصومن التاسع» ولم يقل: لأصومن التاسع والعاشر، حتى إن بعضهم يدع من يصوم التاسع والعاشر، وهذا مخالف للسنة، فالسنة أثبتت صيام عاشوراء والنصوص في هذا واضحة وصحيحة وزاد النبي ﷺ التاسع مبالغة في المخالفة؛ لأن اليهود يقتصرون على العاشر، فأضاف التاسع والعاشر قطعاً للمشابهة وقصداً للمخالفة، وبهذا يكون الأفضل أن يصوم التاسع والعاشر على ظاهر الحديث.

قال المصنف رحمه الله: (وصيام يوم عرفة كفارة ستينين): لأن النبي ﷺ قال ذلك كما في الحديث الصحيح عنه «يكفر السنة الماضية والباقية» قال في عاشوراء: «أحتسب عند الله أن يكفر سنة» فهذا يدل على فضل هذين اليومين، ويوم عرفة يكفر السنة الماضية والباقية فهو كفارة لستينين؛ إلا أنه لغير الحاج؛ يصومه غير الحاج؛ لأن النبي ﷺ حج فلم يصمه، وكان بعض الصحابة يرى صيام عرفة ولو كان للحاج؛ كما أثر عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فيما رواه الإمام مالك في «موطئه» أنها كانت تصوم يوم عرفة حتى إذا ابيضت الأرض بينها وبين الحاج دعت بفطورها فأفطرت.

والصحيح ما ذكرناه على ظاهر السنة: أن الأفضل للحاج أن يفطر يوم عرفة؛ لأن النبي ﷺ أتى باللبن وهو واقف حينما اختلف الصحابة: هل هو صائم أو مفطر؟ فشربه -عليه الصلاة والسلام-؛ ولأنه إذا أفطر قوي على العبادة والوقوف والدعاء والتضرع والابتهاج كما يقوى المجاهد على جهاده في سبيل الله فيكفر له الصوم. فالمقصود من هذا أن صوم عرفة لغير الحاج.

قال رحمه الله: (ولا يستحب لمن بعرفة أن يصومه): لظاهر السنة.

قال رحمه الله: (ويستحب صيام أيام البيض) أيام البيض وهي الأيام التي تبيض فيها السماء لاكتمال القمر وهي: اليوم الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر؛ لثبوت حديث الترمذي عن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ سمى هذه الثلاثة الأيام: الأيام البيض، وذكر بعض الحكماء والأطباء أن الدم يهوج فيها أكثر من بداية الشهر ونهاية الشهر، فإذا صام الإنسان اعتدلت نفسه واستجمت، ولذلك يجد الناس من الأرق في ليالي البيض ما لا يجدونه في غيره، وهذا معروف، فقالوا: إن الصيام فيه هذه النكتة كما أشار إلى ذلك الحكيم الترمذي رحمه الله في كتابه «المنهيات».

وصيام ثلاثة الأيام من كل شهر قيل: المراد بها الأيام البيض، وقيل: إن الثلاثة الأيام من كل شهر

كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيح: «أوصاني خليلي رسول الله ﷺ» إما أن تكون في أول الشهر، وإما أن تكون في وسطه، وإما أن تكون في آخره. فأول الشهر وآخر الشهر هي ليالي السّرار، وهي التي يستسر فيها الهلال فلا يرى، وهذه يفضل صومها كما في حديث السنن عنه -عليه الصلاة والسلام-: أصمت من سرر هذا الشهر؟ فقالوا: من فاتته الأيام البيض يصوم أيام السّرار، وإن شاء بادر فصام الثلاثة الأيام من بداية الشهر.

قال ﷺ: (والاثنين والخميس): ويصوم الاثنين والخميس؛ لأن النبي ﷺ قال: «تعرض الأعمال على الله في كل يوم الاثنين والخميس وأحب أن يعرض عملي وأنا صائم» وقال عن يوم الاثنين: «ذاك يوم ولدت فيه فأحب أن أصومه» فهذا يدل على مشروعية صيام يوم الاثنين والخميس.

قال ﷺ: (والصائم المتطوع أمير نفسه): بعد أن بين الأيام التي تصام شرع في بيان بعض الأحكام المتعلقة بصوم التطوع، منها: أن الصائم المتطوع أمير نفسه، وهذا مما يختلف فيه الفريضة عن النافلة، يختلفان في مسائل، منها: مسألة النية، ومنها مسألة قطع الصوم، فالفريضة لا خيار فيها للمكلف، ويجب عليه أن يتم الصوم، وأما صوم النافلة فالمتطوع أمير نفسه؛ فقد جاءت بذلك السنة عن النبي ﷺ بهذا اللفظ.

وكذلك أيضا دل حديث أم المؤمنين عائشة لما قال عليه الصلاة والسلام: «هل عندكم شيء؟» قالت: لا. قال: «إني إذا صائم» على أن صوم النافلة موسع فيه، ويجوز للمتطوع في الصوم أن يفطر أثناء اليوم، فلو أنه أصبح صائماً ثم دعاه أخوه إلى طعام ورأى أن جبر خاطر أخيه أفضل أو فيه صلة رحم كالقريب أو دُعي إلى وليمة ويحصل فيها الخير بجبر خاطر صاحبها فنوى في قرارة قلبه أنه متم لهذا الصوم لولا هذا العذر جمع الله له بين الأجرين.

والأصل أن المسلم ينبغي له أن يحافظ على طاعته نافلة كانت أو فريضة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد]، فكل عمل يُتقربُ به إلى الله ﷻ يحرص الإنسان على تمامه وكماله، ومن حُبَّ الله للعبد توفيقه إلى التمام والكمال.

فالأصل أن يحرص على تمام النوافل والفرائض، لكن هذه توسعة في السنة أنه أمير نفسه؛ أي: له أن يتم وله أن يقطع، والأفضل أن لا يقطع؛ إلا إذا كان هناك ما هو أكد، فلو أمره أبوه كان بر الوالدين أعظم قربة لله ﷻ من إتمامه لصوم النافلة فيبر، وهكذا لو كان فيه صلة رحم أو إحسان أو نحو ذلك من الأمور المفضلة.

قال ﷺ: (إن شاء صام وإن شاء أفطر ولا قضاء عليه): ولا قضاء عليه إذا أفطر على أصح قولي العلماء -رحمهم الله-؛ لأن الصحيح أن الشروع في النوافل لا يصيرها فرائض على جهة الإطلاق إلا فيما استثناه الشرع كما في الحج والعمرة فيجب عليه الإتمام، فالأصل يقتضي أنه مخير.

قال ﷺ: (وكذلك سائر التطوع): لو أنه أراد أن ينفق مالا فأخذ الخمسين ريالاً يريد أن يتصدق بها، ثم عن له أن يرجع ولا يعطيها صدقة احتاج إليها أو رأى شيئاً أكد من الصدقة فله ذلك له أن يرجع

عن صدقته ما دام أنه لم يعطها بعد.

فـ(المتطوع أمير نفسه) هذا لفظ عام، له الحق أن يرجع عن ذلك، ولو أنه أراد أن يخرج لشهود خير وبر تطوعا وليس بواجب عليه، ثم عن له في الطريق أن يرجع حل له ذلك؛ لأنه ليس بمتعين ولا يمكن أن تنزل النافلة منزلة الفريضة؛ لأن هذا غلو في العبادة، أن يجعل النوافل غير الواجبة منزلة منزلة الفرائض، فنوجب على الناس ما لم يوجبه الله ﷻ عليهم؛ قال: يا رسول الله، هل علي غيرها؟ -في الصلاة المفروضة- قال: «لا. إلا أن تطوع» فهو متطوع ابتداء وانتهاء.

قال ﷻ: **(إلا الحج والعمرة فإنه يجب إتمامهما)**: إلا الحج والعمرة فإنه يجب إتمامهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196]، وهاتان العبادتان: الحج والعمرة سواء كانت في حج فريضة أو عمرة فريضة أو حج نافلة أو عمرة نافلة ما دام أنه أحرم فيجب عليه إتمام النسك، إلا أن يخرج بأن يكون مُحَصَّرًا فيخرج على وجه شرعيٍّ معتبر كما في المحصر.

الأصل يقتضي عليه أن يتم؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ حتى ولو أفسد عمرته فجامع زوجته في العمرة قبل أن يطوف؛ فإنه يتم هذه العمرة الفاسدة، ثم بعد ذلك يقتضي؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وقد قضى عمر بن الخطاب ﷺ بذلك وعبدالله بن عمرو بن العاص وعائشة ﷺ وطائفة من الصحابة ﷺ في مسألة: من أفسد حجه بجماع أو جبا عليه أن يتم الحج الفاسد، ولو أنه أحرم بالحج ولم يتمكن من أداء الحج في وقته؛ فإنه لا يفسخ الإحرام، وإنما يتم النسك الأصغر إذا تعذر عليه النسك الأكبر؛ ولذلك لما جاء هبار إلى عمر بن الخطاب ﷺ صبيحة يوم النحر وهو بمزدلفة وكان يظن أن الشهر كامل قال له: ابق كما أنت ثم أت البيت وطف وتحلل بعمرة، ثم إذا كان من عام قابل فحج واهد. فأمره أن يخرج بالنسك الأصغر من النسك الأكبر وهو الحج بنسكه الأصغر وهو العمرة؛ لأن الله جعل الحج أكبر وأصغر؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ فالشاهد من هذا أن نسك الحج والعمرة أمرهما عظيم، حتى قال بعض العلماء: إنهما العبادة التي أجمع العلماء -رحمهم الله- على وجوب إتمامها ولو كانت نافلة أو فاسدة.

قال ﷻ: **(وقضاء ما فسد منهما)** أي: يجب عليه قضاء الفاسد بأن يأتي بعمرة وحج إذا أفسد عمرته

وحجه.

قال ﷻ: **(ونهى رسول الله ﷺ عن صوم يومين: يوم الفطر ويوم الأضحى)**: هذا ثابت في الصحيح عن النبي ﷺ كما في حديث عمر بن الخطاب ﷺ أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم النحر ويوم الفطر؛ لأنهما يوما عيد الإسلام والمسلمين، وهما يوم فرحة، فلا يجوز أن يصوم فيهما، وإذا كان عليه صيام شهرين متتابعين فصام شعبان ثم صام رمضان؛ فإنه يفطر يوم العيد للعدر الشرعي، ثم يتم بقية العدد حتى يستكمل الصوم الواجب عليه، وعلى هذا فإن يوم العيد يجب عليه الفطر فيه حتى ولو كان في صيام الواجب كصيام الكفارة.

قال ﷻ: **(ونهى عن صيام أيام التشريق إلا أنه رخص في صومها للمتمتع إذا لم يجد الهدى)**: ونهى

رسول الله ﷺ عن صيام أيام التشريق: سميت بذلك؛ لأن الحجاج يشرقون فيها اللحم، ويقددونه ويعرضونه للشمس، وأيام التشريق ثلاثة أيام بعد يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة فهي يوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، الحادي عشر يسمى يوم القر، والثاني عشر يسمى يوم النفر الأول، والثالث عشر يسمى يوم النفر الثاني، فهذه الثلاثة الأيام اختلف العلماء -رحمهم الله- في صومها على قولين مشهورين: واختار المصنف رَحِمَهُ اللهُ تحريم صومها للحجاج وغيره، واختار جمع من العلماء تخصيص التحريم للحجاج وحده، وفيها حديث يدل على العموم لكنه ضعيف الإسناد: أنه لا يجوز صومها سواء كان حاجاً أو غيره لكن سنده لم يصح؛ والدليل على منع صيامه على الحاج قوله -عليه الصلاة والسلام-: «أيام منى أيام أكل وشرب وبعال وذكر لله ﷻ» والأيام الثلاثة كاملة سواء تعجل أو تأخر.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (إلا أنه رخص في صومها للمتمتع إذا لم يجد الهدى): إذا كان متمتعا ولم يجد الهدى فإنه يصوم ثلاثة أيام قبل يوم عرفة، يحرم في اليوم الخامس فيصوم السادس والسابع والثامن، أو يحرم اليوم الرابع فيصوم الخامس والسادس، أو يحرم اليوم الثالث فيصوم الرابع والخامس والسادس.

يصوم قبل يوم عرفة فإذا لم يتيسر أن يصومها وهو على هذه الحال شرع له أن يصوم الثلاثة الأيام من أيام التشريق لوجود العذر؛ لأن الله فرضها عليه في الحج، وتعذر عليه قبل أيام التشريق فيصومها أيام التشريق.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وليلة القدر في الوتر في العشر الأواخر من رمضان)، (وليلة القدر) هذه الليلة من ليالي السنة؛ سميت بهذا الاسم إما من القدر وهو الشرف والمكانة، تقول: فلان له قدر إذا كان عالي المنزلة، شريفاً في نسبه، سُميت بذلك لعظم منزلتها وقدرها عند الله ﷻ، وقيل من القدر وهو التضييق؛ لأن الأرض تمتلئ من الملائكة كما قال تعالى: ﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ حتى تضيق فلا يعلم جند ربك إلا هو ﷻ، والبيت المعمور يطوف به كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه أبداً، فقالوا: إن من كثرة نزول الملائكة تضيق الأرض، وقيل القدر من التقدير؛ لأن فيها المقادير تنسخ من عام إلى عام، تنسخ من اللوح المحفوظ إلى صحف الملائكة، وصحف الملائكة هي التي يقع فيها التغيير والتبديل، والله عنده أم الكتاب وهو اللوح المحفوظ، ويقع في صحيفة الملك التغيير والتبديل والنسخ، وهذا النسخ يكون من كل عام من العام إلى العام في هذه الليلة؛ كما قال تعالى: ﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ﴾ (٤) سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ (٥) فقوله سبحانه: ﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ﴾ قالوا: هي يقع فيها الأوامر بمقادير الناس وأرزاقهم، ومقادير الخلق وأرزاقهم، وما يكون من شأنهم وأحوالهم.

وأيا ما كان فهي أفضل الليالي؛ لثبوت النصوص في الكتاب والسنة الدالة على فضلها. فضلت هذه الليلة فقيامها إيماناً واحتساباً أفضل وخير عند الله من قيام ألف شهر؛ ولذلك ندب النبي

ﷺ أمته إلى طلبها، والحرص على إحيائها؛ حتى قال ﷺ: «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه».

وهذه الليلة اختلف في تعيينها فدللت النصوص عن رسول الله ﷺ أنها في الوتر من العشر الأواخر. وجماهير السلف والخلف على أنها في رمضان.

وهناك من العلماء من يقول إنها تنتقل في ليالي السنة.

والصحيح أنها في رمضان؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام-: «تحرّوها فمن كان متحربها فليتحربها في العشر الأواخر» وفي بعض الألفاظ: «في الوتر من العشر الأواخر» فكان النبي ﷺ يقوم العشر الأول، ثم انتقل إلى العشر الوسطى، ثم جاء جبريل كما في «الصحيحين» وقال له: «إن الذي تطلبه أمامك»، فاعتكف عليه الصلاة والسلام العشر الأواخر، فاستقر الأمر في الأخير على أنها في العشر الأواخر، ثم هي في الوتر من العشر الأواخر.

واختلفت أقوال العلماء -رحمهم الله- في العشر الأواخر أي ليلة هي، فقيل: ليالي الوتر إحدى وعشرون، وثلاث وعشرون، وخمس وعشرون، وسبع وعشرون، وتسع وعشرون، وقيل: إنها في الشفع من الوتر، في ليلة اثنين وعشرين، وأربع وعشرين، وست وعشرين، وثمان وعشرين، وليلة الثلاثين؛ والأصل في ذلك أن النبي ﷺ قال: «تحرّوها، فمن كان متحربها فليتحربها في الوتر من العشر الأواخر» فهذا يدل على أنها إما ليلة إحدى وعشرين، أو ثلاثة وعشرين، أو خمس وعشرين، أو سبع وعشرين، أو تسع وعشرين، ومن قال: إنها تكون في الشفع فجاء اللفظ في الصحيح في: «واحدة تبقى، أو ثلاثة تبقى، أو خامسة تبقى، أو سابعة تبقى» فجعل الوتر فيما بقي. فالواحدة التي تبقى هي ليلة الثلاثين، والثالثة التي تبقى هي ليلة ثماني وعشرين، والخامسة التي تبقى هي ليلة ست وعشرين، وقس على ذلك، وكل هذه الليالي فيها أقوال للسلف -رحمهم الله-، واستقر القول على ثلاث ليالي هي أقوى ما يرجى من ليالي القدر: إحدى وعشرون على حديث وقف المسجد وسجود النبي ﷺ على الماء والطين كما في حديث أبي سعيد في الصحيح، وليلة خمس وعشرين، وليلة سبع وعشرين، وثلاث وعشرين أيضاً وخمس وعشرين وفيها حديث عبدالله بن أنيس، وليلة سبع وعشرين وهي قول جمهور الصحابة رضي الله عنهم أنها في ليلة سبع وعشرين هي أرجى وأقوى ما يكون.

وردّ الناس إلى ظاهر السنة من أمرهم بتحريها في الوتر والحرص على عدم تعيينها حتى لا يتكل الناس على ليلة معينة موافق لمقصود الشرع، ولذلك كان بعض مشايخنا -رحمهم الله- كثيراً ما يضيق في الترجيح في هذه المسألة حتى يبقى الناس على مقصود الشرع؛ لأن الله أخفى ليلة القدر في العشر الأواخر حتى يجتهد الناس فيها، وأخفى اسمه الأعظم من بين أسمائه الحسنی ﷺ حتى يُدعى بأسمائه، وأخفى ساعة الجمعة في يوم الجمعة كلها حتى يحرص الناس على العمل الصالح في اليوم كله ويستغرقوه.



باب الاعتكاف

وهو لزوم المسجد لطاعة الله تعالى فيه، وهو سنة، إلا أن يكون نذرًا فليزوم الوفاء به. ويصح من المرأة في كل مسجد غير مسجد بيتها، ولا يصح من الرجل إلا في مسجد تقام فيه الجماعة، واعتكافه في مسجد تقام فيه الجمعة أفضل، ومن نذر الاعتكاف أو الصلاة في مسجد فله فعل ذلك في غيره إلا المساجد الثلاثة، فإذا نذر ذلك في المسجد الحرام لزمه، وإن نذر الاعتكاف في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم جاز له أن يعتكف في المسجد الحرام، وإن نذر أن يعتكف في المسجد الأقصى فعله في أيهما أحب. ويستحب للمعتكف الاشتغال بفعل القرب، واجتناب ما لا يعنيه من قول وفعل، ولا يبطل الاعتكاف بشيء من ذلك، ولا يخرج من المسجد إلا لما لا بد له منه إلا أن يشترط، ولا يباشر امرأة.

وإن سأل عن المريض في طريقه أو عن غيره ولم يعرج إليه جاز.

[الشرح]

قال الإمام المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (باب الاعتكاف: وهو لزوم المسجد لطاعة الله تعالى فيه): الاعتكاف أصله لزوم الشيء وحبس النفس عليه. قال تعالى حكاية عن نبيه الخليل -عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام-: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢] أي عليها عاكفون، فاللام بمعنى على؛ كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلِيَهَا﴾ [فصلت: ٤٦] أي فعليها.

فالاعتكاف بمعنى لزوم الشيء، وعرفه المصنف: بأنه (لزوم المسجد لطاعة الله ﷻ)، فهو لزوم مخصوص من شخص مخصوص لمكان مخصوص بنية مخصوصة.

اللزوم المخصوص المراد به اللزوم لذكر الله ﷻ، وطاعته بالصلاة، وقراءة القرآن، والتسبيح ونحو ذلك من الأذكار.

لمكان مخصوص: وهو المسجد على تفصيل سيأتي: هل يختص بمسجد الجمعة وهذا إذا نوى العشر كاملة؟ أو أنه يشمل مساجد الجمعة والجماعات، ولا يصح الاعتكاف إلا في مسجد، فلا يصح في المصلى؛ لأن الله -تعالى- يقول: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ ﴿[البقرة: ١٧٧] فبين أن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد.

بنية مخصوصة: وهي نية التقرب إلى الله ﷻ، يستوي أن يكون الاعتكاف في رمضان أو في غير رمضان، وجماهير السلف والخلف -رحمهم الله- على أن الاعتكاف في سائر السنة، وأنه لا يحرم في غير رمضان.

وجاء بعض المتأخرين يبدعون من اعتكف في غير رمضان، وهذا القول بالتبديع لا يحفظ عن أحد من أهل العلم -رحمهم الله- من المتقدمين؛ ولذلك قال تعالى: ﴿أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتَكَ لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَافِرِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] ولم يفرق بين زمان وآخر إلا أن العشر الأواخر والاعتكاف في رمضان

أكد؛ لأن النبي ﷺ اعتكف فيه.

أما من اعتكف في غير رمضان؛ فلا ينكر عليه؛ لأن النبي ﷺ اعتكف في العشر الأخير من شوال؛ كما ثبت في الصحيح عنه - عليه الصلاة والسلام - في قصة أمهات المؤمنين حينما ضربن الأخبية، ومن قال إن هذا قضاء لاعتكافه؛ فقله مردود؛ لأن الأصل يدل على الجواز، ومطلق النص يدل على أنه لا بأس بالاعتكاف، وقد قال لعمر رضي الله عنه: «أوف بندرك» ولم يقل له أوف بندرك في رمضان حينما قال: يا رسول الله، إني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال له النبي ﷺ: «أوف بندرك» ولم يقل له ليلة: أوفها في العشر الأواخر ولم يلزمه بها في ليلة معينة؛ فدل على أن كل ليلة يصح أن تكون محلا للاعتكاف، إلا أن الأفضل والأكمل في الاعتكاف وأكد ما يكون استحبابا إذا كان في العشر الأواخر، وعلى هذا فالاعتكاف لا يكون إلا بنية، ومن هنا قالوا: لبث مخصوص من شخص مخصوص في مكان مخصوص بنية مخصوصة فأما الشخص المخصوص فهو المسلم فلا يصح الاعتكاف من كافر، العاقل فلا يصح الاعتكاف من مجنون، الذي لا يجب عليه الغسل هذه ثلاثة أمور لا بد من توفرها في المعتكف: المسلم العاقل الذي ليس عليه غسل.

وقولهم: الذي ليس عليه غسل أي ليس عليه جنابة، وليس من النساء ممن عليهن حيض أو نفاس؛ لأنه لا يجوز لهم المكث في المسجد، وإذا ثبت هذا فخرج لزوم المسجد لغير هذه النية، كأن يلزمه لطلب العلم أو حضور حلقة قرآن لتعلم القرآن أو نحو ذلك فهذا ليس باعتكاف؛ لأنه لم يقصد به الاعتكاف. فالسنة في الاعتكاف أن يكون في المساجد كما ذكرنا فقال المصنف رحمه الله في حقيقته.

قال رحمه الله: (وهو لزوم المسجد لطاعة الله تعالى فيه) وهو - أي الاعتكاف - لزوم المسجد لطاعة الله فيه: الأصل في مشروعيته دليل الكتاب كما في قوله تعالى: ﴿أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتَ الْطَّائِفِينَ وَالْمُكَافِرِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودِ﴾ (١١٥)، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه، بل جاء شرعنا بجواز ذلك وتأكيده، وكذلك قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْشُرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وأما السنة فإن النبي ﷺ اعتكف واعتكف معه أصحابه - رضي الله عنهم - وأرضاهم أجمعين - فدل على مشروعية الاعتكاف، وأما الإجماع فقد أجمع المسلمون على مشروعية الاعتكاف وفضله واستحبابه.

قال رحمه الله: (الاعتكاف: وهو لزوم المسجد لطاعة الله تعالى فيه) (لزوم المسجد): فدل على أن الاعتكاف لا يكون خارج المسجد، ومن هنا من لم يلزم المسجد فليس بمعتكف، كمن يدمن الخروج من المسجد، أو خرج من دون حاجة هذا ليس بمعتكف.

لزوم المسجد لطاعة الله: فخرج لزوم المسجد لغرض آخر، كأن يلزم المسجد لإصلاح المسجد أو نحو ذلك من أمور الدنيا.

من أجل طاعة الله ﷻ: اللام طاعة الله تعليلية أي من أجل طاعة الله ﷻ، وهذا يدل على أنه ينبغي في المعتكف الصادق في اعتكافه أن يستغرق وقته في طاعة الله ﷻ ومرضاته، ومما يؤكد ذلك أن النبي ﷺ ضرب القبة ضربت له في المسجد كل ذلك لأجل أن ينقطع حتى عن الشواغل في نظره - عليه الصلاة

والسلام- ويكون أكمل ما يكون في الإقبال على الله ﷻ.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وهو سنة لا يجب إلا بالنذر): لزوم المسجد: المسجد إذا كان مسجد جمعة وجماعة فلا إشكال، وأما إذا كان مسجد جماعة لا جمعة كأن تُصَلَّى فيه الفروض ولا يصلى فيه الجمعة، فإن كان ناويا العشر الأواخر؛ فإنه يطلب مسجدا فيه الجمعة؛ لأنه إذا اعتكف في هذا المسجد فستأتي الجمعة إما أن يتركها فلا يجوز له ذلك أن يترك الواجب وهو الجمعة والفريضة لمندوب ومستحب، وإما أن يخرج لها، وحينئذ يكون قد قطع اعتكافه؛ لأن الاعتكاف هو اللزوم -وهو اللزوم للمسجد- فإذا خرج لم يلزمه، وعليه فإنه إذا كان ناويا للعشر كاملة فإنه لا يكون إلا في مسجد تقام فيه الجمعة. وأما الجماعة فعلى القول بوجوبها؛ فإنه لا يعتكف إلا في مسجد فيه جماعة، إلا إذا كان مريضا وأحب أن يكون في مسجد يعتكف فيه وهو معذور في الجماعة صح أن يعتكف في مسجد تصلى فيه بعض الفروض دون بعضها كما يقع في بعض المساجد يتوفر فيها العمال ونحوهم وتكون في مواضع يكون فيها عمار المسجد في الفروض وتغلق في بعض الفروض فله أن يعتكف فيها مادام أنه لم تلزمه الجماعة.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وهو سنة لا يجب إلا بالنذر): وهو أي الاعتكاف سنة هذا حكمه بعد أن بين حقيقته وهو لزوم المسجد لطاعة الله ﷻ فيه بين حكمه أنه سنة. سنة عن النبي ﷺ بقوله وفعله، بفعله حينما اعتكف، وأمر أصحابه أيضا أن يعتكفوا العشر الباقية، وكذلك أيضا أمر عمر أن يفي باعتكافه؛ فدل على أنه سنة. ثبتت السنة به قولا وفعلا من رسول الله ﷺ.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وهو سنة لا يجب إلا بالنذر): هذا المسنون ينتقل إلى الوجوب إذا كان نذرا فقد قال ﷺ لعمر حينما قال: يا رسول الله، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال عليه الصلاة والسلام: «أوف بنذرك» فدل على أن نذر الاعتكاف واجب؛ لأنه نذر طاعة، والنذر إذا كان في طاعة الله يجب الوفاء به؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «أوف بنذرك» وقد دلت النصوص على وجوب الوفاء بنذر الطاعة.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (ويصح من المرأة في كل مسجد): ويصح من المرأة أن تعتكف؛ لأن أمهات المؤمنين اعتكفن مع رسول الله ﷺ في كل مسجد سواء في جمعة أو لا جمعة فيه؛ لأنه لا تجب الجمعة على المرأة.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (ولا يصح من الرجل إلا في مسجد تقام فيه الجماعة): لكن المرأة لا تعتكف إلا بإذن زوجها، ويجوز للزوج أن يمنعها من الاعتكاف عند وجود السبب الذي يوجب ذلك؛ لما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه منع أمهات المؤمنين وأزواجه من الاعتكاف حينما غار بعضهن من بعض وضربن الأخبية، فقال ﷺ كما في الحديث الصحيح: «ألبر أردتن؟» ثم أمر بنقض الأخبية ومنعهن من الاعتكاف، فأخذ من هذا طائفة من العلماء أن للزوج أن يمنع زوجته؛ ولأنه قد يمنعه ذلك من إصابتها وبخاصة إذا خاف على نفسه الحرام، فتعتكف بإذن زوجها، وقد صح عن النبي ﷺ أنه منع المرأة أن

تصوم تطوعاً وزوجها شاهد إلا بإذنه، وتضرره بالاعتكاف النافلة أعظم من تضرره بالصوم؛ لأنه أقل ما في الصوم أنها تصوم نهاراً وتفطر ليلاً، فيمكنه أن يصيبها ليلاً ومع ذلك لا تصوم إلا بإذنه، وفي الاعتكاف تمتنع منه ليلاً ونهاراً، وعلى هذا فإنه يشرع له أن يمنعها وتستأذنه في اعتكافها.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (ولا يصح من الرجل إلا في مسجد تقام فيه الجماعة) لما ذكرنا.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (واعتكافه في مسجد تقام فيه الجمعة أفضل) هذا إذا كان قد نوى ما دون العشر أما إذا نوى العشر فلا إشكال.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (ومن نذر الاعتكاف والصلاة في مسجد فله فعل ذلك في غيره إلا المساجد الثلاثة) ومن نوى الاعتكاف في مسجد أو الصلاة في مسجد فله أن يصلي في غيره: الأصل يقتضي في النذر الوفاء، فإذا عيّن مسجداً فإنه يصلي فيه، ولا ينتقل إلى غيره إلا المساجد الثلاثة فإن بعضها أفضل من بعض، ومن هنا إذا نوى أو نذر في المساجد الثلاثة قصد الفضيلة؛ ذلك لأن المساجد الثلاثة: الأقصى بخمسائة، ومسجد النبي ﷺ بألف صلاة، والمسجد الحرام بمائة ألف، فإذا ثبت هذا فإنه إذا نوى وعيّن هذه الثلاث دل على أنه قاصد هذه المضاعفة، فإذا نوى أحدهم جاز له أن ينتقل إلى ما هو أعلى منه؛ لأن المقصود موجود فيه، وهذا أصل في الأيمان والنذر، وقد قدمنا في شرح كتاب الأيمان بيان ذلك، وأن الشريعة تراعي مقصد المكلف في عقده ليمينه والنذر جارٍ مجرى اليمين، فهو إذا نذر أن يعتكف في مسجد النبي ﷺ جاز له أن يعتكف في المسجد الحرام؛ لأن قصده لمسجد النبي ﷺ لم يكن إلا من أجل فضيلة المضاعفة فيه، ولذلك يجوز له أن ينتقل إلى المسجد الحرام، ولا ينتقل إلى المسجد الأقصى؛ لأنه دونه في الفضل، والعكس يجوز له أن ينتقل إلى مسجد النبي ﷺ إذا نذر أن يعتكف في المسجد الأقصى؛ لأن فضيلته تدرج تحتها فضيلة الأقصى، هذا أصل عند طائفة من أهل العلم -رحمهم الله- لثبوت السنة بالتفضيل بين هذه المساجد الثلاثة.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (ومن نذر الاعتكاف والصلاة في مسجد فله فعل ذلك في غيره إلا المساجد الثلاثة) هذا إذا عين الأصل يقتضي أنه يصلي فيما عينه، ولكن في المساجد الثلاثة لما ذكرنا لوجود قصد القرابة بالمضاعفة، فإذا حصل المضاعفة فيما هو أكبر أغنى عن الأصغر.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (فإذا نذر في المسجد الحرام لزمه): لزمه ولم ينتقل إلى ما دونه.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وإن نذر في مسجد المدينة فله فعله في المسجد الحرام): مسجد المدينة هو هذا الاسم أن تقال: المدينة. أما المدينة النبوية، المدينة المنورة، اسمها في كتاب الله وسنة النبي ﷺ المدينة ولذلك ينبغي الحرص على هذا أن تقال لها: المدينة. البعض يقول: ما نقول المنورة، نقول النبوية، طيب النبوة نور! ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ ﴿١٥﴾ [المائدة] ذهب طائفة من المفسرين إلى أن النور هو النبي ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ ﴿٤٦﴾ [الأحزاب] وصفه الله بأنه سراج منير يعني إذا قال: النبوية معناه أنه قال النور. لا فرق بين المنورة والنبوية. اسمها في الكتاب والسنة: المدينة يقال: مسجد المدينة، وهذا هو الذي ينبغي الحرص عليه.

فالشاهد أنه إذا نوى مسجد المدينة إذا أطلق مسجد المدينة المراد به مسجد النبي ﷺ وهو أفضلها أفضل المساجد فيها وفي غيرها إلا المسجد الحرام.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (وإن نذر في المسجد الأقصى فله فعله فيهما): فيهما يعني في مسجد النبي ﷺ وفي المسجد الحرام له أن يفعل نذره فيهما.

قال رَحِمَهُ اللهُ: (ويستحب للمعتكف الاشتغال بفعل القُرب): الاعتكاف عبادة قصد بها التقرب لله ﷻ، وأعظم الناس في اعتكافه وأصدقهم قربة لله ﷻ وحباً له سبحانه أعرفهم بحقوق هذه العبادة، وأحرصهم على القيام بهذه الحقوق، ولذلك إذا قام المسلم بحقوق الاعتكاف وجد بركته وخيره وحسن عاقبته، وكان أرجى الناس أن يخرج من معتكفه بأفضل الثواب وأعظم الجزاء من الله ﷻ، فعلى هذا فينبغي للمعتكف إذا أراد أن يعتكف أن يفرغ قلبه من شواغل الدنيا ومشاغلها، وأن يعلم أن المساجد بيوت الله، عمرت لذكر الله ﷻ، وأنها ما جعلت للقليل والقال، ولا لعمارة الأوقات بفضول الكلام، ولا باللهو، ولا بالضحك، ولا بالنكت، ولا بإضاعة الأوقات في مثل هذه الترهات، إنما بنيت لذكر الله ﷻ، وبخاصة إذا كان معه المعتكفون، فالواجب عليه أن يهيئ له من نفسه ما يعينهم على طاعة ربهم، فلا ينشغل بالأحاديث مع أصحابه، ولا يؤذيهم بأقواله وأفعاله، وبخاصة أثناء راحتهم التي يتقوون به على الاعتكاف.

الاعتكاف عبادة عظيمة، وكان النبي ﷺ هديه في الاعتكاف أكمل الهدي وأتم الهدي - صلوات الله وسلامه عليه - فخرج إلى معتكفه فهياً جميع الأسباب لكي يتفرغ لعبادة ربه ﷻ، حتى كما ذكرنا ضربت له القبة حتى لا يشغله أحد في ذكره الله ﷻ. قال بعض العلماء: إذا كان النبي ﷺ يدخل قلبه ويتفرغ للعبادة مع أنه أكمل الخلق خشوعاً - صلوات الله وسلامه عليه - وأكملهم خوفاً من الله ﷻ وكمالاً في العبادة ومع ذلك أخذ بالأسباب التي تعين على تفرغ القلب لذكر الله، فأين غيره؟! من باب أولى وأحرى، ولذلك لما غير الناس هذه السنة، وأصبح الاعتكاف للمباهاة، وأصبح الاعتكاف للقليل والقال، تجد الرجل يدخل معتكفه ويخرج من معتكفه - نسأل الله السلامة والعافية - وحاله لم يتغير، بل إن منهم من يدخل إلى معتكفه بحال أفضل من حاله حينما يخرج - نسأل الله السلامة والعافية - فهو يدخل يريد ذكر الله ومحبة الله ومرضاة الله ثم يُبتلى بمضيق للأوقات من أهل الترهات والقليل والقال ولربما من أهل الغيبة والنميمة فينقل إليه قيل فلان وعلان فيأنس به، ثم يتخذ صاحبا معه من أجل أن يضيع عليه - والعياذ بالله - عبادته.

الاعتكاف الحق أن يفرغ النفس ظاهراً وباطناً لذكر الله ﷻ، وهو مدرسة، ولذلك من الناس من دخل الاعتكاف فخرج منه بختم القرآن كل ثلاثة ليال، ومنهم من خرج من الاعتكاف بالبكاء عند سماع القرآن وبالشخوع عند تلاوته، ومنهم من خرج من الاعتكاف بالجد والصبر على الطاعة، فهو إذا طال قيامه في قيام الليل ألف ذلك في بقية ليالي العام، ومنهم من شعر بلذة الخشوع والخضوع بين يدي الله، فلا يزال يجد لذة ذلك بقية عامه، ومن عام إلى عام يدخل هذه المدرسة خلال هذه الأيام والليالي

المباركة لكي يزداد من إيمانه ويقوى في طاعته لربه، ويتعرف على الله ﷻ، فطيلة أيام السنة وليالي السنة وهو في غفلة الدنيا وملهياتها وشواغلها إذا به يعرض عن ذلك كله ويقبل على الله ﷻ في هذه الأيام لا يعرف قريبا، ولا بعيدا، لا صديقا ولا حميما، فلا يعرف إلا ذكر الله، خاشعا متخشعا، متذلا لربه متضرعا، قد استنفذ وقته لطاعة الله ﷻ حتى عظمت تجارته، وربحت تجارته بذكر الله ﷻ والإنابة إليه - جل وعلا -، وهكذا عرف كثير من العباد سبيل العبادة في هذه الليالي الطيبة، وفي هذه العبادات الجليلة الكريمة حينما طبقوها على وجهها، فما يحصل الآن من بعض الناس من التساهل في حقوق الاعتكاف يضيّع عليهم كثيراً من الخير - نسأل الله السلامة والعافية -، والمحروم من حرم، فعلى كل مسلم أن يستشعر أهمية الاعتكاف، وأن يقرأ عن آداب الاعتكاف قبل أن يعتكف، وأن يعرف حقوق المعتكفين وما ينبغي له تجاه إخوانه حتى يؤدي ذلك على الوجه الذي يرضي ربه.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(واجتناب ما لا يعنيه من قول وفعل)**: واجتناب ما لا يعنيه من القيل والقال، بعض الناس يدخل المعتكف مخلصا لله ﷻ يتمنى أنه لا تراه عين ولا تسمع به أذن، إن من الناس من يعتكف ولا يعلم أحد على وجه الأرض أنه اعتكف، ومن الناس من يعتكف الليالي العديدة ويؤدي حق هذه العبادة ولا يشعر أحد به، حتى إن من معه ما يظنه إلا داخلا خارجا ما يظنه إلا رجلا ممن يعتاد هذا المسجد، بخلاف ما يفعله البعض فتجده يتحدث باعتكافه قبل أن يعتكف، ومنهم من يتحدث باعتكافه بعد أن يعتكف، ومنهم - والعياذ بالله - من يدخله الغرور، ومنهم من يدخله الرياء والسمعة، فالحذر من هذه الآفات، والله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وكثير من الخلف فاته كثير من فضل السلف بسبب ضياع الحقوق في العبادات، كان السلف الصالح يذكرون فضائل في العبادات لكنهم قاموا بحقوقها وأدوها على وجهها، فإذا قرأ الخلف ذلك لم يجدوها؛ لأنهم لم يحصلوا ما حصله السلف من الرعاية للحرمة والرعاية للأدب الكامل والإخلاص لله ﷻ والتلذذ بمناجاته، بلغ بالمعتكف الصادق في اعتكافه أن أضيّق ساعة عنده أن يأتيه شخص يشغله عن ذكر الله ﷻ، تضيق عليه الدنيا وليس معنى ذلك أنه حرام عليه أن يجلس مع غيره فإن النبي ﷺ جلس مع أم المؤمنين وقلب سودة إلى بيتها - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - وأرضاها - من داخل المسجد، لكن المراد عدم المبالغة وعدم الإسراف والتساهل في مثل هذه المباحات التي يفرط الناس فيها في كثير من الخير.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(ولا يخرج من المسجد إلا لما لا بد له منه إلا أن يشترط)**: ولا يجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا لما لا بد منه وهو حاجة الإنسان كما قالت أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ كان لا يدخل بيته وهو معتكف إلا لحاجة الإنسان من قضاء البول والغائط ونحو ذلك مما يضطر إليه الإنسان، فلا يخرج من مسجد إلا من حاجة، فإن خرج من غير حاجة بطل اعتكافه، وعليه أن يستأنف الاعتكاف؛ لأن الاعتكاف هو لزوم المسجد، فلو خرج من غير حاجة بطل اعتكافه.

قال رَحِمَهُ اللهُ: **(إلا أن يشترط)**: إلا أن يشترط: الاشتراط في الاعتكاف قال به بعض العلماء قياسا على الاشتراط في الحج، وهو من رد المختلف فيه إلى المختلف فيه، مع أن الاشتراط في الحج مجاله ضيق

وقد فصلنا في كتاب المناسك أن حديث ضباعة - رضي الله عنها وأرضائها - في الاشتراط أعدل الأقوال فيه الوسط وهو مذهب الشافعية ورواية عن أحمد واختيار طائفة من السلف أن من دخل في نسك الحج مريضا فقد تكلف هذه العبادة كما دخلت ضباعة فجعل لها الشرع من السعة ما لم يجعل لغيرها؛ لأنها تكلفت ذلك وتكلفت المشقة، فجعل لها السعة أن تشتط، وأما التوسع في الاشتراط للمعذور وغير المعذور فهو خلاف ما دلت عليه السنة في ظاهرها، وهكذا قياس عبادة على عبادة في الاشتراط فالأمر في هذا ضيق.

قال رحمته الله: (ولا يباشر امرأته): ولا يباشر امرأته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَنْكُمْنَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمعتكف أن يباشر امرأته، فيحظر عليه المباشرة بجميع صورها؛ لأن الاعتكاف لزوم الطاعة، والمباشرة تخالف ذلك.

قال رحمته الله: (وإن سأل عن المريض وغيره في طريقه ولم يعرج إليه جاز): إذا خرج لحاجته وهو في البيت عنده مريض أو أحد قرابته مريض فسأل عنه ولم يعرج عليه ولو كان مريض في البيت لم يعرج عليه يعني لم يمل إليه أو كان مثلا بينه وبين بيته بالمسجد بيت لمريض فهو ما سأل ولده على الباب: كيف أبوك؟ وكيف فلان؟ قد جاء عن أم المؤمنين رضي الله عنها وصح عنها ذلك أنها كانت تفعل ذلك ولا تعرج على المريض.

نسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل ما تعلمناه وعلمناه خالصا لوجهه الكريم موجبا لرضوانه العظيم.

